مكتبة الاشتراكية العلمية

ماركس انجلس لينين

حول المجتمع الشيوعى

يا عمـــال العـــالم ، اتحدوا

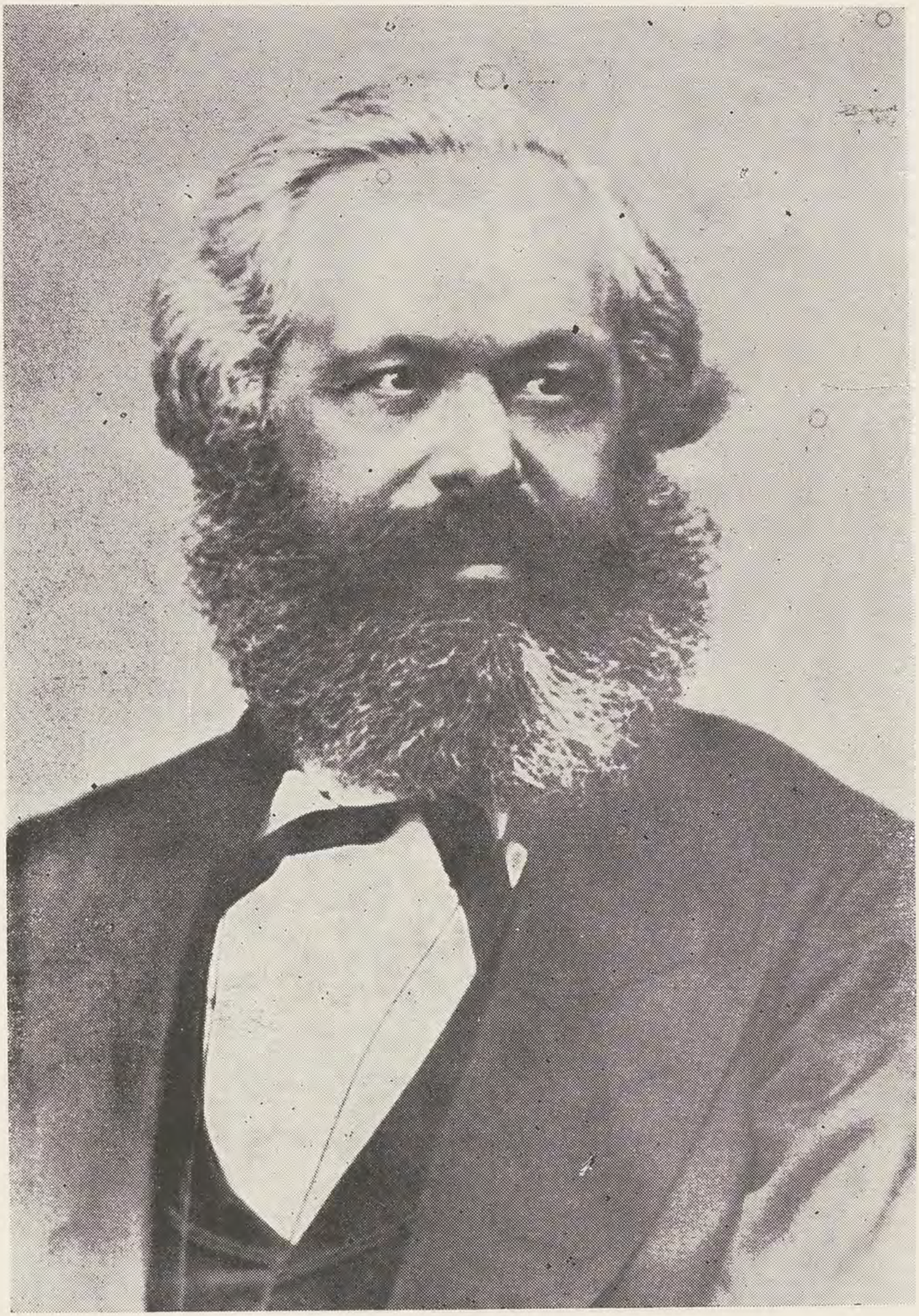

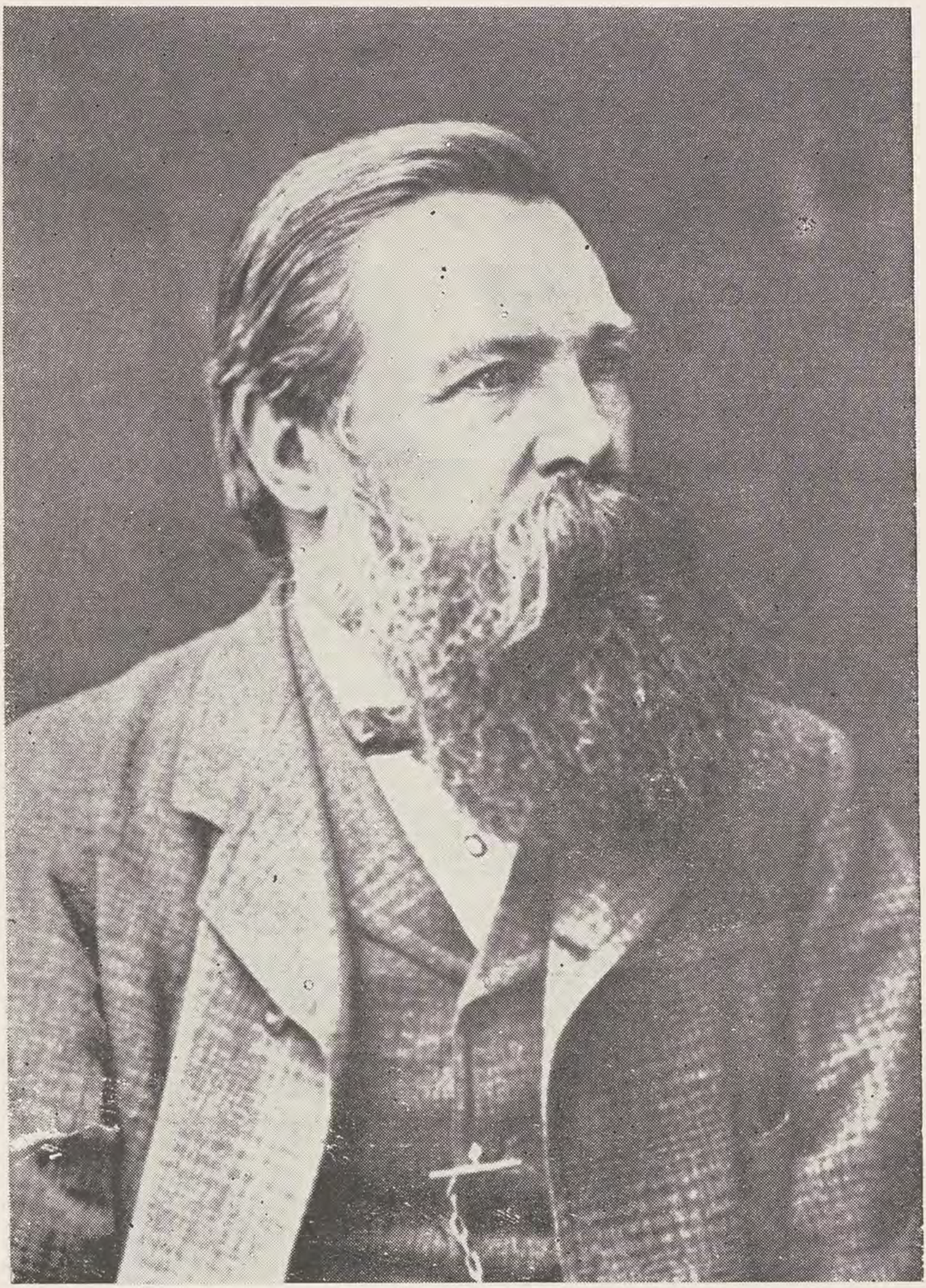

■ مكتبة الاشتراكية العلمية

ماركس انجلس لينين

حول المجتمع الشيوعى

■ دار التقدم
■ موسكو

К.Маркс, Ф.Энгельс, В.И.Ленин
О коммунистическом обществе
(Библиотечка научного социализма)
На арабском языке

كارل ماركس

فريدريك انجلس

ماركس وانجلس

■

العائلة المقدسة

(مقتطف)

■

لا حاجة الى حدة كبيرة فى الذكاء لكى يلحظ المرء الصلة الضرورية بين مذهب المادية القائل بميل الناس الفطرى الى الخير وبمساواة مؤهلاتهم الذهنية ، وكلية قدرة الخبرة والعادة والتربية ، وتأثير الظروف الخارجية فى الانسان وشأن الصناعة الكبير ، وشرعية اللذة ، والخ . — وبين الشيوعية والاشتراكية . فاذا كان الانسان يستمد جميع معارفه واحساساته وخلافها من العالم المحسوس ومن الخبرة الحاصلة من هذا العالم ، فانه يتعين بالتالى تنظيم العالم المحيط بحيث يعرف الانسان فيه ويستوعب كل ما هو انسانى حقا ، بحيث يعرف نفسه كانسان . واذا كانت المصلحة المفهومة فهما صحيحا تشكل مبدأ كل اخلاق ، فانه يتعين بالتالى بذل الجهود لكى تتطابق مصلحة الانسان الفردية مع المصالح الانسانية العامة . واذا كان الانسان غير حر بالمعنى المادى ، أى اذا كان غير حر بحكم قوة سلبية ،

فى تجنب هذا أو ذاك ، واذا كان حرا ، بحكم قوة ايجابية ، فى ابداء فرديته الحقيقية ، فان هذا لا يستلزم معاقبة جرائم الأفراد ، بل يستلزم القضاء على الأسباب اللااجتماعية للجريمة وافساح المجال الاجتماعى الضرورى أمام كل فرد لأجل ابداء بوادره الحياتية الملحة . واذا كان طبع الانسان من صنع الظروف ، فانه يتعين بالتالى جعل الظروف انسانية . واذا كان الانسان بطبيعته كائنا اجتماعيا ، فانه لا يمكنه بالتالى أن يطور طبيعته الحقيقية الا فى المجتمع ، وينبغى الحكم على قوة طبيعته ، لا حسب قوة الأفراد ، بل حسب قوة المجتمع بأسره .

كتبه ماركس وانجلس
فى ايلول ـ تشرين الثانى
(سبتمبر ـ نوفمبر) ١٨٤٤

انجلس

■

خطابان فى البرفلد

■

خطاب فى ٨ شباط (فبراير) ١٨٤٥

(مقتطف)

وفى المجتمع الشيوعى ، حيث لن تكون مصالح الأفراد متعارضة بل متحدة ، ستزول المزاحمة . ولن يدور الكلام بالطبع حول خراب مختلف الطبقات ، وحول الطبقات على العموم ، مثلما هم عليه فى الوقت الحاضر الأغنياء والفقراء . وعند انتاج وتوزيع الخيرات الحياتية الضرورية ، سيزول الاستملاك الشخصى ، وسعى كل فرد الى الاغتناء على مسؤوليته ، كما ستزول أيضا الأزمات التجارية من تلقاء ذاتها . وفى المجتمع الشيوعى سيكون من السهل حساب الانتاج والتوزيع على السواء . فبما أنه معلوم مقدار ما يحتاجه بالمتوسط كل فرد بمفرده ، فانه من البسيط جدا حساب مقدار ما يحتاجه عدد معين من الأفراد ؛ وبما أن الانتاج لن يكون آنذاك فى أيدى ارباب العمل الخصوصيين بل سيكون فى يد الجماعة وادارتها ، فلن يكون من العسير ضبط الانتاج وفقا للحاجات .

وهكذا نرى ان عيوب النظام الاجتماعى الحالى الرئيسية ستزول فى ظل التنظيم الشيوعى . ولكن اذا درسنا المسألة بمزيد من التفصيل ، فاننا سنرى ان افضليات هذا التنظيم لا تنحصر فى هذا ، بل تتجلى كذلك فى ازالة طائفة من النواقص الأخرى التى لن أذكر منها اليوم غير بعض الأمثلة ذات الطابع الاقتصادى . فان بنية المجتمع العصرية على الصعيد الاقتصادى هى ، بلا ريب ، أكثر ما يمكن تصوره بعدا عن الصفة المعقولة والعملية . فمن جراء تضاد المصالح ، تنفق كمية ضخمة جدا من قوة العمل على نحو لا يعود معه للمجتمع أى نفع وينفق معه قدر كبير من الرأسمال بلا جدوى اطلاقا ولا يتجدد انتاجه . ونحن نشاهد هذا منذ بعض الوقت فى الأزمات التجارية : فنحن نرى كميات من السلع التى تم انتاجها جميعها بفضل جهد الناس الجهيد تباع بأسعار خاسرة للبائع ، ونحن نرى مقادير من الرساميل المكدسة بجد ومثابرة تتبدد فى أيدى اصحابها من جراء الافلاسات . ولكن لندرس التجارة العصرية بمزيد من التفصيل . فكروا كم من الأيدى يجب أن يمر فيها كل منتوج قبل ان يصل الى يد المستهلك الفعلى ، — فكروا ، أيها السادة ، كم من الوسطاء المضاربين والنافلين يتدخلون فى الوقت الحاضر بين المنتج والمستهلك ! لنأخذ على سبيل المثال بالة القطن الذى ينتج فى أميركا الشمالية . ان البالة تنتقل من يد المزارع الى يد سمسار على رصيف ما من نهر ميسيسيبى ، فيشحنها نحو اسفل النهر الى مدينة اورليان

الجديدة . وهنا تباع — ، للمرة الثانية ، اذ ان السمسار اشتراها من المزارع — ، تباع ، لنفترض ، من مضارب يبيعها من جديد لأحد المصدرين . ثم ترسل البالة ، مثلا ، الى ليفربول حيث يمد مضارب جديد يده اليها بجشع ويتمسك بها لكى يبيعها من جديد لسمسار يشتريها بتكليف من بيت تجارى المانى ما ، مثلا . وعليه تمضى البالة الى روتردام ، ثم نحو أعالى نهر الراين ، مارة أيضا عبر ايادى عشرة من وكلاء النقل ، علما بأنهم يشحنونها ويفرغونها عشر مرات أخرى — ، وبعد ذلك فقط تصل ، لا الى يد المستهلك ، بل الى يد الصناعى ، فيجعل القطن بادىء ذى بدء فى حالة صالحة للاستعمال ، ثم يقدم الغزل الجاهز الى الحائك ، وهذا الأخير يحيل النسيج الى الطباع ، وبعد ذلك فقط ، ينتقل النسيج الى التاجر بالجملة ، ومنه الى التاجر بالمفرق الذى يوصل أخيرا البضاعة الى المستهلك . وجميع هؤلاء الملايين من الوسطاء والمضاربين والعملاء والمصدرين والسماسرة ووكلاء النقل والتجار بالجملة وبالمفرق الذين لا يشتركون هم أنفسهم فى انتاج البضاعة ، جميعهم يريدون أن يعيشوا ، جميعهم يريدون فوق ذلك ان يحصلوا على ربح ، وهم يحصلون عليه فى المعتاد ، والا لما كان من الممكن ان يكون لهم وجود . ترى ، أليس هناك سبيل أبسط وأرخص لايصال بالة القطن من أميركا الى المانيا والبضاعة المصنوعة منها الى يد المستهلك الفعلى غير هذا السبيل الطويل من البيع عشرات المرات ، والشحن والتفريغ

والنقل مئات المرات من مستودع الى آخـــر ؟ ترى ، أليس هذا برهانا دامغا على ما يستتبعه تشتت المصـــالح من تبديد هائل لقوة العمـــل ؟ — أما فى ظل تنظيم معقول للمجتمع ، فلا يمكن حتى ان يدور الكلام حول مثل هذا الأسلوب المعقد للايصال . وبنفس السهولة التى يمكن بها معرفة مقدار ما تحتاجه احدى الجماعات من قطن أو من مصنوعات قطنية — ، لأجل مواصـــلة هذا المثال ، — بنفس هذه السهولة يمكن للادارة المركزية أن تعرف مقدار ما تحتاجه جميـــع المناطق والجماعات فى البلد . وبما أنه سيصار الى تنظيم هذا الاحصاء ، — الأمر الذى يمكن تحقيقه بسهولة فى غضـــون سنة أو سنتين ، — فان المقدار المتوسط من الاستهلاك السنوى لن يتغير الا بالتناسب مع نمو السكان ، ولهذا من السهل ان يصار مسبقا فى الوقت المناسب الى تحديد الكمية المطلوبة من كل بضاعة لأجل تلبيـــة الحاجات الشعبية ، وكل هذه الكمية سيوصى عليها بالجملة مباشرة فى مطرحها ، وسيكون من الممكن الحصول عليها مباشرة ، بدون وسطاء ، بدون أى من الوقفات وعمليات الشحن والتفريغ غير التى تفرضها بالفعل طبيعة ســـبل المواصلات ، وبالتالى ، مع توفير كبير فى قوة العمل ؛ ولن تكون ثمة حاجة الى دفع أرباح للمضاربين وللتجار الكبار والصغار . وفضلا عن هـــذا ، لن يلحق جميع هؤلاء الوســـطاء ، بالتالى ، أى ضرر بالمجتمع ، وليس هذا وحسب ، بل انهم سيصبحون حتى نافعين له أيضا . واذا كانوا الآن يقومون ، لما فيه ضرر جميع الباقين ، بعمل هو

فى خيرة الأحوال عمل نافل ، ويؤمن لهم مع ذلك ما يكفى لأجل العيش ، ويعود عليهم فى كثير من الأحوال حتى بثروات كبيرة ؛ واذا كانوا بالتالى يلحقون الضرر مباشرة بالخير العام ، فان أيديهم ستتحرر آنذاك لأجل النشاط النافع ، وسيتمكنون من ايجاد عمل يظهرون فيه كفاءاتهم ، لا كأعضاء ظاهريين ، موهومين فى المجتمع البشرى ، بل كأعضاء فعليين فيه ، مشتركين فى نشاطه العام .

ان المجتمع المعاصر الذى يضع الانسان الفرد فى علاقات عدائية حيال جميع الباقين ، يؤدى بالتالى الى حرب اجتماعية يخوضها الجميع ضد الجميع ، حرب لا بد لها أن تتخذ حتما عند بعض الأفراد ، ولا سيما عند قليلى الثقافة ، شكلا فظا ، شكلا عنيفا بربريا ، شكل جريمة . ولكى يقى المجتمع نفسه من الجرائم ، من أعمال العنف السافر ، يحتاج الى جهاز شاسع ومعقد من المؤسسات الادارية والقضائية يتطلب نفقات لا حد لها من القوى البشرية . اما فى المجتمع الشيوعى ، فان هذا أيضا سيبسط الى ما لا نهاية له ، للسبب التالى على وجه الضبط ، ــ مهما بدا هذا غريبا ــ ، للسبب التالى على وجه الضبط ، وهو أنه سيتعين فى هذا المجتمع ، لا ادارة بعض جوانب الحياة الاجتماعية وحسب ، بل وادارة الحياة الاجتماعية كلها بجميع ظاهراتها المختلفة ، بجميع الاتجاهات . اننا سنقضى على التناحر بين الانسان الفرد وجميع الباقين ، وسنعارض

الحرب الاجتماعية بالسلام الاجتماعى ». وسنستأصل جذر الجريمة ذاته ، وبذلك نجعل من النافل قسما كبيرا ، أكبر بكثير ، من نشاط المؤسسات الادارية والقضائية الحالى . بل ان الجرائم المقترفة بدافع العاطفة المتأججة تخلى الآن المكان أكثر فأكثر للجرائم المقترفة بدافع الغاية ، بدافع المصلحة : فان عدد الجرائم ضد الأشخاص يقل ، بينما يزداد عدد الجرائم ضد الملكية . وفى المجتمع المعاصر ، الموجود فى حالة حرب ، يخفف تطور الحضارة البوادر العنيفة للمشاعر المتأججة . فبأى قدر أكبر سيحصل هذا فى المجتمع الشيوعى ، الآمن ! فان الجرائم ضد الملكية ستزول من تلقاء ذاتها حيث يتلقى كل امرىء جميع ما يلزمه لأجل تلبية حاجاته الجسدية والروحية ، وحيث تنهار الحواجز والفوارق الاجتماعية . ان القضاء الجزائى سيزول من تلقاء ذاته ، والقضاء المدنى الذى يفصل بوجه الحصر تقريبا فى علاقات الملكية ، أو على الأقل ، فى علاقات تشكل حالة الحرب الاجتماعية مقدمتها ، سيزول هو أيضا . والدعاوى التى هى الآن نتيجة طبيعية للعداوة العامة ستصبح آنذاك مجرد استثناء نادر ، وسيكون من السهل على هيئات التحكيم البت بها والهيئات الادارية كذلك تجد فى الوقت الحاضر مصدر نشاطها فى حالة الحرب الدائمة — فالبوليس والادارة كلها غارقان فى هم العمل على أن تبقى الحرب مخفية ، غير مباشرة ، على أن لا تؤول الى العنف السافر ، الى الجريمة . ولكن اذا كان

الحفاظ على السلام أسهل بكثير من حصر الحرب ضمن حدود معينة ، فان ادارة المجتمع الشيوعى ستكون كذلك أسهل بما لا حد له من ادارة مجتمع تسود فيه المزاحمة . واذا كانت الحضارة قد علمت الناس ، حتى فى الوقت الحاضر ، أن يروا مصلحتهم فى دعم النظام العام ، الامن العام ، والمصلحة العامة ، وان يجعلوا بالتالى ، حسب الامكان ، من البوليس والادارة والقضاء ، أمرا نافلا ، فلكم سيتحقق هذا بمقدار أكبر فى مجتمع تقوم فيه وحدة المصالح على المبدأ الأساسى الذى لا تنفصل فيه المصلحة العامة عن مصلحة كل فرد ! وما يتحقق الآن رغم المؤسسات العامة سينتشر على نطاق أوسع بكثير حين تعمد المؤسسات العامة ، لا الى اعاقة هذا ، بل بالعكس الى تيسيره ! — فنحن على حق ، اذن ، فى أن نأمل ، من هذه الناحية أيضا ، بتدفق كبير من الأيدى العاملة ، وذلك بفضل تلك الأيدى العاملة المنتزعة من المجتمع بسبب الأوضاع الاجتماعية الراهنة .

وفى عداد أغلى المؤسسات التى لا يستطيع المجتمع المعاصر أن يستغنى عنها ، ترد الجيوش الدائمة التى تنتزع من الأمة القسم الأقوى من السكان ، القسم الأكثر ضرورة ، الذى يغدو بالتالى غير منتج والذى تضطر الأمة الى اطعامه . ونحن نعرف من ميزانية دولتنا ما يكلفه جيشنا الدائم : أربعة وعشرين مليونا فى السنة ، وانتزاع مائتى ألف زوج من أقوى الأيدى

العاملة من الانتاج . ــ أما فى المجتمع الشيوعى ، فان أحدا لن يفكر فى القوات المسلحة الدائمة . ولأى غرض يفكر ؟ لأجل حماية أمن البلاد الداخلى ؟ ولكننا رأينا أنه لن يخطر فى بال أحد أن ينتهك هذا الأمن الداخلى . ذلك ان الخوف من الثورات لا ينجم الا من تضاد المصالح ؛ وحيث تتطابق مصالح الجميع ، لا يمكن حتى أن يدور الكلام حول هذه المخاوف . ــ لأجل الحرب الاغتصابية ؟ ولكن كيف يمكن أن يذهب المجتمع الشيوعى الى حد شن حرب اغتصابية ، ــ المجتمع الذى يعرف جيدا جدا أنه يخسر فى الحرب الناس والرأسمال فى حين أنه يستولى ، بأكبر تقدير ، على بضعة أقاليم مستاءة ستجلب معها بالتالى دمار النظام الاجتماعى ! ــ لأجل الحرب الدفاعية ؟ لهذا الغرض ، لا يحتاج الى جيش دائم لأنه سيكون من السهل تعليم كل عضو من أعضاء المجتمع صالح للحرب ، علاوة على المعارف والشؤون الأخرى ، امتلاك ناصية السلاح بقدر ما يلزم لأجل الدفاع عن البلد ، لا لأجل الاستعراضات . وهنا خذوا بعين الاعتبار أنه يجب على عضو مجتمع كهذا ، فى حال حرب لا يمكن خوضها الا ضد الأمم المعادية للشيوعية ، أن يدافع عن الوطن الفعلى ، عن الموطن الفعلى ، وأنه سيقاتل بالتالى بحماسة وثبات وجرأة لا بد أن يتطاير أمامها كالقشة التدريب الآلى للجيش المعاصر . تذكروا أى معجزات اجترحتها حماسة الجيوش الثورية من عام ١٧٩٢ الى عام ١٧٩٩ (١) ، ــ

الجيوش التى قاتلت من أجل وهم وحسب ، من أجل وطن موهوم ، تدركوا أى قوة لا بد أن تكونها قوة جيش يقاتل ، لا من أجل وهم ، بل من أجل شىء فعلى ومحسوس . اذن ، ان هذه الكثرة التى لا تحصى من الأيدى العاملة التى تنتزع الآن من الشعوب المتمدنة لأجل الجيوش ستعاد الى العمل فى ظل التنظيم الشيوعى ؛ وآنذاك ، لن تنتج قدر ما تستهلكه وحسب ، بل سيكون بوسعها أن تنتج أيضا من المنتوجات أكثر بكثير مما هو ضرورى لأجل اعالتها ، لأجل زيادة الاحتياطيات العامة .

ان تبديد القوى البشرية فى المجتمع القائم يتجلى على نطاق أكبر فى كيفية استغلال الأغنياء لوضعهم الاجتماعى . وأنا لا أنوى البتة ان المس هنا ذلك التبذير غير المجدى والمضحك حقا وفعلا الذى يصدر بوجه الحصر عن الرغبة فى استلفات النظر الى النفس ، والذى يلهى كثرة من الأيدى العاملة . ولكن انظروا الى بيت الغنى ، الى قدس أقداسه الداخلى ، وقولوا لى : أليس من باب الانفاق الارعن لقوة العمل أن يقوم عدد كبير من الأفراد بخدمة شخص واحد أو أن يتسكعوا بلا شغل ، أو أن يقوموا ، فى خيرة الأحوال ، بأعمال تنجم ضرورتها عن انعزال كل شخص ضمن أربعة جدران . ان جميع هؤلاء الوصيفات الماشطات والطباخات والخدم والحوذيين والبوابين والكناسين والبستانيين وخلافهم ، ماذا يفعلون فى الواقع ؟ فما أقل الدقائق التى يقومون بها فى اليوم الواحد بأعمال غايتها أن يجعلوا فعلا

حياة أسيادهم مستطابة ، وان يسهلوا على أسيادهم تطوير واستغلال خصالهم ومؤهلاتهم الانسانية بصورة حرة ، وكم من الساعات فى اليوم الواحد يخصصونها لاعمال لا يشترطها غير سوء تنظيم علاقاتنا الاجتماعية : يقفون على مؤخرة العربة ، وينفذون اهواء أسيادهم ، ويجرون وراءهم كلاب الغرف ، ويؤدون واجبات سخيفة أخرى . اما فى مجتمع منظم تنظيما معقولا ، فى مجتمع تتوفر فيه لكل فرد فرصة العيش دون أن يكون عبدا لاهواء الأسياد ودون أن يختلق لنفسه مثل هذه الاهواء ، — أما فى مجتمع كهذا ، فان قوة العمل التى تبدد الآن على خدمة العائشين فى البذخ ، ستنفق ، بالطبع ، لما فيه الصالح العام وصالح العاملين أنفسهم .

وعلاوة على ذلك ، يجرى تبديد قوة العمل فى المجتمع المعاصر مباشرة من جراء المزاحمة التى تخلق عددا ضخما جدا من العاطلين عن العمل الذين قد يريدون أن يشتغلوا ولكنهم لا يستطيعون أن يجدوا شغلا . وبما ان المجتمع غير منظم البتة بحيث يؤخذ بالحسبان الاستخدام الفعلى للأيدى العاملة ، وبما أن كل فرد متروك وشأنه لكى يجد لنفسه موردا للرزق ، فمن الطبيعى تماما أن يبقى قسم كبير من العمال بلا عمل عند توزيع الأعمال النافعة فعلا أو النافعة ظاهرا . وهذا ما يحدث بالفعل خصوصا وان صراع المزاحمة يجبر كل فرد على بذل قصارى جهده ، على استغلال جميع الفرص والامكانيات المتوفرة له ،

لكى يستعيض عن الأيدى العاملة الغالية بأيد عاملة أرخص ؛ والحال ، يخلق نمو الحضارة يوما بعد يوم المزيد والمزيد من الظروف المناسبة لهذا الغرض ؛ أو بتعبير آخر ، ينبغى على كل فرد ان يبذل جهده لكى يحرم الآخرين كسرة الخبز ، لكى يقصيهم ، بنحو أو آخر ، عن العمل . وهكذا ، يوجد فى كل مجتمع متمدن عدد كبير من العاطلين عن العمل الذين يرغبون فى العمل ولكنهم لا يجدون عملا ، وهذا العدد أكبر مما يظنون عادة . ونحن نرى أناسا يعهرون أنفسهم بنحو أو آخر : يشحذون ، يكنسون الشوارع ، يقفون فى الزوايا بانتظار عمل ما ، وبالكاد يحافظون على وجودهم بمختلف الخدمات الصغيرة والعرضية ، ويتاجرون بشتى البضائع الصغيرة حاملين بأيديهم ، أو ، كما رأينا اليوم مساء من مثال بضع فتيات فقيرات ، يمشين حاملات القيثارات من مكان الى مكان يعزفن ويغنين لقاء النقود ويضطررن الى استماع كل كلام سليط وشتى العروض المهينة ، لكى يكسبن بضعة دراهم . وأخيرا ، كم وكم من أمثال هؤلاء الأشخاص يصبحن ضحايا الدعارة الحقيقية ! ان عدد العاطلين عن العمل الذين لا يبقى لهم غير تعهير أنفسهم بشكل أو آخر ، كبير جدا ، وبوسع المؤسسات الخيرية فى بلادنا ان تحكى الكثير عن هذا . وفضلا عن هذا ، يجب ان لا يغيب عن البال ان المجتمع يطعم هؤلاء الناس ، بنحو أو آخر ، رغم انعدام فائدتهم . واذا ما كان المجتمع مضطرا الى تحمل نفقات اعالتهم ، فانه يتعين عليه أن يحرص كذلك على أن يكسب هؤلاء العاطلون

عن العمل خبزهم بشرف . ولكن المجتمع المعاصر الذى تسود فيه المزاحمة لا يستطيع ان يفعل هذا .

واذا ما فكرتم ، أيها السادة ، بكل ما قيل ، — ولقد كان بوسعى ان أسوق عددا كبيرا من الأمثلة الأخرى التى تبين كيف يبدد المجتمع المعاصر ايديه العاملة — ، اذا فكرتم فى هـذا ، فانكم ستجدون ان المجتمع البشرى يملك فيضـا من القوى المنتجة التى لا تنتظر غير التنظيم المعقول والتوزيع المضـبوط لكى تباشر العمل بأعظم النفع للجميع . وانطلاقا من كل هذا ، بوسعكم أن تروا مدى بطلان المخاوف من ان يعود لـكل فرد ، لدن توزيع النشاط الاجتماعى توزيعا عادلا ، عبء من العمل يستحيل فيه بالنسـبة له الاهتمـام بشؤون أخرى . فالأمـر بالعكس . فانه يمكن الاعتقاد ان وقت العمل العادى الآن لدى كل فرد سينخفض الى النصف فى ظل هذا التنظيم ، بفضـل استعمال تلك الأيدى العاملة التى لا تستعمل الآن اطلاقا أو تستعمل بصورة غير عقلانية .

ولكن تلك الأفضليات التى يوفرها التنظيم الشيوعى بفضل استعمال القوى العـاملة المبددة حـاليا ، ليست بعـد أهم الأفضليات . فان أكبر توفير للقوة العاملة يقـوم فى توحيد مختلف القوى فى قوة جماعية للمجتمع ، وفى تنظيم يبنى على هذا التركيز من القوى المتضادة حتى الآن بعضها لبعض .

القى انجلس هـذا الخطاب
فى اجتمـاع فى البرفلد فى
٨ شـباط (فبراير) ١٨٤٥

■

مبادئ الشيوعية

(مقتطفان)

■

السؤال الرابع عشر : كيف يجب ان يكون هذا النظام الاجتماعى الجديد ؟

الجواب : قبل كل شيء ، ستنتزع ادارة الصناعة وجميع فروع الانتاج على العموم من أيدى مختلف الأفراد المتزاحمين فيما بينهم . وعوضا عن هذا ، ستكون جميع فروع الانتاج تحت ادارة المجتمع بأسره ، أى انها ستدار وفقا للمصالح الاجتماعية وحسب خطة اجتماعية وبمشاركة جميع أعضاء المجتمع . وهكذا ، سيقضى هذا النظام الاجتماعى الجديد على المزاحمة ويستعيض عنها بالتشارك . وبما أن ادارة الصناعة من قبل الأفراد تستتبع بالضرورة الملكية الخاصة ، وبما ان المزاحمة لا تعدو أن تكون أسلوبا لادارة الصناعة تدار بموجبه الصناعة من قبل مختلف المالكين الخصوصيين ، فان الملكية الخاصة

لا تنفصل عن الادارة الفردية للصناعة وعن المزاحمة . ولذا يجب تصفية الملكية الخاصة أيضا ؛ ومحلها سيحل الاستعمال العام لجميع ادوات الانتاج وتوزيع المنتجات بموجب اتفاقية عامة أو ما يسمى بوحدة الملكية . بل ان القضاء على الملكية الخاصة هو أوجز وأعم تعبير عن ذلك التحويل للنظام الاجتماعى كله الذى غدا ضروريا من جراء تطور الصناعة . ولهذا يطرح الشيوعيون ، بكامل الحق والصواب ، مطلب القضاء على الملكية الخاصة باعتباره مطلبهم الرئيسى ...

... السؤال العشرون : ما هى العواقب التى ستنجم عن القضاء النهائى على الملكية الخاصة ؟

الجواب : بما أن المجتمع سينتزع من أيدى الرأسماليين الخصوصيين أمر استعمال جميع القوى المنتجة ووسائل الاتصال ، وكذلك أمر تبادل المنتوجات وتوزيعها ، وبما أنه سيدير كل هذا حسب خطة تنبع من موارد وحاجات المجتمع بمجمله ، ــ فانه سيقضى قبل كل شىء على جميع العواقب الوخيمة المتعلقة بالنظام الحالى لادارة الصناعة الكبيرة . وان الأزمات ستتوقف ؛ وان الانتاج الموسع الذى يستتبع فيض الانتاج فى ظل النظام الاجتماعى القائم والذى يشكل سببا للفقر فعّالا للغاية ، سيبدو آنذاك أبعد من ان يكون كافيا ، وينبغى له ان يتخذ مقاييس أوسع بكثير . وان وفرة الانتاج التى تزيد على أمس حاجات المجتمع ستؤمن تلبية حاجات جميع

أعضاء المجتمع عوضا ان تولد الفقر ، وتستثير حاجات جديدة وتخلق فى الوقت نفسه الوسائل لأجل تلبيتها ؛ وستكون شرطا وحافزا لأجل التقدم المستمر ، وستحقق هذا التقدم ، دون ان تؤدى ، كما من قبل ، الى اضطراب دورى فى النظام الاجتماعى كله . وان الصناعة الكبيرة المحررة من سلاسل الملكية الخاصة ، ستتطور بمقاييس ستبدو حالتها الراهنة بالمقارنة معها تافهة بنفس القدر الذى تبدو لنا فيه المانيفاكتورة بالمقارنة مع الصناعة الكبيرة فى زمننا . ان تطور الصناعة هذا سيعطى المجتمع كمية من المنتوجات تكفى لتلبية حاجات جميع أعضائه . كذلك الزراعة التى يصعب عليها ، بسبب نير الملكية الخاصة وبسبب تبعثر قطع الأراضى ، ان تستخدم تحسينات ومنجزات العلم القائمة ، ستدخل هى أيضا فى مرحلة جديدة تماما من الازدهار وتضع تحت تصرف المجتمع كمية كافية تماما من المنتجات . وعليه ، سينتج المجتمع من المنتجات ما يكفى لتنظيم توزيع يؤمن تلبية حاجات جميع أعضائه . وبذلك يصبح انقسام المجتمع الى طبقات مختلفة ، متعادية أمرا نافلا . ولكنه لن يصبح أمرا نافلا وحسب ، بل حتى غير متطابق مع النظام الاجتماعى الجديد أيضا . ان وجود الطبقات قد نجم عن تقسيم العمل ؛ والحال ، ان تقسيم العمل بشكله الراهن سيزول تماما لأن الوسائل المعاونة الميكانيكية والكيميائية وحدها لا تكفى لرفع الانتاج الصناعى والزراعى الى المستوى المقصود . فينبغى كذلك تطوير كفاءات الناس الذين يحركون هذه الوسائل ، وتطويرها بصورة

مناسبة . وكما ان الفلاحين وعمال المانيفاكتورات قد غيروا كل نمط حياتهم فى القرن الماضى بعد اجتذابهم الى الصناعة الكبيرة وأصبحوا هم بالذات أناسا آخرين تماما ، كذلك ادارة الانتاج العامة من قبل قوى المجتمع بأسره ، وما ينبع من هنا من تطور جديد فى هذا الانتاج ، ستحتاج الى أناس جديدين تماما وستخلقهم . فان ادارة الانتاج الاجتماعية لا يمكن أن يقوم بها ناس كالناس الحاليين ، ــ ناس كل منهم خاضع لفرع ما من فروع الانتاج ، مسمَّر به ، ويستثمره ، ويطور جانبا واحدا فقط من كفاءاته على حساب جميع كفاءاته الأخرى ، ويعرف فرعا واحدا فقط أو قسما من فرع ما من فروع الانتاج كله . بل ان الصناعة الحالية تعجز أكثر فأكثر عن استخدام هؤلاء الناس . أما الصناعة التى تدار من قبل المجتمع كله بصورة مشتركة ومنهاجية ، فانها تفترض بالأحرى أناسا ذوى كفاءات متطورة من جميع النواحى وقادرين على الاهتداء فى كامل نظام الانتاج . ولذا سيزول كليا تقسيم العمل ، الذى قوضته الآلة فى الوقت الحاضر ، اذ حول بعضهم الى فلاحين ، والبعض الثانى الى سكافين ، والبعض الثالث الى عمال صناعيين ، والبعض الرابع الى مضاربين فى البورصة . وستمكن التربية الشبان من أن يمتلكوا بسرعة فى الممارسة ناصية كل نظام الانتاج ، وستتيح لهم الانتقال تدريجيا من فرع من الانتاج الى فرع آخر ، تبعا لحاجة المجتمع أو تبعا لميولهم الخاصة .

وستحررهم التربية بالتالى من وحدة الجانب التى يفرضها التقسيم المعاصر للعمل على كل فرد بمفرده . وعليه سيمكن المجتمع المنظم على الأسس الشيوعية أعضاءه من ان يطبقوا فى جميع النواحى كفاءاتهم المتطورة من جميع النواحى . ولكن الطبقات المختلفة ستزول حتما هى أيضا فى الوقت نفسه . ينجم بالتالى ، من جهة ، ان المجتمع المنظم على الأسس الشيوعية يتنافى مع استمرار وجود الطبقات ، ومن جهة ثانية ، ان بناء هذا المجتمع ذاته سيعطى الوسائل للقضاء على الفوارق الطبقية .

ومن هنا ينجم أن التضاد بين المدينة والريف سيزول هو أيضا . فان الناس أنفسهم سيقومون بالعمل الصناعى والزراعى بدلا من أن يعهدوا بذلك الى طبقتين مختلفتين . وهذا شرط ضرورى للتشارك الشيوعى بحكم أسباب مادية جدا . فان تشتت السكان الذين يتعاطون الزراعة فى الأرياف ، الى جانب تكدس السكان الصناعيين فى المدن الكبيرة ، يطابق فقط مستوى لتطور الزراعة والصناعة لا يزال بعد غير عال كفاية ، ويشكل عقبة أمام كل تطور لاحق ، الأمر الذى يحمل على الاحساس به حتى فى الوقت الحاضر بصورة قوية .

ان التشارك العام بين جميع أعضاء المجتمع بغية استثمار القوى المنتجة بصورة مشتركة ومنهاجية ؛ وتطوير الانتاج الى درجة يلبى فيها حاجات الجميع ؛ وتصفية الوضع الذى تلبى فيه حاجات بعض الناس على حساب بعضهم الآخر ؛ والقضاء كليا على الطبقات وعلى التناقضات بينهم ؛ وتطوير كفاءات

جميع أعضاء المجتمع من جميع النواحى عن طريق ازالة التقسيم السابق للعمل ، وعن طريق التربية الانتاجية وتبديل أنواع النشاط ، واشتراك الجميع فى التمتع بالخيرات التى ينتجها الجميع ، وأخيرا ، عن طريق امتزاج المدينة والريف — تلك هى أهم نتائج تصفية الملكية الخاصة .

السؤال الحادى والعشرون : أى تأثير سيمارسه النظام الاجتماعى الشيوعى فى العائلة ؟

الجواب : ان العلاقات بين الجنسين ستصبح قضية شخصية لا تتعلق الا بالأشخاص المعنيين ولا داعى للمجتمع للتدخل فيها . وهذا أمر ممكن بفضل الغاء الملكية الخاصة وبفضل تربية الأطفال الاجتماعية ، الأمر الذى يؤدى الى القضاء على أساسى الزواج المعاصر المرتبطين بالملكية الخاصة ؛ — تبعية الزوجة للزوج والأولاد للوالدين . وفى هذا بالذات يتلخص الرد على صيحات البرجوازيين الصغار ذوى الأخلاق السامية بصدد اشاعة النساء الشيوعية . ان اشاعة النساء هى ظاهرة تخص المجتمع البرجوازى بكليتها وتقوم بكل مداها فى الوقت الحاضر بصورة الدعارة . ولكن الدعارة ترتكز على الملكية الخاصة وستزول معها . ينجم بالتالى أن التنظيم الشيوعى ، عوضا عن ادخال مشاعية النساء ، يقضى عليها بالعكس .

كتبه انجلس فى أواخر تشرين الأول — تشرين الثانى (أكتوبر — نوفمبر) ١٨٤٧

بيان الحزب الشيوعى
(مقتطف)

البروليتاريون والشيوعيون

ما هو موقف الشيوعيين بالنسبة الى مجموع البروليتاريا ؟

ان الشيوعيين لا يؤلفون حزبا خاصا معارضا لأحزاب العمال الأخرى .

وليست لهم مصالح منفصلة عن مصالح البروليتاريا بمجموعها .

وهم لا يدعون الى مبادىء خاصة يريدون تكييف الحركة البروليتارية فى قالبها .

ان الشيوعيين لا يتميزون عن بقية الأحزاب البروليتارية الا فى نقطتين هما :

١ ــ فى النضالات التى يقوم بها البروليتاريون من مختلف الأمم ، يضع الشيوعيون فى المقدمة ويبرزون المصالح المستقلة عن الجنسية والعامة الشاملة لمجموع البروليتاريا .

٢ ــ فى مختلف مراحل التطور التى يمر بها النضال بين البروليتاريين والبرجوازيين يمثل الشيوعيون دائما ، المصالح العامة للحركة بكاملها .

فالشيوعيون هم اذن ، من الناحية العملية ، أحزم فريق من أحزاب العمال فى جميع البلدان وأشدها عزيمة ، الفريق الذى يدفع الى الامام كل الفرق الأخرى . وهم من الوجهة النظرية يمتازون عن بقية البروليتاريين بادراك واضح لظروف حركة البروليتاريا وسيرها ونتائجها العامة .

أما هدف الشيوعيين المباشر فهو الهدف نفسه الذى ترمى اليه جميع الأحزاب البروليتارية ، أى : تنظيم البروليتاريين فى طبقة وهدم سيادة البرجوازية واستيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية .

ومفهومات الشيوعيين النظرية لا ترتكز مطلقا على أفكار أو مبادىء اكتشفها أو اخترعها مصلح من مصلحى العالم .

فما هى سوى التعبير الاجمالى عن الظروف الواقعية لنضال طبقى موجود ونحركة تاريخية تتطور من ذاتها أمام أعيننا . وليس هدم علاقات الملكية القائمة هو الطابع المميز للشيوعية .

فقد كابدت علاقات الملكية تغييرات متتابعة وتقلبات تاريخية مستمرة .

فالثورة الفرنسية مثلا قضت على الملكية الاقطاعية لمصلحة الملكية البرجوازية .

فليس الذى يميز الشيوعية هو محو الملكية بصورة عامة ، بل هو محو الملكية البرجوازية .

غير أن الملكية الخاصة فى الوقت الحاضر ، أى الملكية البرجوازية ، هى آخر وأكمل تعبير عن أسلوب الانتاج والتملك ، المبنى على تناقضات الطبقات واستثمار بعض الناس لبعضهم الآخر .

وعلى هذا ، فباستطاعة الشيوعيين أن يلخصوا نظريتهم بهذا الصدد فى هذه الصيغة الوحيدة وهى : القضاء على الملكية الخاصة .

ويأخذون علينا ، نحن الشيوعيين ، اننا نريد محو الملكية المكتسبة شخصيا بالعمل ، هذه الملكية التى يصرحون انها أساس كل حرية وكل نشاط وكل استقلال فردى .

الملكية ، ثمرة العمل والكفاءة ! هل يعنون بذلك هذا الشكل من الملكية ، السابق للملكية البرجوازية ، أى ملكية البرجوازى الصغير والفلاح الصغير ؟ ان كانت هذه هى الملكية التى يعنونها ، فليس لنا ، نحن الشيوعيين ، أن نمحوها ونزيلها ، لأن رقى الصناعة قد محاها أو يمحوها يوما بعد يوم .

أم تراهم يعنون الملكية الخاصة البرجوازية الحالية ؟

ولكن هل يخلق العمل المأجور ملكية للبروليتارى ؟ كلا ! بل هو يخلق الرأسمال ، أى الملكية التى تستثمر العمل

المأجور ، والتى لا يمكن أن تنمو الا بشرط أن تنتج أيضا وأيضا عملا مأجورا لتستثمره من جديد . فالملكية فى شكلها الحالى تتحرك بين هذين الطرفين المتناقضين : الرأسمال والعمل المأجور . فلنبحث كلا من طرفى هذا التناقض .

ان كون المرء رأسماليا يعنى انه لا يشغل مركزا شخصيا فحسب ، بل كذلك مركزا اجتماعيا فى الانتاج . الرأسمال هو نتاج جماعى ، فهو لا يمكن أن يدار ويشغل الا بجهود متضافرة يبذلها كثير من الأفراد ، بل هو فى آخر تحليل لا يدار ويشغل الا بالجهود المشتركة لجميع أعضاء المجتمع .

فليس الرأسمال قوة شخصية اذن ، بل هو قوة اجتماعية .

وعليه ، اذا تحول الرأسمال الى ملك مشترك يخص جميع أعضاء المجتمع ، فلا يكون معنى ذلك أن ثمة ملكية شخصية قد تحولت الى ملكية اجتماعية ، بل كل ما هنالك أن الصفة الاجتماعية للملكية تكون قد تغيرت ، أى تفقد الملكية صفتها الطبقية .

ولننتقل الآن الى العمل المأجور .

ان الثمن المتوسط الذى يشترى به العمل المأجور ، هو الحد الأدنى للأجرة ، أى مجموع وسائل المعيشة اللازمة للعامل لكى يعيش كعامل . وينتج من ذلك أن ما يستملكه العامل المأجور بجهده وكده لا يساوى الا ما يلزمه بالضرورة للاحتفاظ بوجوده الهزيل وللابقاء على نوعه . فنحن لا نريد

أبدا ولا بشكل من الأشكال ، محو هذا التملك الشخصى لمنتجات العمل ، هذا التملك الضرورى لحفظ الحياة البشرية وتكثيرها ، فان هذا التملك لا يترك أقل فائض يتسلط المرء بواسطته على عمل غيره . أما الذى نريده فهو محو أسلوب التملك الكئيب المظلم الذى يجعل العامل لا يحيا الا لأجل انماء الرأسمال ، ولا يحيا الا بمقدار ما تتطلبه مصالح الطبقة الحاكمة فقط .

فى المجتمع البرجوازى ليس العمل الحى الا وسيلة لانماء العمل المتراكم . أما فى المجتمع الشيوعى فليس العمل المتراكم الا وسيلة لتفريج حياة الشغيلة واغنائها وترفيهها .

وهكذا ، ففى المجتمع البرجوازى : الماضى يسيطر على الحاضر . وفى المجتمع الشيوعى : الحاضر يسيطر على الماضى . فى المجتمع البرجوازى : الرأسمال مستقل وشخصى فى حين أن الفرد الذى يعمل تابع لغيره ومحروم من شخصيته .

فهدم هذه الحالة تعيبه وتشجبه البرجوازية وتزعم انه هدم للشخصية والحرية ! وهى على حق فيما تزعم ، لأن هذا الهدم هو فى الحقيقة هدم للشخصية البرجوازية وللاستقلال البرجوازى وللحرية البرجوازية .

انهم يعنون بالحرية ، فى الظروف الحالية للانتاج البرجوازى ، حرية التجارة ، حرية الشراء والبيع .

ولكن اذا تلاشت التجارة ، تلاشت التجـارة الحرة أيضا . غير أن جميع الكلمات الضـخمة التى ترددها برجوازيتنا عن حرية التجارة وكل تصلفها وانتفاخها وغطرستها حول الحريات، لا معنى لها الا اذا قـوبلت بالتجارة المقيـدة والبرجـوازى المستعبد فى القرون الوسطى ، ولا يبقى لها أقل معنى أو دلالة عندما تدور المسألة حـول ما ترمى اليه الشـيوعية من ازالة التجارة وعلاقات الانتاج البرجوازية والبرجوازية نفسها .

يهولكم ويروعكم اننا نريد محو الملكية الخاصة . ولكن فى مجتمعكم هذا ذاته تسعة أعشار أعضائه محرومون من أية ملكية خاصة ، واذا كانت هذه الملكية موجـودة فلأن هؤلاء الأعشار التسعة محرومة منها . فأنتم تأخـذون علينا اذن اننا نريد محو شكل للملكية ، شرط وجـوده أن تكون الأكثرية الساحقة محرومة من كل ملكية .

أى بكلمة ، تتهموننا بأننا نريد محو ملكيتكم أنتم . وحقا هذا الذى نريد .

وما أن يغدو من المستحيل أن يتحول العمل الى رأسمال ونقد وريع عقارى ، أى الى قوة اجتماعية قابلة للاحتكار ، أو بعبارة أخرى ، ما أن يصبح من المسـتحيل أن تتحول الملكية الفردية الى ملكيـة برجـوازية ، حتى تزأرون وتصيحون بأن الفرد قد أمحى وأبيد .

فأنتم تعترفون اذن انكم ، عندما تتكلمون عن الفرد ، لا تعنون بكلامكم الا البرجوازى ، أى المالك البرجوازى . وبالفعل ان هذا الفرد يجب أن يباد ويمحى نهائيا .

ان الشيوعية لا تسلب أحدا القدرة على تملك منتجات اجتماعية ، انها لا تنزع سوى القدرة على استعباد عمل الغير بواسطة هذا التملك .

ويعترضون علينا بقولهم : ان محو الملكية الخاصة يؤدى الى توقف كل نشاط وانتشار كسل يعم العالم بأسره .

ولو كان ذلك كذلك ، لكان المجتمع البرجوازى قد سقط منذ أمد طويل فى بؤرة الكسل والخمول ، ما دام الذين يشتغلون فى هذا المجتمع لا يمتلكون ، والذين يمتلكون لا يشتغلون . وهكذا يؤول كل اعتراضهم الى تكرار ممل للحقيقة التالية وهى : حيث لا يبقى الرأسمال ، لا يبقى عمل مأجور .

وجميع التهم الموجهة الى الأسلوب الشيوعى فى انتاج واستملاك المنتجات المادية وجهت الى انتاج واستملاك منتجات الفكر أيضا ؛ فكما أن زوال الملكية الطبقية يعادل بالنسبة للبرجوازى زوال كل انتاج ، فكذلك زوال الثقافة الطبقية يعنى بالنسبة اليه زوال كل ثقافة .

غير أن هذه الثقافة التى يبكى البرجوازى وينتحب على

فقدها ، ما هى عند الأكثرية الساحقة الا تدريبا على عمل مثل الآلة .

ولكن لا فائدة من مماحكتكم لنا ، اذا كان قصدكم من ذلك أن تطبقوا على محو الملكية البرجوازية معيار مفهوماتكم البرجوازية عن الحرية والثقافة والحق ، الخ .. ان أفكاركم نفسها ناتجة عن علاقات الانتاج البرجوازية وعلاقات الملكية البرجوازية ، كما أن الحق لديكم ليس الا ارادة طبقتكم مخطوطة بشكل قانون . هذه الارادة التى تحدد فحواها ومبناها ظروف الحياة المادية لطبقتكم .

ان مفهوماتكم المغرضة تدفعكم الى جعل العلاقات الاجتماعية المتولدة عن أسلوبكم فى الانتاج وعلاقات الملكية ـ هذه العلاقات التاريخية التى يمحوها سير الانتاج نفسه ـ قوانين طبيعية وعقلية ، خالدة أبدية . ولستم منفردين بهذه المفهومات ، بل سبقتكم اليها كل الطبقات الحاكمة التى زالت اليوم . ولكن ما تقبلونه وتقرونه بالنسبة للملكية القديمة ، ما تقبلونه وتقرونه فيما يتعلق بالملكية الاقطاعية ، لم يعد فى امكانكم أن تقبلوه بالنسبة للملكية البرجوازية .

هدم العائلة ! حتى أشد الراديكاليين تطرفا تسخطهم نية الشيوعيين هذه ، الفاضحة المرذولة .

ولكن ، على أية قاعدة ترتكز العائلة البرجوازية فى الوقت الحاضر ؟ انها ترتكز على الرأسمال والربح الفردى . وهى ،

بكامل كيانها وتمام بنيانها ، ليست موجودة الا عند البرجوازية فقط . ولكن تتمتهـا هى الالغـاء القسرى للعـائلة بالنسـبة للبروليتارى ، ثم البغاء العلنى .

ان العائلة البرجـوازية تضمحل طبعا باضـمحلال تتمتها هذه . وكلتاهما ، العـائلة البرجـوازية وتتمتها ، تتلاشيـان بتلاشى الرأسمال .

أتأخذون علينا اننا نريد القضاء عـلى استثمار الأبناء من قبل أهلهم وذويهم ؟ ان كان ذلك فنحن نعترف بهذه الجريمة .

وتزعمون اننا نحطم أقـدس الأواصر والصلات بابدالنا التربية فى العائلة بالتربية فى المجتمع .

ولكن تربيتـكم أنتم ، أليس المجتمـع أيضا هـو الذى يحددها ؟ أليست تحـددها العـلاقات الاجتماعية التى تربون فيها أولادكم ؟ ألا يحددها تدخل المجتمع بصـورة مباشرة أو غير مباشرة بواسطة المدرسة ، الخ . ؟ أن تدخل المجتمـع فى التربية ليس من ابتكار الشيوعيين . فكل ما يفعله الشيوعيون أنهم يغيرون طبيعةالتربية ويحورون صفتها وشكلها وينتزعونها من تأثير الطبقة الحاكمة ونفوذها .

ان تشدق البرجـوازيين الفارغ عن العائلة والتربية وعن الأواصر والصلات العـذبة التى تربط الولد بأهله ، أصبحت تقز منه النفس أكثر فأكثر ، اذ أن الصناعة الكبرى تهدم كل

صلة عائلية عند البروليتاريا وتحول الأولاد الى مواد تجارية بسيطة وأدوات عمل صرف .

والآن اسمعوا البرجوازية تصيح من كل جانب : « انكم أيها الشيوعيون تريدون اشاعة المرأة » .

ليست امرأة البرجوازى عنده سوى اداة انتاج بسيطة ، وهو يسمع أن أدوات الانتاج يجب أن تكون مشتركة ، فيستنتج من ذلك بالطبع أن النساء أنفسهن سوف يسرى عليهن ذلك .

ولا يدخل فى وهم البرجوازى أن المسألة هى على العكس تماما ، واننا نريد اعطاء المرأة دورا غير هذا الدور الذى تقوم به الآن كأداة انتاج بسيطة .

ولشد ما يضحكنا هذا الذعر فوق الأخلاقى الذى توحيه الى البرجوازيين اشاعة النساء الرسمية التى يزعمون أن الشيوعيين يدعون اليها . ليست بالشيوعيين حاجة الى ادخال اشاعة النساء ، فهى تقريبا كانت دائما موجودة .

ولا يكتفى البرجوازيون بأن تكون تحت تصرفهم نساء البروليتاريين وبناتهم ــ هذا عدا البغاء الرسمى ــ بل يجدون لذة خاصة فى اغواء بعضهم لنساء بعض .

ليس الزواج البرجوازى فى الحقيقة والواقع سوى اشاعة النساء المتزوجات . فقصارى ما يمكن أن يتهم به الشيوعيون

اذن هو أنهم يريدون ، كما يزعم ، الاستعاضة عن اشاعة النساء المستترة بالرياء والمغطاة بالمداجاة ، باشاعة صريحة رسمية . ولكن من البديهى الواضح أن محو علاقات الانتاج الحالية يؤدى ، بطبيعة الحال ، الى محو اشاعة النساء التى تنتج منه ، أى أن البغاء ، سواء أكان رسميا أم غير رسمى ، يضمحل ويزول .

ويتهمون الشيوعيين ، عدا ذلك ، بالرغبة فى الغاء الوطن والقومية .

ليس للعمال وطن ، فليس فى الاستطاعة اذن سلبهم ما لا يملكون . وبما أن على البروليتاريا أن تستولى أولا على السلطة السياسية ، وأن تشيد نفسها بحيث تغدو الطبقة القائدة للامة ، وأن تصبح هى الأمة ، فهى لا تزال بعد اذن وطنية ، ولكن ليس بالمعنى البرجوازى لهذه الكلمة .

وها هى الفواصل الوطنية والتناقضات بين الشعوب تزول يوما بعد يوم تبعا لتطور البرجوازية ، وحرية التجارة ، والسوق العالمية ، وتشابه الانتاج الصناعى وشروط المعيشة الناجمة عن ذلك .

وعندما تستولى البروليتاريا على الحكم تعمل لازالتها أكثر أيضا . فان نضال البروليتاريا نضالا مشتركا يشمل الأقطار المتمدنة على الأقل ، هو أحد الشروط الأولية لتحررها .

ازيلوا استثمار الانسان للانسان ، تزيلوا استثمار أمة لأخرى .

وعندما يزول تناحر الطبقات فى قلب كل أمة يزول فى الوقت نفسه العداء والحقد بين الأمم .

أما التهم الأخرى الموجهة الى الشيوعية من وجهات نظر دينية وفلسفية ، وبوجه عام ، من وجهات نظر فكرية ، فهى لا تستحق بحثا عميقا مستفيضا .

اذ هل يحتاج المرء الى تعمق كبير ليدرك أن نظرات الناس ومفهوماتهم وتصوراتهم الفكرية ، أو بالاختصار ادراكهم ، يتغير مع كل تغيير يطرأ على ظروف حياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية وشروط معيشتهم الاجتماعية ؟

وهلا يبرهن تاريخ الأفكار على أن الانتاج الفكرى يتبدل ويتحور مع تبدل الانتاج المادى وتحوره ؟ فالأفكار والآراء السائدة فى عهد من العهود لم تكن سوى أفكار الطبقة السائدة وآرائها .

وحينما يتحدثون عن أفكار تؤثر تأثيرا ثوريا فى مجتمع بأسره ، انما يعبرون فى الحقيقة عن هذا الحادث وهو انه تشكلت فى قلب المجتمع القديم عناصر مجتمع جديد ، وان انحلال الأفكار القديمة يسير جنبا الى جنب مع انحلال ظروف المعيشة القديمة .

فحينما كان العالم القديم على أعتاب السقوط والزوال ، انتصر الدين المسيحى على الأديان الأخرى القديمة ، وحينما تركت الأفكار المسيحية محلها فى القرن الثامن عشر لأفكار الرقى الجديدة (٢) ، كان المجتمع الاقطاعى يقوم اذ ذاك بمعركته الأخيرة ضد البرجوازية التى كانت حينذاك ثورية . ولم يكن ظهور الأفكار القائلة بحرية المعتقد والحرية الدينية الا ايذانا بسيطرة المزاحمة الحرة فى ميدان العقائد .

وقد يقولون : « نعم ، ان الأفكار الدينية والأخلاقية والفلسفية والسياسية والحقوقية وما اليها قد طرأ عليها التعديل خلال التطور التاريخى ، ولكن الدين والأخلاق والفلسفة والسياسة والحقوق كانت مع ذلك تحافظ دائما على بقائها خلال هذا التحول المستمر .

وهنالك فوق ذلك حقائق أبدية ، مثل الحرية والعدالة ، الخ . ، وهى واحدة مشتركة فى جميع مراحل التطور الاجتماعى . أما الشيوعية فهى تلغى الحقائق الأبدية ، تلغى الدين والاخلاق عوضا عن تجديدهما ؛ فهى تناقض اذن كل التطور التاريخى السابق » .

ففيم تتلخص هذه التهمة ؟ ان تاريخ كل مجتمع حتى الآن قائم على التناحر بين الطبقات . وقد اتخذ التناحر أشكالا مختلفة حسب العهود .

ولكن مهما كان الشكل الذى اتخذه هذا التناحر ، فقد كان هنالك دائما شىء مشترك بين جميع العصور السالفة ،

وهو استثمار قسم من المجتمع لقسم آخر منه . فلا غرابة اذن في أن نرى الادراك الاجتماعي في جميع العصور ، رغم كل اختلاف وكل تنوع ، يتطور ضمن أشكال مشتركة معينة ، اشكال للادراك لن تنحل تماما الا بزوال التناحر بين الطبقات زوالا تماما .

ان الثورة الشيوعية تقطع من الأساس كل رابطة مع علاقات الملكية التقليدية ؛ فلا عجب اذن ان هي قطعت بحزم أيضا ، أثناء تطورها ، كل رابطة مع الأفكار والآراء التقليدية .

ولكن لندع الآن جانبا ما تبديه البرجوازية من الاعتراضات على الشيوعية .

ان الخطوة الأولى في ثورة العمال هي ، كما رأينا ، تحول البروليتاريا الى طبقة سائدة ، والظفر بالديموقراطية .

وستستخدم البروليتاريا سيادتها السياسية لأجل انتزاع الرأسمال من البرجوازية شيئا فشيئا ، ومركزة جميع أدوات الانتاج في أيدي الدولة ، أي في أيدي البروليتاريا المنظمة في طبقة حاكمة ، وزيادة كمية القوى المنتجة وانمائها بأسرع ما يمكن .

ولا يتم ذلك طبعا في بادىء الأمر الا بخرق حق التملك وعلاقات الانتاج البرجوازية بالشدة والعنف ، أي باتخاذ تدابير تتراءى من الوجهة الاقتصادية غير كافية ولا مأمونة البقاء ، ولكنها تتعاظم وتتجاوز نفسها بنفسها خلال الحركة

وتكون ضرورية لا غنى عنها كوسيلة لقلب أسلوب الانتاج بأسره .

وستختلف هذه التدابير ، طبعا ، فى مختلف الأقطار .

غير أنه يمكن تطبيق التدابير التالية ، بصورة عامة تقريبا فى أكثر البلاد تقدما ورقيا :

١ ــ نزع الملكية العقارية وتخصيص الريع العقارى لتغطية نفقات الدولة .

٢ ــ فرض ضرائب متصاعدة جدا .

٣ ــ الغاء الوراثة .

٤ ــ مصادرة أملاك جميع المهاجرين والعصاة المتمردين .

٥ ــ مركزة التسليف كله فى أيدى الدولة بواسطة مصرف وطنى رأسماله للدولة ويتمتع باحتكار تام مطلق .

٦ ــ مركزة جميع وسائل النقل فى أيدى الدولة .

٧ ــ تكثير المصانع التابعة للدولة وأدوات الانتاج واصلاح الأراضى البور وتحسين الأراضى المزروعة حسب منهاج عام .

٨ ــ جعل العمل اجباريا للجميع على السواء وتنظيم جيوش صناعية ، وذلك لأجل الزراعة على الخصوص .

٩ ــ الجمع بين العمل الزراعى والصناعى واتخاذ التدابير المؤدية تدريجيا الى محو الفرق بين المدينة والريف .

١٠ ــ جعل التربية عامة ومجانية لجميع الأولاد ومنع تشغيل الأحداث فى المصانع كما يجرى اليوم ، والتوفيق بين التربية وبين الانتاج المادى ، الخ ..

وما أن تختفى الفوارق الطبقية وتزول خلال سير التطور ، ويصبح كل الانتاج متمركزا فى أيدى جمعية واسعة تشمل الأمة بأسرها ، حتى تفقد السلطة العامة صبغتها السياسية . اذ أن السلطة السياسية بالمعنى الصحيح هى السلطة المنظمة لطبقة من أجل اضطهاد طبقة أخرى . فاذا كانت البروليتاريا ، فى نضالها ضد البرجوازية ، تبنى نفسها حتما فى طبقة ، واذا كانت تجعل نفسها بواسطة الثورة طبقة حاكمة ، ثم بصفتها طبقة حاكمة ، تهدم بالعنف والشدة علاقات الانتاج القديمة ، فانها بهدمها علاقات الانتاج القديمة تهدم فى الوقت نفسه ظروف وجود التناقض والتناحر بين الطبقات وتهدم الطبقات بصورة عامة ، وبذلك تهدم أيضا سيادتها ذاتها من حيث هى طبقة .

وعلى أنقاض المجتمع البرجوازى القديم بطبقاته وتناقضاته الطبقية يبرز مجتمع جديد تكون حرية التطور والتقدم لكل عضو فيه شرطا لحرية التطور والتقدم لجميع الأعضاء .

كتبه ماركس وانجلس فى
كانون الاول (ديسمبر) ١٨٤٧ ــ
كانون الثانى (يناير) ١٨٤٨

■

نقد برنامج غوتا

(مقتطفان)

■

٣ . « ان تحرير العمل يتطلب رفع وسائل العمل الى مستوى ملكية المجتمع بأسره ، وضبط العمل الاجمالى بصورة جماعية مع توزيع دخل العمل توزيعا عادلا » .

« ان رفع وسائل العمل الى مستوى ملكية المجتمع بأسره » (!) يعنى على ما يبدو « تحويلها الى ملكية للمجتمع بأسره » ؛ ونقول هذا عرضا .

ما هو المقصود بـ « دخل العمل » ؟ أهو نتاج العمل أم قيمته ؟ فاذا عنيت قيمته ، فهل هى قيمة النتاج الاجمالية أو فقط القسم من القيمة الذى أضافه العمل الى قيمة وسائل الانتاج المستهلكة ؟

ان « دخل العمل » عبارة عن فكرة غامضة كان لاسال (٣) يتخذها بدلا من مفاهيم اقتصادية واضحة .

وما هو التوزيع « العادل » ؟

ألا يدعى البرجوازيون أن التوزيع الحالى « عادل » ؟ وبالفعل ، أليس التوزيع الحالى التوزيع « العادل » الوحيد على أساس أسلوب الانتاج الحالى ؟ وهل العلاقات الاقتصادية تنظمها المفاهيم الحقوقية أم الأمر على العكس ، أى أن العلاقات الحقوقية هى التى تنبثق من العلاقات الاقتصادية ؟ ثم ، ألا يتبنى أصحاب الشيع الاشتراكية المختلفة ، أكثر الآراء تباينا حول هذا التوزيع « العادل » ؟

فلكى ندرك ما هو المقصود هنا بهاتين الكلمتين : التوزيع « العادل » ، ينبغى لنا أن نقارن الفقرة الأولى بالفقرة الثالثة . فالفقرة الثالثة تفترض مجتمعا « تكون فيه وسائل العمل ملكية المجتمع بأسره ، ويضبط فيه العمل الاجمالى بصورة جماعية » ، بينما تقول لنا الفقرة الأولى « ان دخل العمل يخص بكليته وبالحق المتساوى ، جميع أعضاء المجتمع » .

« جميع أعضاء المجتمع » ؟ حتى أولئك الذين لا يشتغلون ؟ واذ ذاك ، أين هو « دخل العمل غير المنقوص » ؟ مجرد أعضاء المجتمع الذين يشتغلون ؟ فأين هو اذن « الحق المتساوى » بين جميع أعضاء المجتمع ؟

ولكن « جميع أعضاء المجتمع » و « الحق المتساوى » ليسا سوى مجرد جملتين . أما الجوهر ، فقوامه انه ينبغى

فى هذا المجتمع الشيوعى أن ينال كل شغيل ، كما يقول لاسال ، « دخل العمل غير المنقوص » .

فاذا أخذنا أولا كلمتى « دخل العمل » بمعنى الشىء الذى يخلقه العمل ، فان دخل العمل الجماعى يعنى حينذاك النتاج الاجتماعى الاجمالى .

والآن ، ينبغى أن نقتطع منه :

أولا : ما نستعيض به عن وسائل الانتاج المستهلكة ؛

ثانيا : قسما اضافيا لتوسيع الانتاج ؛

ثالثا : أموالا للاحتياط أو للتأمين ضد الطوارىء ، والكوارث الطبيعية ، الخ ..

ان هذه الاقتطاعات من « دخل العمل غير المنقوص » تحتمها ضرورة اقتصادية ، وتتحدد مقاديرها وفقا للوسائل والقوى المتوافرة ، وجزئيا بموجب حساب الاتفاق ؛ ولكنها فى مطلق الأحوال لا يمكن تحديدها على أساس العدالة .

يبقى القسم الآخر من النتاج الاجمالى ، وهو القسم المعد للاستهلاك .

ولكن قبل الشروع بتوزيعه على الأفراد ، يقتطع منه أيضا :

أولا ، النفقات الادارية العامة ، التى لا علاقة مباشرة لها بالانتاج .

ان هذا الجزء سيهبط فورا هبوطا ملحوظا بالقياس الى قدره فى المجتمع الحالى ، وسيقل بقدر ما يتطور المجتمع الجديد .

ثانيا ، ما هو معد لتلبية حاجات المجتمع المشتركة ، من مدارس ، ومؤسسات صحية ، الخ ..

ان هذا الجزء سيزداد فورا زيادة كبيرة بالقياس الى قدره فى المجتمع الحالى ، وسينمو بقدر ما يتطور المجتمع الجديد .

ثالثا ، الأموال الضرورية لاعالة العاجزين عن العمل الخ . ، أى ، بكلمة موجزة ، ما يعود الى ما يسمى اليوم باغاثة الفقراء الرسمية .

وبعد ذلك فقط ، نصل الى ذلك « التوزيع » الذى لا يعنى البرنامج الا اياه ، تحت تأثير لاسال ، وبصورة ضيقة ، محدودة ، أى الى هذا القسم من أشياء الاستهلاك الذى يوزع بصورة افرادية بين منتجى المجتمع .

وهكذا تحول « دخل العمل غير المنقوص » بصورة غير محسوسة الى « دخل منقوص » ، رغم أن ما يؤخذ من المنتج ، بوصفه فردا ، انما يعود عليه بالنفع من جديد . مباشرة أم بصورة غير مباشرة ، بوصفه عضوا فى المجتمع .

وكما أن تعبير « دخل العمل غير المنقوص » قد ذاب واختفى ، كذلك يذوب ويختفى تعبير « دخل العمل » بوجه عام .

فى مجتمع قائم على المبادىء الجماعية ، قائم على الملكية العامة لوسائل الانتاج ، لا يتبادل المنتجون منتجاتهم ؛ ان العمل المبذول على المنتجات لا يظهر فى هذا النظام الاجتماعى على أنه قيمة هذه المنتجات ، على أنه صفة مادية تنطوى عليها هذه المنتجات ، اذ أنه خلافا لما يجرى فى المجتمع الرأسمالى ، يغدو عمل الفرد بصورة مباشرة ، لا بصورة غير مباشرة ، جزءا لا يتجزأ من عمل المجتمع . وهكذا ، ان تعبير « دخل العمل » ، الذى لا يصمد للنقد حتى فى أيامنا هذه بسبب ابهامه ، يفقد كل معنى .

ان ما نواجهه هنا ، انما هو مجتمع شيوعى لا كما تطور على أسسه الخاصة بل بالعكس ، كما يخرج لتوه من المجتمع الرأسمالى ، أى مجتمع لا يزال ، من جميع النواحى ، الاقتصادية والأخلاقية والفكرية ، يحمل سمات المجتمع القديم الذى خرج من أحشائه . فالمنتج يتلقى اذن بصورة افرادية — بعد جميع الاقتطاعات — ما يوازى تماما ما قدمه للمجتمع . وما قدمه للمجتمع ، انما هو نصيبه الفردى من العمل . مثلا ، ان يوم العمل الاجتماعى يمثل مجمل ساعات العمل الفردية ؛ ووقت العمل الفردى الذى بذله كل منتج هو النصيب الذى

قدمه من يوم العمل الاجتماعى ، هو القسط الذى أسهم به فى هذا العمل . وهو يتلقى من المجتمع سندا يثبت أنه قدم قدرا معينا من العمل (بعد اقتطاعات العمل المبذول من أجل الصناديق الاجتماعية) وبهذا السند ، يأخذ من المخزون الاجتماعى كمية من أشياء الاستهلاك تناسب قدر عمله . وهكذا فان نفس النصيب من العمل الذى قدمه للمجتمع بشكل معين ، انما يتلقاه من المجتمع بشكل آخر .

ومن الواضح اننا نواجه هنا نفس المبدأ الذى ينظم تبادل البضائع طالما انه تبادل قيم متساوية . ان المحتوى والشكل يتغيران لأنه ، نظرا لتغير الأحوال ، لا يستطيع أحد أن يقدم شيئا غير عمله ، هذا من جهة ، ولأنه ، من جهة أخرى ، لا يمكن لغير أشياء الاستهلاك الفردى أن يدخل فى ملكية الفرد . ولكنه فيما يتعلق بتوزيع هذه الأشياء بين المنتجين بصورة افرادية ، فان المبدأ الموجه هو نفس المبدأ الذى يسود فيما يتعلق بتبادل البضائع المتعادلة : فان قدرا معينا من العمل بشكل ما يبادل لقاء نفس القدر من العمل بشكل آخر .

وهكذا فان الحق المتساوى يظل هنا ، من حيث المبدأ ، الحق البرجوازى ، رغم أن المبدأ والتطبيق العملى يكفان عن التناقض هنا ، فى حين أن تبادل القيم المتعادلة لا يبقى فى ظل تبادل البضائع الا بصورة وسطية ، لا فى كل حالة من الحالات .

ورغم هذا التقدم ، يظل هذا الحق المتساوى محصورا من ناحية واحدة ضمن حدود برجوازية . فان حق المنتج يتناسب مع العمل الذى بذله ؛ والمساواة تتجلى هنا فى اتخاذ العمل وحدة مشتركة للقياس .

ولكن ، رب فرد يتفوق جسديا أو فكريا على فرد آخر ، فهو اذن يقدم ، خلال الوقت نفسه ، قدرا أكبر من العمل أو أنه يستطيع أن يعمل وقتا أطول ؛ ولكن لكى يكون العمل مقياسا ، ينبغى أن يتحدد بمدته أو شدته ، والا كف عن أن يكون وحدة للقياس . ان هذا الحق المتساوى هو حق غير متساو لقاء عمل غير متساو . فهو لا يقر بأى امتياز طبقى لأن كل انسان ليس سوى شغيل كغيره ؛ ولكنه يقر ضمنا بعدم المساواة فى المواهب الفردية ، وبالتالى فى الكفاءات الانتاجية بوصفها امتيازات طبيعية . فهو اذن ، من حيث المحتوى ، حق قائم على عدم المساواة ، ككل حق . فالحق ، بحكم طبيعته ، لا يمكن أن يتجلى الا فى استعمال نفس الوحدة القياسية ؛ ولكن الأفراد غير المتساوين (ولن يكونوا أفرادا متمايزين اذا لم يكونوا غير متساوين) لا يمكن قياسهم وفقا لوحدة مشتركة الا بقدر ما يرى اليهم من وجهة النظر نفسها ، الا بقدر ما يرى اليهم من زاوية معينة ، واحدة ، مثلا ، فى الحالة المعنية ، حيث لا يرى اليهم الا بوصفهم عمالا ، لا أكثر ، وبصورة مستقلة عن كل الباقى . وبعد : رب عامل متزوج ،

والآخر عازب ؛ ورب رجل عنده من الأولاد أكثر من رجل آخر ؛ الخ . ، الخ .. وهكذا ، لقاء العمل المتساوى ، وبالتالى مع الاستفادة المتساوية من الصندوق الاجتماعى للاستهلاك ، يتلقى أحدهم بالفعل أكثر من الآخر ، ويظهر أغنى منه ، الخ .. ولاجتناب كل هذا ، لا ينبغى أن يكون الحق متساويا ، بل ينبغى أن يكون غير متساو .

ولكنها تلك عيوب محتومة لا مناص منها فى الطور الأول من المجتمع الشيوعى كما يخرج من المجتمع الرأسمالى بعد مخاض طويل وعسير . فالحق لا يمكن أبدا أن يكون فى مستوى أعلى من النظام الاقتصادى ومن درجة التمدن الثقافى التى تناسب هذا النظام .

وفى الطور الأعلى من المجتمع الشيوعى ، بعد أن يزول خضوع الأفراد المذل لتقسيم العمل ويزول معه التضاد بين العمل الفكرى والعمل الجسدى ؛ وحين يصبح العمل ، لا وسيلة للعيش وحسب ، بل الحاجة الأولى للحياة أيضا ؛ وحين تتنامى القوى المنتجة مع تطور الأفراد فى جميع النواحى ، وحين تتدفق جميع ينابيع الثروة العامة بفيض وغزارة ، ــ حينذاك فقط ، يصبح بالامكان تجاوز الأفق الضيق للحق البرجوازى تجاوزا تاما ، ويصبح بامكان المجتمع أن يسجل على رايته : من كل حسب كفاءاته ، ولكل حسب حاجاته !

لقد توسعت بخاصة حول « دخل العمل غير المنقوص » من جهة ، وكذلك حول « الحق المتساوى » و « التوزيع العادل » ، من جهة أخرى ، لكى أبين أية جريمة كبيرة ترتكب ، من جهة ، حين يراد من جديد أن تفرض على حزبنا ، كعقائد جامدة ، مفاهيم كان لها بعض المعنى فى مرحلة معينة ، ولكنها لم تبق اليوم سوى عبارات مطروقة باطلة ، ومن جهة أخرى ، حين يراد تشويه النظرة الواقعية التى كلفت جهودا طائلة لبثها فى صفوف الحزب ، ولكنها التى رسخت فيه عميقا اليوم ، وذلك بواسطة مفاهيم حقوقية خرقاء وغير ذلك من الأضاليل الشائعة بين الديموقراطيين وبين الاشتراكيين الفرنسيين .

وبصرف النظر عما قيل آنفا ، كان من الخطأ على وجه العموم أن يجعل مما يسمى التوزيع الأمر الأساسى وأن يصار الى ابرازه .

فان توزيع أشياء الاستهلاك ، فى كل عصر وطور ، ليس سوى نتيجة لتوزيع شروط الانتاج نفسها . ولكن توزيع هذه الأخيرة يعبر عن طابع أسلوب الانتاج بالذات . فان أسلوب الانتاج الرأسمالى ، مثلا ، يرتكز على كون شروط الانتاج المادية بشكل ملكية الرأسمال وملكية الأرض ، تقع فى أيدى غير الشغيلة بينما سواد الناس لا يملكون سوى الشرط الشخصى للانتاج ـ قوة العمل . واذا كانت عناصر الانتاج

موزعة على هذا النحو ، فان التوزيع الحالى لأشياء الاستهلاك ينبع منه تلقائيا . فاذا غـدت شروط الانتـاج المادية الملكية العامة للعمال أنفسهم ، تغير توزيع أشياء الاستهلاك عما هو عليه الآن . ان الاشتراكية المبتذلة (ومن خـلالها أيضا قسما من الديموقراطية) قد اقتبست من الاقتصاديين البرجوازيين عادة اعتبار التوزيع وبحثه بوصفه أمرا مسـتقلا عن أسلوب الانتاج ، وعادة تصـوير الاشتراكية بالتـالى كأنها تدور فى الأساس حول قضايا التوزيع . ولكن حين تكون العـلاقات الفعلية قد اتضحت منذ زمن بعيد ، فما الفائدة من العودة الى وراء ؟

٤

واننتقل الآن الى القسم الديموقراطى :

أ ــ « أساس حر للدولة » .

أولا : وفقا لما جاء فى الفصل الثانى ، يسعى حزب العمـال الألمانى الى تحقيق « الدولة الحرة » .

الدولة الحرة ــ ولكن ما هى ؟

ان جعل الدولة « حرة » ليس مطلقا هـدف العمال الذين تحرروا من عقلية الخضـوع والذل الضـيقة المحدودة . فان « الدولة » فى الامبراطـورية الألمانية تكاد تكون « حرة » كما هى عليه فى روسيا . ان الحـرية هى فى تحـويل الدولة

من جهاز فوق المجتمع الى جهاز خاضع بكليته لهذا المجتمع ؛ وحتى فى أيامنا ، تتفاوت اشكال الدولة حرية بقدر ما تحد من « حرية الدولة » .

ان حزب العمال الألمانى ، ــ اذا تبنى هذا البرنامج على الأقل ، ــ يكشف مدى النقص فى استيعابه الأفكار الاشتراكية ؛ وهو ، بدلا من أن يعتبر المجتمع الحالى (وهذا القول يصح بالنسبة لكل مجتمع مقبل أيضا) « أساس » الدولة الحالية (أو المجتمع المقبل أساسا للدولة المقبلة) ، يعتبر الدولة ، على العكس ، واقعا مستقلا له « أسسه الروحية والأخلاقية والحرة » الخاصة .

ثم أى سوء استعمال فظ فى البرنامج لكلمات « الدولة الحالية » ، « المجتمع الحالى » ، وكذلك أى سوء فهم ، أخشن أيضا ، لتلك الدولة التى يتقدم منها بمطالبه !

ان « المجتمع الحالى » ، انما هو المجتمع الرأسمالى القائم فى جميع البلدان المتمدنة وقد تطهر الى هذا الحد أو ذاك من عناصر القرون الوسطى وعدلته الى هذا الحد أو ذاك خصائص التطور التاريخى فى كل بلد من البلدان ، وتطور الى هذا الحد أو ذاك . أما « الدولة الحالية » ، فانها ، على العكس ، تتغير مع الحدود . فهى فى الامبراطورية البروسية الألمانية غيرها فى سويسرا ، وهى فى انجلترا غيرها فى الولايات المتحدة . « فالدولة الحالية » اذن مجرد وهم من الأوهام .

ومع ذلك فان مختلف الدول فى مختلف البلدان المتمدنة تتصف جميعها بطابع مشترك ، رغم تنوع أشكالها ، هو انها تقوم فى أرض المجتمع البرجوازى الحديث ، المتطور رأسماليا الى هذا الحد أو ذاك . ولذا فانها تشترك ببعض الصفات الجوهرية . وبهذا المعنى يمكن الحديث عن « الدولة الحالية » خلافا لدولة المستقبل حيث يزول المجتمع البرجوازى الذى تنبثق منه الآن .

ثم يوضع السؤال التالى : أى تحول يطرأ على الدولة فى المجتمع الشيوعى ؟ وبتعبير آخر : أية وظائف اجتماعية مماثلة للوظائف الحالية للدولة تظل قائمة فى المجتمع الشيوعى ؟ العلم وحده يستطيع الجواب عن هذا السؤال ؛ ولن ندفع القضية الى أمام قيد شعرة ولو قرنا بألف طريقة كلمة « الشعب » بكلمة « الدولة » .

بين المجتمع الرأسمالى والمجتمع الشيوعى ، تقع مرحلة تحول المجتمع الرأسمالى تحولا ثوريا الى المجتمع الشيوعى . وتناسبها مرحلة انتقال سياسى لا يمكن أن تكون الدولة فيها سوى الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا .

ولكن البرنامج لا يعالج قضية هذه الديكتاتورية ولا طبيعة الدولة المقبلة فى المجتمع الشيوعى .

ان مطالب البرنامج السياسية لا تنطوى على غير الترداد الديموقراطى الذى يعرفه الجميع : الاقتراع العام ، التشريع

المباشر ، حقوق الشعب ، تسليح الشعب ، الخ .. وهى مجرد صدى لحزب الشعب البرجوازى ، لعصبة الحرية والسلام . وهذه كلها مطالب قد تحققت ، بقدر ما لم يبالغ بها لحد الغرابة . الا أن الدولة التى حققتها لا تقوم فى داخل حدود الامبراطورية الألمانية ، بل فى سويسرا ، والولايات المتحدة ، الخ .. ان هذا النوع من « دولة المستقبل » ، انما هو دولة حالية ، رغم أنها تقوم خارج « نطاق » الامبراطورية الألمانية .

ولكنهم نسوا أمرا واحدا . فبما أن حزب العمال الألمانى يعلن بصراحة ووضوح انه يعمل فى داخل « الدولة القومية الحالية » وبالتالى فى داخل دولته الخاصة ، الامبراطورية البروسية ـ الألمانية ـ والا كانت مطالبه ، بمعظمها ، خرقاء، اذ لا يطالب المرء الا بما هو ليس بحاصل عليه ـ اذن ، كان عليه ألا ينسى النقطة الرئيسية التالية ، وهى أن جميع هذه الأشياء الجميلة تفترض الاعتراف بما يسمى سيادة الشعب ، وانها لا تجد مكانها بالتالى الا فى جمهورية ديموقراطية .

وبما أنه لم تكن لديهم الشجاعة الكافية ـ وحسنا فعلوا ، لأن الوضع يتطلب الحذر ـ للمطالبة بالجمهورية الديموقراطية كما فعل العمال الفرنسيون فى برامجهم فى عهد لويس فيليب ولويس نابوليون (٤) ، فقد كان عليهم اذ ذاك أيضا الا يلجؤوا الى هذه الحيلة ، التى ليست « شريفة » ولا لائقة ، أى الى

المطالبة بأشياء لا معنى لها الا فى جمهورية ديموقراطية ، وذلك من دولة ليست سوى استبداد عسكرى ، مصنوع بطريقة بيروقراطية ومحافظ عليه بطريقة بوليسية ، مزين بأشكال برلمانية ، متسم بمزيج من العناصر الاقطاعية ، وخاضع فى الوقت نفسه للتأثيرات البرجوازية . وكان عليهم علاوة على ذلك ألا يقنعوا مثل هذه الدولة ، بكل مهابة ورصانة ، بأنهم يأملون الحصول منها على شىء مماثل « بوسائل شرعية » !

بل ان الديموقراطية المبتذلة ، التى ترى فردوسها الأرضى فى الجمهورية الديموقراطية والتى لا تظن أن النضال الطبقى يجب أن يجد حلا له بقوة السلاح فى ظل هذا الشكل الأخير للدولة فى المجتمع البرجوازى ، حتى هذه الديموقراطية بالذات أعلى بكثير من هذا الضرب من الديموقراطية المحصورة فى نطاق ما يسمح به البوليس وما يحرمه المنطق .

وبالفعل ، وسواء كان القصد من كلمة « الدولة » الآلة الحكومية أم الدولة بوصفها تشكل ، بسبب تقسيم العمل ، جهازا خاصا ، منفصلا عن المجتمع ، فان ذلك واضح من الكلمات التالية : « ان حزب العمال الألمانى يطالب بأن يكون أساس الدولة الاقتصادى ضريبة موحدة تصاعدية على الدخل » ، الخ .. فالضرائب هى الأساس الاقتصادى للآلة الحكومية ، ولا أى شىء آخر . وهذا المطلب يكاد يكون

محققا فى « دولة المستقبل » القائمة فى سويسرا . فان ضريبة الدخل تفترض موارد للدخل تختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية ، أى أنها تفترض بالتالى المجتمع الرأسمالى . فلا عجب اذن اذا كان دعاة الاصلاح المالى فى ليفربول ـ وهم جماعة من البرجوازيين على رأسهم اخو غلادستون ـ قد صاغوا نفس المطالب التى وردت فى هذا البرنامج .

كتبه ماركس فى نيسان ـ أيار
(ابريل ـ مايو) ١٨٧٥

انجلس

■

ضد دوهرينغ

(مقتطفان)

■

والقوى الاجتماعية مثل قوى الطبيعة تعمل بشكل أعمى وعنيف ومخرب الى أن نعيها ونضعها فى اعتبارنا . ولكن ما نكاد نعرفها ونفهم عملها واتجاهها وتأثيرها حينئذ سيتوقف علينا وحدنا أن نخضعها أكثر فأكثر لارادتنا وبمساعدتها نحصل على أهدافنا . ويتعلق ذلك بوجه خاص بالقوى الانتاجية (المنتجة) الحديثة الضخمة . فما دمنا نرفض بعناد أن نفهم طبيعتها وطابعها ، ــ وهذا الفهم يتعارض مع أسلوب الانتاج الرأسمالى والمدافعين عنه ــ فستظل القوى الانتاجية تعمل رغمنا ، ضدنا ، والى ذلك الوقت ستظل تسودنا كما هو مبين فيما سبق بشكل مفصل . ولكن ما ان نفهم طبيعتها حتى يمكن أن تتحول فى أيدى المنتجين المتجمعين من أمراء شيطانيين الى خدم طيعين . وهنا نفس الفارق الموجود بين قوة الكهرباء المدمرة فى البرق الراعد والكهرباء المروضة فى

الجهاز التلغرافى ومصباح القوس ، ونفس الفرق الذى بين الحريق والنار التى تعمل لخدمة الانسان . وعندما يبدأ التعامل مع القوى الانتاجية المعاصرة وفقا لطبيعتها المدركة فى النهاية ، ويحل محل الفوضى الاجتماعية فى الانتاج التنظيم الاجتماعى المخطط للانتاج وفقا لمتطلبات كل من المجتمع فى مجموعه وكل فرد من أفراده على حدة . حينئذ سيحل محل أسلوب التملك الرأسمالى ، الذى يستعبد النتاج فى ظله المنتج أولا ثم المالك بعد ذلك ، أسلوب تملك جديد للمنتجات قائم على طبيعة وسائل الانتاج الحديثة نفسها : فمن ناحية ، التملك الاجتماعى المباشر للمنتجات باعتبارها وسائل للمحافظة على الانتاج وتوسيعه ومن ناحية أخرى — التملك الفردى المباشر لها باعتبارها وسائل للحياة والمتعة .

ومع التحول المتزايد للغالبية الساحقة من السكان الى بروليتاريين ، يخلق أسلوب الانتاج الرأسمالى القوة التى تضطر الى تحقيق ذلك التحول وهى مهددة بخطر الهلاك . وان أسلوب الانتاج الرأسمالى اذ يضطر وسائل الانتاج الضخمة المعممة للتحول باستمرار الى ملكية الدولة فانه يبين الطريق الى انجاز ذلك التحول . فالبروليتاريا تستولى على سلطة الدولة وتحول وسائل الانتاج قبل كل شىء الى ملكية الدولة . ولكنها بذلك تقضى على نفسها كبروليتاريا ، وبذلك تقضى على كل الاختلافات الطبقية والتناقضات الطبقية ومعها

تقضى على الدولة كدولة . ان المجتمع الذى كان موجودا أو لا يزال موجودا حتى الآن والذى يتحرك فى تضادات طبقية يحتاج الى الدولة أى تنظيم الطبقة الاستغلالية للحفاظ على ظروفها الخارجية للانتاج وبالذات لابقاء الطبقة المستغلة بالعنف فى ظروف القهر المحددة بأسلوب الانتاج المعنى (العبودية ، ونظام القنانة أو التبعية الاقطاعية ، والعمل المأجور) . كانت الدولة هى الممثل الرسمى للمجتمع كله ، تركيزا لاتحاد ظاهرى ، ولكنها كانت كذلك فقط بالقدر الذى كانت فيه دولة تلك الطبقة التى كانت بالنسبة لعصرها تمثل وحدها المجتمع بأسره : فى القدم كانت دولة المواطنين من ملاك العبيد ، وفى العصور الوسطى دولة النبلاء الاقطاعيين ، وفى عصرنا الحالى دولة البرجوازية . وعندما تصبح الدولة فى النهاية ممثلة فى الواقع للمجتمع بأسره ، فانها تجعل من نفسها شيئا لا داعى له . ومن الوقت الذى لن توجد فيه طبقة اجتماعية واحدة يجب ابقاؤها خاضعة للقمع ، ومن ذلك الوقت الذى تختفى فيه مع السيادة الطبقية ومع الصراع من أجل الوجود المستقل ، الناشىء عن الفوضى الحالية فى الانتاج ، تلك التصادمات والافراطات الناتجة عن ذلك الصراع ، ــ من ذلك الوقت لن يبقى شىء يمكن قمعه ، فلن توجد حاجة الى قوة خاصة للقمع ، أى لن تكون حاجة للدولة . ان أول عمل

تتصرف فيه الدولة بالفعل كممثلة للمجتمع بأسره ـ وهو الاستيلاء على وسائل الانتاج باسم المجتمع ، ـ هو فى نفس الوقت آخر عمل مستقل لها كدولة . ويصبح تدخل سلطة الدولة فى العلاقات الاجتماعية أمرا لا داعى له فى مجال بعد الآخر ، ثم يذوى من نفسه . ويقوم مكان ادارة الأشخاص ادارة الأشياء وقيادة العمليات الانتاجية . والدولة لا « تلغى » وانما تتلاشى . وعلى هذا الأساس يجب تقييم عبارة « الدولة الشعبية الحرة » (٥) التى كان لها حتى وقت معين الحق فى الوجود كوسيلة للدعاية ولكنها فى نهاية الأمر باطلة من الناحية العلمية . وعلى هذا الأساس يجب أيضا تقييم مطلب من يسمون بالفوضويين بالغاء الدولة على الفور .

ومنذ الوقت الذى ظهر فيه فى المجال التاريخى أسلوب الانتاج الرأسمالى ، كثيرا ما يتخيل بعض الأفراد أو الشيع بأكملها استيلاء المجتمع على جميع وسائل الانتاج فى شكل مثال للمستقبل غامض الى حد ما . ولكن ذلك أصبح ممكنا ، وأصبح حتمية تاريخية فقط عندما تواجدت الظروف المادية لتطبيقه فى الحياة . ومثل أى تقدم اجتماعى آخر ، أصبح من الممكن تطبيقه لا نتيجة لادراك أن وجود الطبقات يتعارض مع العدالة والمساواة الخ ، ولا نتيجة لمجرد الرغبة فى الغاء الطبقات وانما نتيجة لظروف اقتصادية جديدة معينة . وتقسيم المجتمع الى طبقات استغلالية ومستغلة ، سائدة ومضطهدة ـ كان نتيجة

حتمية لتطور الانتاج الضئيل فى الماضى . وطالما كان مجموع العمل الاجتماعى يعطى من النتاج ما يزيد بالكاد عن وسائل المعيشة الضرورية جدا للمجتمع ، ومن ثم فطالما كان العمل يستغرق كل الوقت أو تقريبا كل الوقت للغالبية الساحقة من أعضاء المجتمع ، فحتى هذا الوقت كان لا بد وأن ينقسم المجتمع الى طبقات . والى جانب هذه الغالبية الساحقة من الذين يشتغلون تماما بعمل غير حر تكونت طبقة متحررة من العمل الانتاجى المباشر تدير أعمال المجتمع العامة مثل ادارة العمل وأعمال الدولة والقضاء والعلوم والفنون الخ . ومن ثم ففى أساس التقسيم الى طبقات يوجد قانون تقسيم العمل . ولكن هذا ، لم يلغ على الاطلاق استخدام العنف والقسوة والمكر والخداع عند تكوين الطبقات ، ولم يمنع الطبقة السائدة التى استولت على السلطة من أن تدعم مركزها على حساب الطبقات الكادحة وتحويل قيادة المجتمع الى استغلال الجماهير .

ولكن اذا كان تقسيم المجتمع الى طبقات له بذلك تبرير تاريخى معين ، فذلك لفترة معينة فقط وفى ظل ظروف اجتماعية معينة . وهو يترتب على عدم كفاية الانتاج ، وسيفضى عليه التطور الكامل للقوى الانتاجية المعاصرة . والواقع أن الغاء الطبقات الاجتماعية يفترض التوصل الى درجة من التطور التاريخى يصبح فيه ليس وجود هذه الطبقة

السائدة أو غيرها فحسب وانما أى طبقة سائدة بشكل عام ، ونفس التقسيم الى طبقات أمرا عفى عليه الدهر وفات أوانه . ومن ثم فان الغاء الطبقات يفترض مستوى مرتفعا من تطور الانتاج ، يصبح فيه تملك طبقة اجتماعية خاصة لوسائل الانتاج والمنتجات ، ــ ومعها السيادة السياسية واحتكار التعليم والقيادة الروحية ، ــ أمرا لا ضرورة له ، بل ويصبح أيضا عقبة فى طريق التطور الاقتصادى والسياسى والفكرى وهذه الدرجة الآن قد تم التوصل اليها . ومن المشكوك فيه أن الافلاس السياسى والفكرى للبورجوازية يعتبر سرا حتى بالنسبة لها هى نفسها ، وافلاسها الاقتصادى يتكرر بانتظام كل عشرة أعوام . وعند كل أزمة يلهث المجتمع تحت ضغط قواه الانتاجية نفسها ومنتجاته التى لا يستطيع استخدامها ويصبح عاجزا أمام التناقض الذى لا معنى له ، عندما لا يستطيع المنتجون أن يستهلكوا لنقص المستهلكين . ان قوة التوسع التى تتميز بها وسائل الانتاج المعاصرة تفجر القيود التى فرضها عليها أسلوب الانتاج الرأسمالى . وتحرير وسائل الانتاج من هذه القيود هو الشرط الأولى الوحيد للتطور المتزايد فى سرعته باستمرار للقوى الانتاجية ، وبفضل ذلك ــ للنمو اللانهائى من الناحية العملية للانتاج نفسه . وليس هذا فحسب . فتحويل وسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية لا يزيل فحسب العرقلة الاصطناعية الموجودة حاليا للانتاج ، وانما أيضا التبديد والتدمير المباشر للقوى الانتاجية

والمنتجات اللذين يعتبران فى الوقت الحالى لازمتين حتميتين للانتاج ويصلان الى مقاييسهما القصوى فى الأزمات . وفوق ذلك فانه يحتفظ للمجتمع مجموع وسائل الانتاج والمنتجات بازالة البذخ والتبذير اللذين تمارسهما حاليا الطبقات السائدة وممثلوها السياسيون . ان امكانية ضمان ظروف المعيشة المادية الكافية تماما والتى تتحسن كل يوم لجميع أعضاء المجتمع عن طريق الانتاج الاجتماعى وكذلك امكانية ضمان التطور الحر الكامل والاستخدام لقدراتهم الجسدية والروحية ـ هذه الامكانية تم الآن التوصل اليها لأول مرة ، ولكنها الآن بالفعل تم التوصل اليها * .

واذ أخذ المجتمع بين يديه وسائل الانتاج حتى يقضى على الانتاج السلعى ومعه على سيادة النتاج على المنتجين . ويحل

* بعض الأرقام يمكن أن تقدم فكرة تقريبية عن القابلية الهائلة لوسائل الانتاج الحديثة للتوسع حتى فى ظل النير الرأسمالى . ووفقا لأحدث احصاءات جيفن يكون مجموع ثروة بريطانيا العظمى وارلنده بأرقام كاملة

عام ١٨١٤ ـ ٢٢٠٠ مليون جنيه استرلينى = ٤٤ مليار مارك
عام ١٨٦٥ ـ ٦١٠٠ مليون جنيه استرلينى = ١٢٢ مليار مارك
عام ١٨٧٥ ـ ٨٥٠٠ مليون جنيه استرلينى = ١٧٠ مليار مارك

اما فيما يتعلق بتدمير وسائل الانتاج والمنتجات فى وقت الأزمات فقد تقرر فى المؤتمر الثانى لرجال الصناعة الالمان (فى برلين ، فى ٢١ شباط (فبراير) عام ١٨٧٨) ان الخسائر العامة **لصناعة الحديد الالمانية** وحدها قد وصلت وقت الازمة الاخيرة الى ٤٥٥ مليون مارك . **(ملاحظة انجلس)** .

محل الفوضى داخل الانتاج الاجتماعى التنظيم الواعى المخطط . ويتوقف الصراع من أجل الوجود الفردى . وبذلك ينفصل الانسان الآن ـ وبشكل نهائى بمفهوم معين ـ من مملكة الحيوانات ومن الظروف الوحشية للمعيشة وينتقل الى ظروف انسانية حقا . وتقع حينئذ ظروف المعيشة ، التى تحيط بالناس والتى كانت تسيطر عليهم حتى الآن تحت سيطرة ورقابة الناس الذين يصبحون لأول مرة أسيادا فعليين وواعين للطبيعة ، لأنهم سيصبحون أسيادا لتوحيدهم الخاص فى المجتمع . وقوانين أعمالهم الاجتماعية التى كانت تقف حتى الآن فى مواجهة الناس كقوانين الطبيعة الغريبة التى تسيطر عليهم ، سيطبقها الناس بمعرفة كاملة للامر ، وستكون بذلك خاضعة لسيطرتهم . وبذلك فان توحيد الناس فى المجتمع الذى كان يواجههم حتى الآن كضرورة تفرضها الطبيعة والتاريخ يصبح الآن من عملهم الحر . وتصبح القوى الموضوعية الخارجية التى كانت تسيطر حتى الآن على التاريخ تحت اشراف الناس أنفسهم . ومن هذه اللحظة وحدها يبدأ الناس بشكل واع تماما فى خلق تاريخهم بأنفسهم ، وحينئذ فقط سيكون للأسباب الاجتماعية التى يدفعونها للحركة بدرجة سائدة ونامية باستمرار نفس النتائج التى يرغبونها . وهذا يمثل قفزة للبشرية من مملكة الحتمية الى مملكة الحرية .

وانجاز هذا الدور التحـــررى العالمى العظيم هو الرسالة التاريخية للبروليتاريا المعاصرة . والبحث عن الظروف التاريخية لذلك التحول وطبيعته نفسها ، مما يوضح للطبقة المضطهدة حاليـــا والمدعـــوة للقيام بهـــذا الدور العظيم وشروط وطبيعة عملها ــ هو مهمة الاشتراكية العلمية التى هى التعبير النظرى عن الحركة البروليتارية .

... فى كل مجتمع تم فيه تطـــور الانتاج بشكل تلقائى ، ــ والمجتمع المعاصر يعتبر بالذات من هذا النوع ، ــ لا يسيطر المنتجون على وسائل الانتاج ، وانما وسائل الانتاج هى التى تسيطر على المنتجين . وفى مثل هذا المجتمع يتحول حتما كل حافز جديد من حـــوافز الانتاج الى وســـيلة جديدة لاستعباد المنتجين بواسطة وسائل الانتـــاج . وما قيـــل يتعلق قبل كل شىء بحافز الانتـــاج الذى كان حتى ظهور الصـــناعة الـــكبيرة الأكثر قدرة ، ــ وهو تقسيم العمل . وحتى أول تقسيم كبير للعمل ــ فصل المدينة عن القرية ــ قد حـــكم على السكان الريفيين بالتبلد لآلاف السنين ، وعلى سكان المدن بالوقوع كل منهم فى عبودية حرفته الخاصة . وقد قضى على أساس التطور الروحى لسكان الريف وأساس التطور البدنى لسكان المدن . واذ يستولى الفلاح على الأرض ، وحرفى المدينة على حرفته ، فبنفس الدرجة تستولى الأرض على الفلاح ، والحرفة على الحرفى . ومـــع تقسيم العمـــل ينقسم الانسان نفسه .

ويضحى بجميع القدرات البدنية والروحية الأخرى فى سبيل تطور نشاط واحد . وينمو هذا التشويه للانسان بنفس الدرجة التى ينمو بها تقسيم العمل ، الذى يصل الى أعلى مستوى له فى المانيفاكتورة . وتقسم المانيفاكتورة الحرفة الى عملياتها الجزئية المستقلة ، وتخصص كلا منها لعامل مستقل كمهنته على مدى حياته وتقيده بذلك طوال حياته بمهمة جزئية معينة وباداة عمل معينة . « المانيفاكتورة تشوه العامل ، وتربى فيه بشكل مصطنع حذاقة من جانب واحد فقط وتقمع عالم ميوله ومواهبه الانتاجية ... والفرد نفسه ينقسم ويتحول الى أداة آلية لعمل جزئى معين » (ماركس) ــ الى أداة آلية لا تصل فى كثير من الحالات الى الاكتمال الا عن طريق التشويه البدنى والروحى للعامل بمعنى الكلمة الحرفى . وفى الانتاج الآلى ، فى الصناعة الكبيرة لم يبق العامل حتى فى مستوى الآلة بل ينزل الى دور التابع البسيط لها . « التخصص مدى الحياة ــ ادارة اداة جزئية يتحول الى تخصص لمدى الحياة ــ خدمة آلة جزئية . ويساء استخدام الآلة بحيث يتحول العامل نفسه منذ طفولته الى جزء من آلة جزئية » (ماركس) . وليس العمال وحدهم وانما الطبقات التى تستغلهم مباشرة أو بشكل غير مباشر تصبح أيضا نتيجة لتقسيم العمل عبيدا لأدوات نشاطها : والبرجوازى الفقير روحيا يستعبده رأسماله الخاص وشغفه الخاص بالربح ،

ورجل القانون تستعبده آراؤه القانونية المتجمدة ، التى تسوده كقوة مستقلة ؛ « والطبقات المتعلمة » بشكل عام تستعبدها الاشكال المتنوعة للقصور المحلى والنظرة من جانب واحد ، وقصر نظرها البدنى والروحى الخاص ، وتعليمها المشوه ، المفصل على مقياس تخصص واحد محدد ، وتقيدها طول حياتها بهذا التخصص نفسه ــ حتى عندما يكون هذا التخصص هو مجرد أن لا يفعلوا شيئا .

لقد فهم الطوبويون (٦) فهما تاما آثار تقسيم العمل ، ورأوا تشويه العامل من ناحية وتشويه نشاط العمل نفسه من ناحية أخرى ، ذلك النشاط الذى ينحصر فى أن العامل يكرر طوال حياته بشكل واحد ميكانيكى عملية واحدة لا تتغير . وقد طالب كل من أوين وفوريه بالقضاء على التناقض بين المدينة والقرية باعتباره الشرط الأول والأساسى للقضاء على التقسيم القديم للعمل بشكل عام . ووفقا لرأيهما ، يجب توزيع السكان فى البلاد الى فرق من ١٦٠٠ الى ٣٠٠٠ شخص ؛ وتشغل كل فرقة فى مركز أقليمها قصرا ضخما وتقوم بالاقتصاد المنزلى العام . ورغم أن فوريه يتكلم فى بعض الأماكن عن المدن ، الا أن هذه المدن نفسها لا تتكون الا من أربعة أو خمسة من تلك القصور الموجودة جنبا الى جنب . ووفقا لرأيهما كل عضو فى المجتمع يشتغل بالزراعة والصناعة . وبالنسبة لفوريه تلعب الدور الرئيسى فى الصناعة الحرفة

والمانيفاكتورة . أما عند أوين فعلى العكس يخصص الدور الرئيسى للصناعة الكبيرة ، وهو يطالب حينذاك باستخدام قوة البخار والآلات فى أعمال الاقتصاد المنزلى . ولكن كليهما يطالبان بأن يوجد فى الزراعة والصناعة بقدر الامكان تناوب أكثر فى الأعمال بالنسبة لكل فرد ، وأن يربى الشباب وفقا لذلك لاعدادهم للعمل التكنيكى الأكثر تنوعا بقدر الامكان . ووفقا لرأيهما ، على الانسان أن ينمى مواهبه من جميع النواحى عن طريق النشاط العملى المتعدد الجوانب ، وعلى العمل أن يعيد لنفسه من جديد جاذبيته التى فقدها بعد تقسيمه — وذلك قبل كل شىء عن طريق التناوب المذكور فى الأعمال وما يصحب ذلك من قصر مدة « الانشغال » (اذا استخدمنا تعبير فوريه) المكرس لكل عمل على حدة . يقف كل من هذين الطوبويين على مستوى أرقى بما لا يقارن من أسلوب تفكير السيد دوهرينغ (٧) الذى ورثه من الطبقات الاستغلالية ، والذى يقول بأن التناقض بين المدينة والقرية لا يمكن ازالته بموجب طبيعة الأشياء نفسها . ووفقا لهذا الأسلوب القاصر من التفكير يجب أن يبقى قدر معين من « الكائنات » مقضيا عليه فى جميع الأحوال أن ينتج نوعا واحدا من المنتجات : وهم بهذا يريدون تخليد وجود « أنواع اقتصادية » من الناس الذين يتميزون بنمط حياتهم ، — اناس يشعرون بالمتعة لأنهم يقومون بهذا العمل بالذات وليس غيره ،

ومن ثم فهم من تفاهة العقل انهم يفرحون بعبوديتهم الخاصة وتحولهم الى كائن وحيد الجانب . وبالمقارنة مع الأفكار الأساسية المتضمنة حتى فى أكثر الخيالات الجريئة طيشا عند فوريه « الأبله » ، وبالمقارنة حتى مع أكثر أفكار أوين « الفظ الباهت الضئيل » هزالا ، فان السيد دوهرينغ الذى هو نفسه يبقى تماما عبدا لتقسيم العمل ، يبدو قزما متكبرا .

والمجتمع اذ يستولى على جميع وسائل الانتاج فى أغراض استخدامها الاجتماعى المخطط فانه يقضى على استعباد الناس الموجود حاليا من قبل وسائل الانتاج . ومن البديهى أن المجتمع لا يمكن أن يحرر نفسه دون أن يحرر كل فرد على حدة . وبالتالى يجب الاطاحة بأسلوب الانتاج القديم حتى الأساس ، ويجب على وجه الخصوص أن يختفى التقسيم القديم للعمل . وفى مكانه يجب أن ينشأ تنظيم للانتاج لا يمكن لأحد فيه من ناحية أن يلقى على الآخر نصيبه فى المساهمة فى العمل المنتج ، هذا الشرط الطبيعى للوجود البشرى ، وحيث يصبح العمل المنتج من ناحية أخرى اداة لتحرير الناس ، مقدما لكل منهم امكانية تطوير جميع قدراتهم البدنية والروحية فى جميع الاتجاهات وامكانية اظهارها بصورة فعالة ، وحيث يتحول العمل المنتج ، بالتالى ، من عبء ثقيل الى متعة بدلا من أن يكون اداة لاستعبادهم .

كل هذا فى الوقت الحالى ليس خيالا على الاطلاق وليس

رغبة طيبة . ففى ظل التطور المعاصر للقوى الانتاجية يكفى بالفعل زيادة الانتاج التى ستنتج عن مجرد تعميم القوى الانتاجية ، ويكفى مجرد ازالة الصعوبات والعقبات وتبديد المنتجات ووسائل الانتاج ، الناشئة من أسلوب الانتاج الرأسمالى ، كى يصل وقت عمل شخص ، فى ظل اشتراك الجميع فى العمل ، الى قدر ضئيل جدا بالمقارنة بتصوراتنا الحالية .

وكذلك لا يعتبر الغاء التقسيم القديم للعمل على الاطلاق مطلبا يمكن تحقيقه فقط للاضرار بانتاجية العمل . على العكس . لقد أصبح بفضل الصناعة الكبيرة شرطا للانتاج نفسه . « الانتاج بالآلات يقضى على حتمية تثبيت هذا التوزيع ، بامتلاكه عمالا معينين الى الأبد بنفس المهام ، وفقا لأسلوب المانيفاكتورة . وبما أن حركة المصنع فى مجموعة لا تنشأ من العامل وانما من الآلة ، فيمكن أن يتم هنا تبدل مستمر فى الأشخاص ، دون أن يستدعى ذلك انقطاعا فى عملية العمل ... وفى النهاية فان السرعة التى يتعلم بها الانسان فى شبابه العمل على الآلة ، تستبعد بدورها حتمية تعليم فئة خاصة من العمال كعمال الآلات فقط » . ولكن فى الوقت الذى يضطر فيه الأسلوب الرأسمالى لاستخدام الآلات أن يحافظ فى المستقبل أيضا على تقسيم العمل القديم مع مهامه الجزئية المتجمدة ، رغم أنه قد أصبح شيئا زائدا من الناحية التكنيكية ،

فان الانتاج الآلى نفسه يقف ضد هذه الرواسب القديمة . ان القاعدة التكنيكية للصناعة الكبيرة لها طابع ثورى . « انها عن طريق ادخال الآلات والعمليات الكيمياوية وغير ذلك من الأساليب تحدث باستمرار تحولات فى القاعدة التكنيكية للانتاج ، وأيضا فى وظائف العمال وفى التركيبات الاجتماعية لعملية العمل . وهى بذلك تضفى طابعا ثوريا على تقسيم العمل داخل المجتمع ، وتقذف باستمرار كمية كبيرة من رؤوس الأموال وعددا كبيرا من العمال من فرع انتاجى الى آخر . ولهذا فان طبيعة الصناعة الكبيرة تحدد تغير العمل ، وتحرك الوظائف والتنوع فى نشاط العامل ... رأينا كيف يظهر هذا التناقض المطلق ... بعنف فى التضحيات المستمرة للطبقة العاملة ، والتبذير الهائل لقوى العمل والتخريب المرتبط بالفوضى الاجتماعية . هذه هى الناحية السلبية . ولكن اذا كان تغير العمل يشق لنفسه الآن الطريق فقط كقانون طبيعى لا يمكن التغلب عليه ، ومع القوة التدميرية العمياء الخاصة للقانون الطبيعى الذى يلقى مقاومة فى كل مكان ، فان الصناعة الكبيرة نفسها ، من ناحية أخرى ، بكوارثها تجعل مسألة حياة أو موت الاعتراف بتغيير العمل ، وبتنوع مؤهلات العمال بأكبر قدر ممكن قانونا عاما للانتاج الاجتماعى الذى يجب أن تتكيف العلاقات مع التطبيق الطبيعى له . وهى كمسألة حياة أو موت ، تضع مهمة : أن تحل محل بشعة الاحتياطى التعس من السكان العاملين الذين يحتفظ بهم

كذخيرة لاحتياجات رأس المال المتغيرة فى الاستغلال ، اللياقة المطلقة للانسان لمتطلبات العمل المتغيرة ؛ ويحل محل العامل الجزئى ، مجرد الحامل لمهمة اجتماعية جزئية معينة ، الفرد المتطور من جميع الجوانب ، الذى تصبح الوظائف الاجتماعية المختلفة بالنسبة له بمثابة أساليب النشاط الحيوى المتعاقبة (ماركس ، « رأس المال ») .

ان الصناعة الكبيرة بعد أن علمتنا أن نحول للاهداف التكنيكية الحركة الجزيئية التى تتم بمختلف الأشكال فى كل مكان ، الى حركة جماهيرية ، قد حررت الانتاج الصناعى بدرجة كبيرة من الأطر المحلية . كانت قوة المياه مرتبطة بمكان معين ، وقوة البخار حرة . واذا كانت قوة المياه مرتبطة حتما بالقرية فقوة البخار ليست مرتبطة بالضرورة على الاطلاق بالمدينة . فالتطبيق الرأسمالى لها وحده هو الذى ركزها أساسا فى المدن ويحول القرى الصناعية الى مدن صناعية . ولكنه بذلك نفسه يقوض شروط السير المعتاد للانتاج . والمطلب الأول للآلة البخارية والمطلب الرئيسى لجميع فروع الصناعة الكبيرة تقريبا هو وجود ماء نقى نسبيا . ومع ذلك فالمدينة الصناعية تحول كل مياه الى طين نتن . ولهذا فبالقدر الذى يعتبر فيه التركيز فى المدن شرطا أساسيا للانتاج الرأسمالى ، يهدف كل رأسمالى صناعى على حدة بنفس القدر باستمرار أن ينقل مشروعه من المدن الكبيرة التى خلقها حتما

هذا التركيز الى ظروف الانتاج الزراعى . ويمكن بالتفصيل دراسة تلك العملية فى مناطق النسيج فى لانكشير ويوركشير ؛ فالصناعة الرأسمالية الكبيرة تخلق هناك بلا انقطاع مدنا كبيرة جديدة باندفاعها باستمرار من المدينة الى القرية . نفس الشىء يحدث فى مناطق صناعة تحويل المعادن ، حيث تنشأ نفس النتائج جزئيا لأسباب أخرى .

لا يمكن القضاء على تلك الحلقة المفرغة الجديدة ، هذا التناقض المتجدد باستمرار للصناعة المعاصرة الا بالقضاء على طابعها الرأسمالى فقط . ولا يمكن الا لمجتمع قادر على اقامة تجميع متناسق لقواه الانتاجية وفقا لخطة عامة واحدة أن يسمح بتوزيع الصناعة فى جميع البلاد وفقا لأحسن الظروف ملاءمة لتطورها والحفاظ عليها ، وكذلك لتطوير العناصر الأخرى للانتاج .

وبهذا فان القضاء على التضاد بين المدينة والقرية ليس ممكنا فحسب ، بل لقد أصبح حتمية مباشرة للانتاج الصناعى نفسه وللانتاج الزراعى على حد سواء ، وهو علاوة على ذلك ، ضرورى لصالح الصحة العامة . فعن طريق دمج المدينة والقرية فقط يمكن القضاء على التسميم الحالى للهواء والماء والتربة ، وبهذا الشرط وحده يمكن لجماهير سكان المدن الذين يصيبهم السقم حاليا أن يتوصلوا الى وضع تستخدم فيه فضلاتهم كسماد لاستنبات الزرع بدلا من تولد الأمراض .

لقد أصبحت الصناعة الرأسمالية مستقلة نسبيا عن الاطر الضيقة للانتاج المحلى للمواد الخام اللازمة لها . وتحول صناعة النسيج أساسا خامة مستوردة . ويحول خام الحديد الأسبانى فى انجلترا والمانيا ، وخام النحاس الأسبانى والأميركى الجنوبى فى انجلترا . ويزود كل حوض للفحم الحجرى الصناعة بالوقود الى مسافات بعيدة خارج حدوده محيطا مساحات تتسع باستمرار عاما بعد عام . وعلى امتداد الساحل الأوروبى يحرك الفحم الحجرى الانجليزى الآلات البخارية ، وفى بعض الأماكن يحركها الفحم الألمانى والبلجيكى . فيستطيع المجتمع المتحرر من قيود الانتاج الرأسمالى أن يسير خطوات أبعد فى هذا الاتجاه . ان المجتمع بتربيته لجيل جديد من المنتجين المتطورين من جميع النواحى ، الذين يفهمون الأسس العلمية للانتاج الصناعى كله والذين درس كل منهم عمليا سلسلة كاملة من فروع الانتاج من البداية حتى النهاية — ان المجتمع يخلق بذلك قوة انتاجية جديدة تفوق العمل المبذول فى نقل الخامات والوقود من أكثر النقاط بعدا .

ومن ثم فانْ القضاء على القطيعة بين المدينة والقرية ليس طوبوية كذلك من ناحية التوزيع المتناسق على قدر الامكان للصناعة الكبيرة فى البلاد كلها . صحيح أن المدنية قد تركت لنا فى شخص المدن الكبيرة تركة يتطلب التخلص منها وقتا كبيرا وجهدا كثيرا . ولكنه يجب التخلص منها — وسيتم

ذلك ، ولو كان ذلك عملية طويلة جدا . ومهما كان المصير الذى حكم به على الامبراطورية الألمانية البروسية ، فان بيسمارك يستطيع أن يرقد فى قبره مدركا باعتزاز أن رغبته المنشودة فى القضاء على المدن الكبيرة ستحقق على الأرجح (٨) .

والآن بعد كل ما قيل يمكن أن نقدر حق التقدير تصور السيد دوهرينغ الصبيانى أن المجتمع يستطيع أن يمتلك مجموع وسائل الانتاج ، دون أن يجرى تحولا جذريا فى أسلوب الانتاج القديم ودون أن يزيل قبل كل شىء تقسيم العمل القديم ، كما لو انه من الممكن اعتبار المهمة محسومة اذا ما « وضع فى الاعتبار الظروف الطبيعية والكفاءات الشخصية » . ولكن فى نفس الوقت ستظل جماهير واسعة من البشر مقيدة كما كانت من قبل بانتاج نوع واحد من المنتجات ، وسينشغل « السكان » بأكملهم فى فرع معين من فروع الانتاج ، وستبقى البشرية كما كانت حتى الآن منقسمة الى عدد معين من « الأنواع الاقتصادية » المشوهة بأشكال مختلفة مثل « الحمالين » و « المهندسين المعماريين » . ينتج من ذلك أن المجتمع فى مجموعه يجب أن يصبح سيدا على وسائل الانتاج وذلك فقط لكى يظل كل عضو فى المجتمع عبدا لوسائل انتاجه بحصوله فقط على الحق فى اختيار أى وسيلة انتاج يجب أن تستعبده . ليوجه القارىء أيضا اهتمامه

الى الكيفية التى يعلن بها السيد دوهرينغ القطيعة بين المدينة والقرية « التى لا يمكن التخلص منها وفقا لطبيعة الأشياء نفسها » ، دون أن يترك هنا الا تعديلا تافها لهذا الوضع فى فروع الانتاج البروسية الخاصة من حيث تركيبها ـ وهى صناعة تقطير الكحول وصناعة سكر البنجر ، ويضع توزيع الصناعة فى البلاد بأسرها فى ارتباط باكتشافات مقبلة وعن الحتمية الجبرية للربط مباشرة بين الانتاج الصناعى بانتاج الخامات ـ الخامات التى تستهلك الآن بالفعل فى أماكن تتباعد باستمرار عن مكان استخراجها ، ـ وكيف يحاول ، فى نهاية الأمر ، تغطية مؤخرته بتأكيد فى أن الاحتياجات الاجتماعية ستؤدى فى نهاية الأمر مع ذلك الى توحيد الزراعة والصناعة ، حتى على الرغم من الاعتبارات الاقتصادية ، كما لو كان ذلك سيؤدى الى تضحية اقتصادية ما !

وهذه العناصر الثورية التى عليها أن تزيل تقسيم العمل القديم ، ومعه القطيعة بين المدينة والريف ، وتحدث تحولا فى جميع الانتاج ، متضمنة بالفعل فى وضع جنينى فى ظروف انتاج الصناعة الكبيرة المعاصرة ولا يعوقها عن المزيد من التطور الا أسلوب الانتاج الرأسمالى الحالى . ولكن لفهم هذا لا بد بالطبع من أن يكون لدى المرء أفق أكثر اتساعا بعض الشىء من نطاق عمل القانون البروسى المحلى ، حيث الفودكا وسكر البنجر هما المنتجات الصناعية الحاسمة وحيث

يتحدثون عن الأزمات التجارية على أساس وضع سوق الكتب . ولهذا يجب معرفة الصناعة الكبيرة الحالية ، فى تطورها التاريخى ووضعها الواقعى الحديث ، وبالذات فى البلد الذى يعتبر وطنا لها والمكان الوحيد الذى وصلت فيه الى تطورها الكلاسيكى . وحينئذ لن يخطر بذهن أحد أن يبتذل الاشتراكية العلمية المعاصرة وينزل بها الى مستوى اشتراكية السيد دوهرينغ البروسية الخاصة .

كتبه انجلس فى ايلول (سبتمبر) ١٨٧٦
ـ حزيران (يونيو) ١٨٧٨

انجلس

■

ديالیكتيك الطبيعة

(مقتطف)

■

المقدمة

ومع الانسان ندخل ميدان التاريخ . ان للحيوانات كذلك تاريخا ، وهو بالضبط تاريخ نشوئها وتطورها التدريجى حتى حالتها الحاضرة . ولكنها مواضيع منفعلة فى هذا التاريخ . واذا ما اشتركت فيه بنفسها ، فان اشتراكها هذا يجرى دون علم وقصد منها . اما الناس ، فعلى العكس ؛ فبقدر ما يبتعدون عن الحيوانات بمعنى الكلمة الضيق ، بقدر ما يصنعون تاريخهم بأنفسهم ، عن معرفة ووعى ، وبقدر ما يقل تأثير العواقب غير المتوقعة والقوى غير المراقبة فى هذا التاريخ ، وبقدر ما تتطابق النتيجة التاريخية بمزيد من الدقة مع الهدف المقرر سلفا . ولكن اذا تناولنا بهذا المعيار تاريخ البشر ، وحتى تاريخ أرقى الشعوب فى الوقت الحاضر ، لوجدنا أنه لا يزال يوجد هنا مع ذلك قسط هائل من عدم التطابق بين الأهداف المقررة والنتائج الحاصلة ، ولا تزال الغلبة للعواقب غير

المتوقعة ، والقوى غير المراقبة أقوى بكثير من القوى المحركة بطريقة منهاجية . ولا يمكن أن يكون الحال آخر ما دام نشاط الناس التاريخى الجوهرى ولا أكثر ، أى النشاط الذى رفعهم من الحالة الحيوانية الى الحالة البشرية والذى يشكل الأساس المادى لجميع أنواع نشاطهم على اختلافها ـ الانتاج الرامى الى تلبية مطالب الناس الحياتية أى الانتاج الاجتماعى فى زمننا ـ خاضعا بوجه خاص للعب الأعمى لفعل القوى غير المراقبة الذى لا يدخل فى نواياهم ومقاصدهم ، وما دام الهدف المنشود لا يتحقق هنا الا بصورة استثنائية ، بل تتحقق فى أغلب الأحوال نتائج معارضة لهذا الهدف . ففى أرقى البلدان الصناعية ، روضنا قوى الطبيعة ووضعناها فى خدمة الانسان ، وبفضل هذا ، زدنا الانتاج الى ما لا قياس له بحيث أن الطفل ينتج الآن أكثر مما كان ينتجه من قبل مئات الراشدين . ولكن ما هى عواقب هذا النمو فى الانتاج ؟ نمو العمل الاضافى ، نمو فقر الجماهير ، وكل عشر سنوات ، افلاس هائل . ولم يخطر فى بال داروين (٩) أى هجاء مر كتبه عن البشر ، وخاصة عن مواطنيه عندما برهن أن المنافسة الحرة ، والصراع من أجل البقاء ، اللذين يطريهما الاقتصاديون بوصفهما أعظم منجزة تاريخية ، هما الحالة الطبيعية ، العادية فى عالم الحيوانات . ان التنظيم الواعى للانتاج الاجتماعى هو وحده الذى يمكنه ، مع الانتاج المنهاجى والتوزيع المنهاجى ، أن يرفع الناس فوق سائر الحيوانات من

الناحية الاجتماعية مثلما رفعهم الانتاج على العموم من الناحية البيولوجية الصرف ؛ وان التطـور التاريخى يجعل مثل هذا التنظيم ضروريا أكثر فأكثر يوما بعد يوم وممكنا أكثر فأكثر يوما بعد يوم . ومنه سيبدأ العهـد التاريخى الجـديد ، وفى هذا العهد سيحرز النـاس أنفسهم ومع النـاس جميع فروع نشاطهم ، ولا سيما علم الطبيعة ، نجاحات يتضاءل حيالها تماما كل ما تحقق حتى الآن .

كتب انجلس المقدمة فى ١٨٧٥ ـ ١٨٧٦

■

مسألة الفلاحين فى فرنسا والمانيا

(مقتطف)

■

فما هو اذن موقفنا من الفلاحين الصغار ؟ وأى سلوك ينبغى لنا أن نسلكه حيالهم عندما تصبح سلطة الدولة فى يدنا ؟

أولا ، لا ريب فى صحة موضوعة البرنامج الفرنسى (١٠) القائلة : اننا نرى سلفا حتمية هلاك الفلاح الصغير ولكنه ليس لنا فى أى حال من الاحوال ان نعجل به بتدخلنا .

ثانيا . من الواضح كذلك انه عندما تصبح سلطة الدولة فى يدنا لن يخطر ببالنا ، ان ننتزع ملكية الفلاحين الصغار بالعنف (بتعويض أو بغير تعويض ، سيان) مثلما سنكون مضطرين لأن نفعل بالنسبة لكبار الملاكين العقاريين . ان مهمتنا تجاه الفلاحين الصغار تقوم قبل كل شىء فى توجيه انتاجهم الخاص ، وملكيتهم الخاصة فى السبيل التعاونى لا بواسطة العنف ، بل عن طريق المثل وتقديم مساعدة المجتمع لهذا الغرض . ومن المؤكد انه سيكون لدينا آنذاك ما يكفى من الوسائل لكى نبين للفلاح الصغير المنافع التى لا بد ان تكون واضحة له منذ الآن .

منذ قرابة ٢٠ سنة ، تقدم الاشتراكيون الدانماركيون ببرامج مماثلة فى بلد لا يوجد فيه ، والحق يقال ، غير مدينة واحدة هى كوبنهاغ ؛ وهكذا يضطرون الى القيام بدعاوتهم ، فيما عدا هذه المدينة ، فى أوساط الفلاحين بوجه الحصر تقريبا . ينبغى على الفلاحين فى هذه القرية أو تلك ، أو فى هذه الأبرشية أو تلك ، ـ وفى الدانمارك عدد كبير من الاستثمارات الكبيرة الفردية ، ـ ان يجمعوا أراضيهم فى عقار ضخم واحد مشترك ، ويحرثوه على حساب جميع المشتركين ويتقاسموا الدخل بنسبة الاقساط ـ أرضا ونقودا ـ وبنسبة العمل المبذول . وفى الدانمارك ، لا تضطلع الملكية العقارية الصغيرة الا بدور ثانوى . ولكن اذا طبقنا هذه الفكرة فى ميدان الاستثمار المجزأ ، وجدنا أن قسما من الأيادى العاملة المستخدمة من قبل سيتعطل عن العمل فى حال توحيد قطع الارض الصغيرة وفى حال تسيير استثمارة كبيرة فى مجمل الرقعة الموحدة ؛ وفى هذا التوفير فى العمل ، تقوم احدى أفضليات الاستثمارة الكبيرة . ومن الممكن ايجاد عمل لهذه الأيدى العاملة بوسيلتين : اما بوضع قطع أخرى من الارض من العقارات الكبيرة المجاورة تحت تصرف التعاونية الفلاحية ، واما توفير الوسائل والفرصة لأجل القيام بحرفة صناعية معاونة بغية تلبية حاجاتها الخاصة حسب الامكان وعلى الأغلب . وفى كلا الحالين ، سيكون وضعها الاقتصادى أفضل من ذى قبل ، وهذا ما يؤمن فى الوقت نفسه للسلطة العامة المركزية النفوذ الضرورى لأجل رفع التعاونية الفلاحية تدريجيا الى أعلى اشكالها ،

ومساواة حقوق وواجبات التعاونيـــة بمجملها وكل من أعضائها على السواء بحقوق وواجبات سائر أقسام المجتمع برمتـــه . ان كيفية تطبيق هذا فى كل حالة بمفردها ستكون رهنـــا بظروف الحـــالة المعنية وبالظروف التى سنظفر فيها بالسلطة السياسية . وعليه ، من الممكن ان نجـــد بمقدورنا ان نعرض على هـــذه التعاونيات افضليات أكبر : ان يأخذ المصرف الوطنى على عاتقه مجمل رهوناتها ويخفض فائدة الرهن المئوية تخفيضا كبيرا جدا ؛ منح قروض من الاموال العامة لأجل تنظيم الانتاج الكبير (وهذه القروض ليست الزاما أو بوجه الحصر قروضا نقدية ، بل أيضا قروض بالمنتوجات الضرورية للغـــاية ، أى بالآلات والاســـمدة الصناعية ، وما الى ذلك) ، وأفضليات أخرى .

وفضلا عن كل ذلك ، تتلخص المهمـــة الرئيسية فى ان نبين للفلاح بوضوح اننا قادرون على انقـــاذ وصيانة عقاره وملكيته العقارية ، وذلك بطريقة واحـــدة فقط ، بتحويلهما الى ملكيـــة تعاونية وانتاج تعاونى . فان الاستثمارة الفردية التى تشـــترطها الملكية الفردية هى التى تدفع الفلاحين الى الهلاك . فاذا ما أصروا على استثمارتهم الفردية ، فانهم سيفقدون حتما بيوتهم وعقاراتهم على الســـواء ، وستزيح الاستثمارة الكبيرة الرأسمالية أسلوب انتاجهم الشائخ البائد . هكذا هو الحال . واذا بنا نأتى ونوفر للفلاحين امكانية تسيير الاستثمارات الكبيرة بأنفسهم ، لا فى صالح الرأسماليين ، بل فى صالحهم العـــام بالذات . ترى ، ألا

يمكننا أن نبين للفلاحين بجلاء ان هذا فى مصلحتهم الخاصة بالذات ، وان فى هذا الوسيلة الوحيدة لخلاصهم ؟

نحن لا يسعنا أبدا ان نعد الفلاحين الصغار بدعم استثمارتهم الفردية وملكيتهم الفردية ضد قوى الانتاج الرأسمالى المتفوقة . فنحن لا يسعنا ان نعدهم الا بشىء واحد ، هو اننا لن نتدخل ضد ارادتهم بالقوة فى علاقات ملكيتهم . كذلك بوسعنا أن نسهم بقسطنا لكى يسير نضال الرأسماليين وكبار ملاكى الاراضى ضد الفلاحين الصغار فى الوقت الحاضر ، قدر الامكان ، بوسائل أقل جورا ، ولكى تقوم قدر الامكان العوائق بوجه النهب السافر والغش الصريح اللذين يلجأون اليهما الآن احيانا كثيرة جدا . ولكن هذا لن يفلح الا بصورة استثنائية . ففى ظروف أسلوب الانتاج الرأسمالى المتطور ، لا يفهم أحد أين ينتهى الصدق وأين يبدأ الغش . ولكن هناك فرق بين ان تقف السلطة السياسية الى جانب الخادع أو الى جانب المخدوع ، وهذا الفرق سيكون دائما كبيرا . اما نحن فاننا نقف بحزم الى جانب الفلاح الصغير ؛ وسنبذل جهدنا فى نطاق الممكن ، لكى نجعل قسمته أكثر احتمالا ، لكى نسهل عليه الانتقال الى التعاونية اذا ما اقدم على ذلك ، وحتى لكى نعطيه فرصة لأجل التفكير ، وهو فى أرضه الصغيرة ، اذا كان لا يستطيع بعد ان يتخذ مثل هذا القرار . ونحن سنفعل ذلك لا لأننا نعتبر الفلاح الصغير الذى يعيش بعرق جبينه مصدرا مسكنا لزيادة صفوفنا وحسب ، بل ايضا فى مصلحة حزبنا

المباشرة . فبقدر ما يزداد عدد الفلاحين الذين نجنّبهم تحولهم فعلا الى بروليتاريين ونتمكن من اكتسابهم الى جانبنا بوصفهم فلاحين ، بقدر ما يتحقق الانقلاب الاجتماعى بمزيد من السرعة والسهولة . ولا داعى لنا الى انتظار هذا الانقلاب حتى تتكشف فى كل مكان عواقب تطور الانتاج الرأسمالى بأقصى اشكالها ، حتى يسقط آخر حرفى صغير وآخر فلاح صغير ضحية الانتاج الرأسمالى الكبير . وان التضحيات المادية التى سيتعين تحملها بهذا المعنى من الاموال العامة فى صالح الفلاحين ، قد تبدو من وجهة نظر الاقتصاد الرأسمالى ، أموالا مبددة هباء ، ولكنها ستكون توظيفا ممتازا للرأسمال لأنها ستوفر مبالغ أكبر بعشر مرات ، أغلب الظن ، عند الانفاق على التحويل الاجتماعى بمجمله . وبهذا المعنى نستطيع بالتالى أن نكون ليبيراليين جدا حيال الفلاحين . ولا مجال هنا للدخول فى التفاصيل ، وتقديم اقتراحات محددة فى هذا الاتجاه ؛ فهنا لا يمكن أن يتناول الكلام غير أعم السمات ، غير السمات الأساسية .

وهكذا نقدم شر خدمة ، لا للحزب وحسب ، بل ايضا للفلاحين الصغار أنفسهم ، بوعود من شأنها ان توفر أقل ذريعة للتفكير بأننا نعتزم الحفاظ على الملكية الصغيرة المجزأة خلال مدة مديدة . فمن شأن هذا ان يسد مباشرة طريق التحرر أمام الفلاحين وان يهبط بالحزب الى مستوى العداء الصياح للسامية . ان واجب حزبنا هو ، بالعكس ، ان يوضح للفلاحين

دائما ، المرة تلو المرة ، ان وضعهم ميؤوس منه اطلاقا ما دامت تسود الرأسمالية ، وانه من المستحيل اطلاقا صيانة ملكيتهم المجزأة الصغيرة كما هى عليه ، وانه من المؤكد اطلاقا ان الانتاج الكبير الرأسمالى يسحق اقتصادهم الصغير الشائخ والعاجز كما يسحق القطار الحديدى عربة صغيرة يدوية . وبسلوكنا هذا السلوك ، سنعمل وفقا لحتمية مجرى التطور الاقتصادى ، مع العلم ان هذا التطور سينظف أدمغة الفلاحين لأجل فهم أقوالنا .

ولكنى لا أستطيع أن أختتم هذه المسألة قبل ان أعرب عن اقتناعى بأن واضعى برنامج نانت يتبنون ، من حيث جوهر الامر ، نفس النظرات التى اتبناها أنا . وهم عاقلون الى حد انه لا يمكنهم ان لا يفهموا ان الارض الموجودة الآن بصورة ملكية مجزأة صغيرة انما سيتعين ان تنتقل هى أيضا الى الملكية العامة . وهم انفسهم يعترفون بأن الملكية الصغيرة المجزأة محكوم عليها بالزوال . كذلك تقرير المجلس الوطنى ، الذى قدمه لافارغ (١١) فى مؤتمر نانت ، يؤكد كليا هذا الرأى . وقد صدر بالألمانية فى جريدة «Sozial-demokrat» البرلينية بتاريخ ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) من السنة الجارية . بل ان التضاد نفسه فى صيغ برنامج نانت يبين ان واضعيه يقولون فى الواقع غير ما كانوا يعتزمون قوله . فاذا لم يفهمهم الآخرون وطفقوا يسيئون استغلال آرائهم ، ـ كما حدث هذا فعلا ـ فالذنب ، بالطبع ، ذنبهم هم . وعلى كل حال ، ينبغى لهم أن يوضحوا برنامجهم بمزيد من التفصيل ، وينبغى للمؤتمر الفرنسى التالى أن يعيد النظر فيه من الاساس .

لننتقل الآن الى الفلاحين المتوسطين . هنا نرى — بسبب قسمة الميراث بصورة رئيسية ، وكذلك بسبب الديون وبيع الأرض الاضطرارى — نماذج درجات متوسطة بين الفلاح الصغير والفلاح الكبير الذى احتفظ بقطعة أرضه السابقة كاملة بل وكبَّرها . وحيث يعيش الفلاح المتوسط بين الفلاحين الصغار . لا يختلف عنهم ، من حيث مصالحه ونظراته ، أى اختلاف جوهرى ؛ ذلك انه لا بد لتجربته الخاصة ان تبين له كم من امثاله هبطوا الى مستوى الفلاحين الصغار . ولكن حيث يهيمن الفلاحون المتوسطون والكبار وحيث يتطلب تسيير الاستثمارة فى كل مكان معونة الاجراء والاجيرات الزراعيين ، يختلف الحال تماما . يقينا انه ينبغى لحزب العمال ان يذود فى المقام الاول عن مصالح العمال المأجورين أى الاجراء الزراعيين والاجيرات الزراعيات والعمال المياومين ؛ وبحكم هذا وحده ، لا يسعه ان يعطى الفلاحين أى وعود تفترض وجود عبودية العمال المأجورة فى المستقبل . ولكنه ما دام الفلاحون الكبار والمتوسطون موجودين بصفتهم هذه ، فانهم لا يستطيعون الاستغناء عن العمال المأجورين . واذا كان من السخف من جانبنا ان ندعم عند الفلاحين الصغار الأمل فى وجودهم زمنا طويلا بوصفهم فلاحين صغارا ، فان وعد الفلاحين الكبار والمتوسطين بالشىء نفسه يتاخم الخيانة السافرة .

وهنا يوجد أيضا شبه بحرفيى المدينة . صحيح انهم تعرضوا للخراب أكثر مما تعرض الفلاحون ، الا أنه لا يزال يوجد بينهم

حرفيون يعمل عندهم الصناع الى جانب المتدربين ، أو يقوم عندهم المتدربون بعمل الصناع . اما أولئك الحرفيون المعلمون الذين يريدون تخليد وضعهم ، فليذهبوا الى أعداء السامية حتى يقتنعوا بأنهم هناك أيضا لا يلقون أى مساعدة . واما الباقون فانهم يأتون الينا ، وقد أدركوا حتمية هلاك أسلوب انتاجهم ، ولكنهم يبدون استعدادهم لان يشاطروا فى المستقبل المصير الذى ينتظر جميع العمال الآخرين . والحال نفسه فيما يتعلق بالفلاحين الكبار والمتوسطين . ان أجراءهم وأجيراتهم الزراعيين وعمالهم المياومين يهموننا ، بالطبع ، أكثر بكثير مما يهموننا هم . واذا شاء هؤلاء الفلاحون أن يضمنوا لهم وجود استثماراتهم مستقبلا ، فانه لا يسعنا اطلاقا أن نعرض عليهم هذه الضمانة . ومكانهم آنذاك فى صفوف اعداء السامية ، وبين أعضاء الاتحاد الفلاحى وما شابه من الاحزاب التى يطيب لها بخاصة ان تعد بكل شىء وان لا تفى بأى وعد . نحن نعرف بالتأكيد هذه الحقيقة الاقتصادية القائلة انه لا بد للفلاح المتوسط والكبير أيضا ان يهلكا بلا مناص من جراء مزاحمة الاقتصاد الرأسمالى وانتاج الحبوب الرخيص ما وراء المحيط ، الامر الذى يدل عليه تعاظم الديون أكثر فأكثر وتدهور استثماراتهم الملحوظ فى كل مكان . ولا يسعنا ان نفعل أى شىء لوقف هذا التدهور ، عدا ان نوصى هنا ايضا بتوحيد استثماراتهم فى تعاونيات يمكن فيها الاستغناء أكثر فاكثر عن استغلال العمل المأجور ، ويمكن تحويلها تدريجيا الى أقسام مكونة من التعاونية الانتاجية

الكبرى الوطنية العامة متساوية فى الحقوق والواجبات مع سائر الأقسام . واذا ما أدرك هؤلاء الفلاحون حتمية هـلاك أسلوبهم الحالى للانتاج واستخلصوا من ذلك الاستنتاجات الضرورية ، فانهم سيأتون الينا ، وسيكون من واجبنا ان نسهل كذلك قدر الامكان انتقالهم الى أسلوب الانتاج الجديد . والا ترتب علينا أن ندعهم وشأنهم وان نتوجه الى عمالهم المأجورين الذين سنجد عندهم ، بالطبع ، العطف والتحبيذ . أغلب الظن اننا لن نلجـأ هنا أيضا الى المصادرة بالعنف ، ولكنه سيكون بوسعنا مع ذلك أن نأمل بأن يعيد التطور الاقتصادى حتى هذه الرؤوس المعاندة الى طريق العقل والصواب .

ان الامر بسيط تماما فيما يتعلق بالملكيـة الكبيرة للارض فقط . فهنا نرى أمامنا مؤسسة رأسمالية غير مستورة أبدا ؛ وما دام الحال هكذا ، فلا يمكن أن تخامرنا اى شكوك . هنا نرى أمامنا جمهور البروليتاريين الريفيين ، ومهمتنا واضحة . فما ان يقبض حزبنا على زمام السلطة ، حتى يتعين عليه ان يصادر بكل بساطة أملاك كبار ملاكى الاراضى كما يصادر املاك الصناعيين . اما مسألة ما اذا كانت هذه المصادرة ستكون مرفقة بالتعويض أم لا ، فلن تتعلق بمعظمها علينا ، بل على الظروف التى نصل فيها الى الحكم ، وكذلك جزئيـا على سلوك السادة كبـار ملاكى الاراضى أنفسهم . فنحن لا نعتبر ابدا ان التعويض غير مقبول مهما كانت الظروف . وقد اعرب لى ماركس ـ مرارا وتكرارا ـ

عن رأيه ، وهو انه من الارخص لنا لو استطعنا ان نفدى انفسنا من كل هذه العصابة . ولكننا لن نتناول هذه النقطة هنا . ان العقارات الكبيرة المعادة على هذا النحو الى المجتمع سنحيلها ، لأجل التمتع بها تحت مراقبة المجتمع ، الى العمال الزراعيين المنتظمين فى التعاونيات والذين يحرثونها فى الوقت الحاضر أيضا . اما بأى شروط سنحيلها ، فلا يمكن بعد أن نقول اى شىء واضح محدد بصددها . على كل حال ، اصبح تحويل الاقتصاد الرأسمالى الى اقتصاد عام اجتماعى جاهزا تماما هنا ، ومن الممكن اجراؤه دفعة واحدة ، تماما كما فى مصنع السيد كروب أو السيد فون شتوم مثلا . وان مثال هذه التعاونيات الزراعية سيقنع بمزايا الاستثمارة الكبيرة التعاونية ، سواء آخر الفلاحين الصغار الذين قد يواصلون المقاومة أم أيضا ، اغلب الظن ، بعض كبار الفلاحين .

كتب بين ١٥ و ٢٢ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٨٩٤

■

من رسالة كارل ماركس الى يوسف فيديماير

■

فى نيويورك

لندن فى ٥ آذار (مارس) ١٨٥٢

... وفيما يخصنى ، ليس لى لا فضل اكتشاف وجود الطبقات فى المجتمع المعاصر ولافضل اكتشاف النضال فيما بينها فقد سبقنى بوقت طويل مؤرخون برجوازيون بسطوا التطور التاريخى لهذا النضال بين الطبقات ، واقتصاديون برجوازيون بسطوا تركيب الطبقات الاقتصادى . وان الجديد الذى اعطيته يتلخص فى اقامة البرهان على ما يأتى : ١ ـ ان وجود الطبقات لا يقترن الا بمراحل تاريخية معينة من تطور الانتاج ، ٢ ـ ان النضال الطبقى يفضى بالضرورة الى ديكتاتورية البروليتاريا ، ٣ ـ ان هذه الديكتاتورية نفسها لا تعنى غير الانتقال الى القضاء على كل الطبقات والى المجتمع الخالى من الطبقات

ان الحمقى الجهلاء ، من طراز هينتسين ، الذين لا ينكرون النضال الطبقى فحسب ، بل وحتى وجود الطبقات ذاته ،

لا يبرهنون بذلك الا على انهم ، بالرغم من ولولتهم الضـــارية المدعية بحب الانسان ، يعتبرون الظروف الاجتماعية التى ترتكز عليها ســـيطرة البرجـــوازية ، بمثـــابة النتـــاج الاخـــير ، أو non plus ultra * للتاريخ ، ويبرهنون على انهم ليسوا أكثر من خدم للبرجوازية .

---

* الذروة ، أو الحد الذى لا حد بعده ـ **الناشر** .

■

من رسالة فريدريك انجلس الى كارل كاوتسكى

■

فى فينا

لندن فى أول شباط (فبراير) ١٨٨١

٢ ـ اذا كان اشتراكيو الكراسى يطلبون باصرار منا ، نحن الاشتراكيين البروليتاريين ، ان نحل لهم هذا اللغز : بأى طريقة سنتمكن من القضاء على خطر فيض السكان المحتمل وعلى افلاس النظام الاجتماعى الجديد ، المرتبط بهذا الخطر ، فانه لا ينجم البتة من هذا انى ملزم بتنفيذ رغبتهم : ان تبديد جميع شكوك هؤلاء السادة بالنيابة عنهم ، أى شكوكهم التى نشأت عندهم بسبب حكمتهم الفائقة المشوشة ، أو مثلا ، الاكتفاء على الأقل بدحض كل ذلك اللغو السخيف الذى كدسه شيفله وحده فى كثرة من المجلدات السميكة ، سيكون ، حسبما اعتقد ، مجرد تضييع للوقت . وان مجرد تصحيح الاستشهادات غير الصحيحة من « رأس المال » التى يوردها هؤلاء السادة ، واضعينها ضمن قوسين صغيرين ، من شأنه ان يشكل ، على

الارجح ، مجلدا كاملا . فليتعلموا فى البدء القراءة والاستنساخ قبل ان يطالبوا بالاجوبة عن أسئلتهم .

وفضلا عن ذلك ، انا لا اعتبر البتة هذه المسألة من مسائل الساعة فى ظرف نرى فيه الانتاج الاميركى بالجملة الذى ظهر للتو والزراعة الكبيرة الحقيقية يهددان حقا وفعلا بخنقنا بسيل جارف من وسائل العيش التى ينتجانها ؛ عشية انقلاب لا بد له ان يؤدى ، فى عداد ما سيؤدى اليه من عواقب ، الى استيطان الكرة الارضية ، ـ ان ما تكتبه عن هذا فى ص ص ١٦٩ـ١٧٠ يلمس هذه المسألة بسطحية مفرطة ، ـ عشية انقلاب سيتطلب بالضرورة فى أوروبا أيضا نمو عدد السكان نموا كبيرا ...

... ان الامكانية المجردة لمثل هذا النمو فى عدد البشر ، التى تستتبع ضرورة وضع حد لهذا النمو ، قائمة بالطبع . ولكن اذا ما اضطر المجتمع الشيوعى يوما الى ضبط انتاج الناس مثلما يضبط فى ذلك الحين انتاج الاشياء ، فانه هو بالذات ووحده بالذات سيتمكن من القيام بذلك دون مصاعب . فان التوصل بصورة منهاجية فى مثل هذا المجتمع الى نتيجة كالتى حصلت الآن فى فرنسا والنمسا السفلى فى سياق تطور عفوى ، غير مخطط ، يبدو لى أمرا غير فائق الصعوبة بالقدر المظنون . على كل حال ، سيفصل الناس أنفسهم فى المجتمع الشيوعى فيما اذا كان يجدر اتخاذ اجراءات ما لهذا الغرض ، ومتى وكيف ، وأى

اجراءات على وجه الدقة . وانا لا اعتبر نفسى مدعوا الى اقتراح شيء ما عليهم أو الى اعطائهم نصائح مناسبة فان هؤلاء الناس لن يكونوا ، على كل حال ، أكثر غباوة منى ومنك .

■

من رسالة فريدريك انجلس الى فيليب فان باتن

■

فى نيويورك

لندن فى ١٨ نيسان (ابريل) ١٨٨٣

لقد تبنينا ماركس وانا منذ ١٨٤٥ الرأى القائل ان اضمحلال التنظيم السياسى المسمى بالدولة اضمحلالا تدريجيا وبالتالى زواله سيكون احدى النتائج الاخيرة للثورة البروليتارية العتيدة . فان تأمين الخضوع الاقتصادى من قبل الأغلبية الكادحة للاقلية الميسورة ، بواسطة القوة المسلحة ، كان على الدوام الهدف الرئيسى من هذا التنظيم . ومع زوال الاقلية الميسورة ، تزول كذلك الحاجة الى قوة القسر المسلحة ، الى سلطة الدولة . وفى الوقت نفسه ، اعتبرنا على الدوام انه لاجل بلوغ هذا الهدف وغيره من أهداف الثورة الاشتراكية العتيدة أهم بكثير ، يتعين على طبقة البروليتاريا ان تستولى قبل كل شىء على سلطة الدولة السياسية المنظمة وان تقمع بواسطتها مقاومة طبقة الرأسماليين وتنظم المجتمع تنظيما جديدا . وهذا ما ورد فى « البيان الشيوعى » المكتوب فى عام ١٨٤٧ ، الفصل الثانى ، القسم الاخير .

■

من رسالة فريدريك انجلس الى أوتو بونيغك

■

فى بريسلافل *

فولكستون بجوار دوفر
فى ٢١ آب (اغسطس) ١٨٩٠

... لا أستطيع الجواب عن اسئلتك الا بايجاز وبالخطوط الكبرى ، والا فان الجواب عن السؤال الاول يتطلب منى كتابة بحث كامل .

١ ـ ان ما يسمى «المجتمع الاشتراكى» ليس، حسبما اعتقد، شيئا ما اعطى مرة واحدة والى الابد ، بل ينبغى اعتباره ، مثله مثل كل نظام اجتماعى آخر ، قابلا لتغيرات وتحولات دائمة . ان ميزته الفاصلة عن النظام الحالى تقوم بالطبع فى تنظيم الانتاج على أساس الملكية العامة لأمة واحدة فى البدء لجميع وسائل الانتاج . وانا لا أرى أى مصاعب على الاطلاق تعترض سبيل تحقيق هذا الانقلاب غدا بالذات ، اذ أن المقصود تحقيقه تدريجيا . اما أن عمالنا قادرون على هذا فتثبته جمعياتهم العديدة للانتاج

---

* واسمها حاليا : فروتسلاف . **الناشر** .

والاستهلاك التى تدار حسنا مثل الشركات المساهمة البرجوازية ، بل بصورة أكثر استقامة بكثير ، حيث لم يقوضها البوليس قصدا وعمدا . ولا يسعنى ان أفهم كيف يمكنك الحديث عن جهل الجماهير فى ألمانيا بعد البرهان الساطع الذى قدمه عمالنا على نضجهم السياسى فى غمرة النضال المظفر ضد القانون بشأن الاشتراكيين (١٢) . وانى أرى الغطرسة العلمية المزعومة عند من يسمون بالمتعلمين عقبة جدية أكبر بكثير . يقينا انه ليس لدينا بعد العدد الكافى من التكنيكيين والمهندسين الزراعيين والمهندسين والكيماويين والمعماريين ، الخ . ، ولكن بمقدورنا فى اسوأ الاحتمالات ان نشتريهم من أجلنا كما يفعل الرأسماليون ؛ واذا ما عوقب بعض الخونة — الذين سيظهرون من كل بد فى هذا المجتمع — العقاب اللازم عبرة لغيرهم ، فانهم سيدركون ان من مصلحتهم بالذات ان يكفوا عن سرقتنا . ولكن باستثناء هؤلاء الاختصاصيين الذين أصنف أيضا معلمى المدارس فى عدادهم ، نستطيع تماما ان نستغنى عن « المتعلمين » الباقين ؛ وعلى سبيل المثال أذكر أن تدفق الأدباء والطلاب القوى الحالى على الحزب مقرون بشتى الاضرار اذا لم نبق هؤلاء السادة ضمن الاطارات اللازمة .

واذا توفرت القيادة التكنيكية اللازمة ، يمكن بدون جهد تأجير لاتيفونديات اليونكر فى شرقى نهر الألب من العمال المياومين والأجراء الزراعيين الحاليين ، ويمكن استثمارها حسب المبادىء الجماعية . اما اذا حدثت فى هذه الحال تجاوزات ما ،

فان المسؤولين عنها هم السادة اليونكر الذين ، رغم كل التشريع المدرسى القائم ، دفعوا الناس الى هذا الحد من التوحش .

والعقبة الكبرى سيكونها الفلاحون الصغار وأولئك المتعلمون اللجوجون الفائقو الذكاء الذين يتظاهرون بأنهم يعرفون كل شيء بقدر ما يدركون هذه المسألة أقل .

وهكذا متى توفر العدد الكافى من الاتباع بين الجماهير ، سيكون من الممكن تحويل الصناعة الكبيرة والزراعة الكبيرة من طراز اللاتيفونديات بسرعة كبيرة الى ملكية عامة ، لأن السلطة السياسية ستكون فى أيدينا . وأثر هذا يأتى الباقى بدرجات متفاوتة من السرعة أو البطء . أما فى ميدان الانتاج الكبير ، فاننا سنكون أسياد الوضع .

أنت تتحدث عن فقدان الادراك المناسب . ان هذا واقع ، ولكنه من جانب المتعلمين المتحدرين من أوساط النبلاء والبرجوازيين ، والذين لا يتصورون حتى أى قدر كبير من الاشياء لا يزال يترتب عليهم ان يتعلموها من العمال ...

فلاديمير لينين

■

كارل ماركس

(مقتطف)

■

الاشتراكية

ان ماركس يخلص الى ان المجتمع الرأسمالى سيتحول حتما الى مجتمع اشتراكى ، وهو يستخلص ذلك استخلاصا تاما ، وعلى وجه الحصر ، من القانون الاقتصادى لحركة المجتمع الحديث . ان جعل العمل اجتماعيا ، ان هذه العملية التى تتقدم بسرعة متزايدة أبدا وبألوف الأشكال ، والتى ظهرت بوجه خاص ، خلال نصف القرن الذى انقضى على وفاة ماركس ، فى توسع الصناعة الكبيرة ، والكارتيلات والسنديكات والتروستات الرأسمالية ، وفى التطور الأسطورى لنسب الرأسمال المالى وقوته ، ذلك هو الأساس المادى الرئيسى لمجىء الاشتراكية الذى لا مناص منه . ان المحرك الفكرى والمعنوى ، العامل المادى لهذا التحول ، انما هو البروليتاريا التى تثقفها الرأسمالية نفسها . ان نضال البروليتاريا ضد البرجوازية ، الذى يتخذ اشكالا مختلفة ، ومحتوى يغتنى باستمرار ، يصبح ،

حتما ، نضالا سياسيا يرمى الى استيلاء البروليتاريا على الحكم السياسى (« ديكتاتورية البروليتاريا ») . ولا بد لعملية جعل الانتاج اجتماعيا من ان تجعل وسائل الانتاج ملكية اجتماعية ، وان تؤدى الى « انتزاع الملكية من مغتصبيها » . ان التزايد الضخم فى انتاجية العمل ، وانقاص يوم العمل ، واحلال العمل التعاونى المتقن محل بقايا الانتاج الصغير البدائى المبعثر ، وعلى انقاضه ، تلك هى النتائج المباشرة لهذا التحول . ان الرأسمالية تقطع نهائيا الروابط التى تصل الزراعة بالصناعة ولكنها ، فى الوقت نفسه ، تهيىء ، بتطورها الأكثر تقدما ، العناصر الجديدة لهذا الترابط ، وتهيىء اتحاد الصناعة بالزراعة على أساس تطبيق العلم تطبيقا واعيا ، وعلى أساس تنسيق العمل التعاونى ، وتوزيع جديد للسكان (واضعة حدا لعزلة الريف عن العالم ، وما يعانيه من اهمال وتوحش ، وكذلك ، لتكدس عدد ضخم من السكان فى المدن الكبيرة على نحو غير طبيعى) . ان الأشكال العليا للرأسمالية الحديثة تهيىء شكلا جديدا للعائلة وشروطا جديدة للمرأة ، ولتربية الأجيال الناشئة فان عمل النساء والأولاد ، وانحلال العائلة البطريركية بسبب النظام الرأسمالى يأخذان ، حتما ، فى المجتمع الحديث ، أكثر الأشكال فظاعة واشدها تدميرا وتنفيرا . ومع ذلك « فالصناعة الكبيرة ، باعطائها النساء والأحداث والأولاد من الجنسين دورا حاسما فى عملية الانتاج المنظمة اجتماعيا خارج النطاق العائلى ، تخلق أساسا اقتصاديا لشكل أعلى من أشكال العائلة والعلاقات

بين الجنسين . ومن الخرق طبعا ان يعتبر بمثابة شيء مطلق سواء الشكل الجرمانى المسيحى للعائلة أم الأشكال القديمة الرومانية واليونانية والشرقية التى تؤلف ، من جهة أخرى ، سلسلة واحدة من التطورات التاريخية المتعاقبة . ومن البديهى أيضا ان تركيب الهيئة العمالية المختلطة ، عن طريق اجتماع أفراد من الجنسين ، ومن مختلف الأعمار — مع كونه فى شكله الرأسمالى العفوى الفظ ، حيث العامل موجود من أجل عملية الانتاج وليس عملية الانتاج موجودة من أجل العامل ، يؤلف ينبوعا موبوءا للافساد والاستعباد ، — ان هذا التركيب يجب ان يتحول ، بالعكس ، فى ظروف مؤاتية ، الى ينبوع للتطور الانسانى » (« رأس المال » ، المجلد الأول ، نهاية الفصل الثالث عشر) . ان نظام المصنع يبين لنا « بذور التربية فى المستقبل ، هذه التربية التى ستوحد العمل المنتج لجميع الأولاد فوق سن معينة ، مع التعليم ، والرياضة ، وذلك ليس فقط بمثابة طريقة تهدف الى زيادة الانتاج الاجتماعى ، بل أيضا بمثابة الطريقة الوحيدة الفريدة لانتاج رجال متطورين من كل النواحى » (المصدر نفسه) . وعلى الأساس التاريخى نفسه تضع اشتراكية ماركس قضيتى القومية والدولة ، لا لتفسير الماضى وحسب ، بل لتحديد التنبؤات بجرأة ، وللقيام بعمل مقدام فى سبيل تحقيقها . ان الأمم هى النتاج والشكل الحتميان للمرحلة البرجوازية من التطور الاجتماعى . ان الطبقة العاملة لم تستطع أن تقوى نفسها وتنضج وتتكون الا

« بتكوين نفسها ضمن الحدود القومية » ، دون أن تكون « قومية » (« وان لم يكن اطلاقا بالمعنى البرجوازى لهذه الكلمة ») . والحال ، ان تطور الرأسمالية لا ينفك يحطم الحدود القومية ويهدم العزلة القومية ويحل التناحرات الطبقية محل التناحرات القومية . ولهذا يكون من الصحيح تماما « ان ليس للعمال وطن » فى البلدان الرأسمالية المتطورة ، وان « توحيد جهود » العمال ، فى البلدان المتمدنة على الأقل ، « هو أحد الشروط الأولية لتحرر البروليتاريا » (« البيان الشيوعى ») . أما الدولة ، هذا العنف المنظم ، فقد ظهرت ظهورا حتميا عند درجة معينة من تطور المجتمع ، حينما أصبح المجتمع منقسما الى طبقات لا يمكن التوفيق بينها ، ولم يعد فى طوقه أن يعيش بدون « سلطة » موضوعة، كما يزعم ، فوق المجتمع ومفصولة عنه الى حد ما . وهذه الدولة ، التى ولدت فى قلب التناحرات الطبقية ، تصبح « دولة الطبقة الأقوى ، الطبقة المسيطرة اقتصاديا ، والتى تغدو أيضا ، بفضل الدولة ، الطبقة المسيطرة سياسيا ، وهكذا تكتسب وسائل جديدة لاخضاع الطبقة المظلومة واستثمارها وعلى هذا النحو كانت الدولة القديمة ، قبل كل شىء ، دولة مالكى العبيد ، لاخضاع العبيد ، كما أن الدولة الاقطاعية كانت جهاز النبلاء لاخضاع الفلاحين الاقنان ، وكما أن الدولة التمثيلية الحديثة هى اداة استثمار الرأسماليين للعمال المأجورين » (انجلس فى كتاب « أصل العائلة والملكية

الخاصة والدولة » حيث عرض وجهات نظـره ووجهات نظر ماركس) . وحتى الشكل الأوفر حرية والأكثر تقدما للدولة البرجوازية ، ونعنى به الجمهـورية الديموقراطية ، لا يلغى أبدا هذا الواقع ، بل يعدل شـكله فقط (ارتباط الحكومة بالبورصة ، رشوة الموظفين والصحافة على نحو مباشر وغير مبـاشر ، الخ .) . ان الاشتراكيـة ، اذ تقـود الى الغـاء الطبقات ، تقود ، بالتالى ، الى الغاء الدولة . « ان أول عمل تثبت به الدولة فعلا انها تمثل المجتمع بأسره ـ أى الاستيلاء على وسائل الانتاج فى صالح المجتمع بأسره ـ هو فى الوقت نفسه آخر عمل خاص بها بوصفهـا دولة . أن تدخـل سلطة الدولة فى العـلاقات الاجتماعية يصبح نافلا فى ميدان بعد آخر ثم يتلاشى من تلقاء نفسه . ومحل حكم الأشخاص تحل ادارة الأشياء وقيادة عملية الانتاج . ان الدولة لا « تلغى » ، انهـا « تضمحل » (انجلس ، « ضـد دوهرينغ ») . « ان المجتمع الذى سينظم الانتـاج على أساس المشـاركة الحرة المتساوية بين المنتجين ، سـيعيد كل آلة الدولة ، الى المكان اللائق بها : الى متحف الآثار ، الى جانب المغـزل اليـدوى والفأس البـرونزية » (انجلس ، « أصـل العائلة والملـكية الخاصة والدولة ») .

وأخيرا ، من الأهمية بمكان أن نشير ، فى معرض موقف اشتراكية ماركس من الفلاح الصـغير الذى سيبقى موجودا

أيضا فى مرحلة انتزاع الملكية من مغتصبيها ، الى هذا البيان من أنجلس الذى يعبر عن رأى ماركس : « عندما تصبح سلطة الدولة فى أيدينا ، لن يكون بالامكان أن يخطر ببالنا أن ننتزع ملكية الفلاحين الصغار بالعنف (بتعويض أو بغير تعويض ، سيان) مثلما سنكون مضطرين لأن نفعل بالنسبة لكبار الملاكين العقاريين . ان مهمتنا تجاه الفلاح الصغير ستكون ، قبل كل شيء ، توجيه انتاجه الخاص وملكيته الخاصة فى السبيل التعاونى ، لا بواسطة العنف ، بل عن طريق المثل وتقديم مساعدة المجتمع لهذا الغرض . ومن المؤكد أن سيكون لدينا ما يكفى من الوسائل لاقناع الفلاح بجميع المزايا التى يتسم بها هذا التحول ، والتى لا بد من توضيحها له منذ الآن » (انجلس ، « مسألة الفلاحين فى فرنسا والمانيا » . طبع اليكسييفا ، صفحة ١٧ . الترجمة الروسية باغلاط . النص الأصلى فى جريدة «Neue Zeit».

كتب فى تموز ـ تشرين الثانى
(يوليو ـ نوفمبر) ١٩١٤

خلاصة المناقشة حول حق الامم فى تقرير مصيرها

(مقتطف)

١ ـ الاشتراكية وحق الأمم فى تقرير مصيرها

لقد سبق لنا وأكدنا أن العدول عن تحقيق حق الأمم فى تقرير مصيرها فى ظل الاشتراكية انما يعنى خيانة الاشتراكية . فردوا علينا قائلين : « ان حق حرية تقرير المصير غير قابل التحقيق فى المجتمع الاشتراكى » . ان الخلاف جوهرى . فأين مصدره ؟

يرد علينا معارضونا قائلين : « نحن نعلم أن الاشتراكية ستقضى على الاضطهاد القومى لأنها تقضى على المصالح الطبقية التى تقود الى هذا الاضطهاد ... » . ولكن ما شأن هذه المحاكمة هنا حول الشروط الاقتصادية للقضاء على الاضطهاد القومى ، التى يعرفها الجميع منذ زمن بعيد والتى لا جدال حولها ، حين تتناول المناقشة أحد أشكال الاضطهاد السياسى ، ونعنى

به الحفاظ بالعنف على أمة ضمن حدود دولة أمة أخرى ؟ ان تلك مجرد محاولة للتهرب من القضايا السياسية ! كذلك المحاكمات التالية تقوى اقتناعنا بصحة تقديرنا هذا ، اذ يقول الرفاق البولونيون :

« ليس ثمة أى سبب يدعونا الى الافتراض بأن الأمة ستتسم فى المجتمع الاشتراكى بطابع وحدة اقتصادية وسياسية . فمن المحتمل تماما ألا تتسم بغير طابع وحدة ثقافية ولغوية ، نظرا لأن التقسيم الاقليمى لحلقة اشتراكية ثقافية ، هذا اذا وجد هذا التقسيم لا يمكن أن يتم الا وفقا لحاجات الانتاج ؛ وطبيعى ان حل قضية هذا التقسيم لن يقع على عاتق امم منعزلة ، كل بمفردها ، وتتمتع كل منها بكامل سلطتها (كما يتطلب « حق الامم فى تقرير مصيرها بنفسها ») ، بل على عاتق جميع المواطنين ذوى العلاقة الذين يقررون بصورة مشتركة ... » .

ان هذه الحجة الأخيرة حول التقرير المشترك بدلا من تقرير الأمم مصيرها بنفسها قد أعجبت رفاقنا البولونيين الى حد أنهم كرروها ثلاث مرات فى موضوعاتهم ! ولكن التكرار لا يحول هذه الحجة الأكتوبرية (١٣) والرجعية الى حجة اشتراكية ـ ديموقراطية . لأن جميع الرجعيين وجميع البرجوازيين يمنحون القوميات التى يبقونها بالعنف ضمن حدود دولة معينة ، الحق فى « تقرير » مصيرها « بصورة مشتركة » فى برلمان مشترك ، واحد . بل ان غليوم الثانى (١٤) نفسه يمنح البلجيكيين الحق فى أن « يقرروا بصورة مشتركة » فى البرلمان الألمانى المشترك ، مصائر الامبراطورية الألمانية .

أما النقطة موضوع الخلاف وهى النقطة الوحيدة التى يجب مناقشتها ـ أى حق الانفصال ـ فان معارضينا يحاولون التهرب من بحثها . فيا له من موقف يبعث على الضحك لو لم يكن مؤسفا جدا !

لقد قلنا فى الموضوعة الأولى أن تحرير الأمم المضطهدة المظلومة يفترض فى الميدان السياسى تحويلا مزدوجا : أولا ، المساواة التامة فى الحقوق بين الأمم ، وهذا أمر لا جدال فيه ، ولا يتعلق الا بما يجرى فى داخل الدولة ؛ وثانيا ، حرية الانفصال السياسى ، وهذا أمر يتعلق بتعيين حدود الدولة . وهذا الأمر وحده هو موضوع المناقشة . وحوله بالضبط يلزم معارضونا جانب الصمت . فهم لا يريدون التفكير لا بحدود الدولة حتى ولا بالدولة ، وعلى وجه العموم . وموقفهم هذا ضرب من « الاقتصادية الامبريالية » أشبه « بالاقتصادية » (١٥) القديمة فى مرحلة ١٨٩٤ ـ ١٩٠٢ ، وكانت تحاكم على الوجه التالى : لقد انتصرت الرأسمالية ، ولهذا لا جدوى من طرح المسائل السياسية . لقد انتصرت الامبريالية ، ولهذا لا جدوى من طرح المسائل السياسية ! ان هذه النظرية اللاسياسية تنافى الماركسية فى الأساس .

كتب ماركس فى « نقد برنامج غوتا » يقول : « بين المجتمع الرأسمالى والمجتمع الشيوعى ، تقع مرحلة تحول المجتمع الرأسمالى تحولا ثوريا الى المجتمع الشيوعى .

ويناسبها مرحلة انتقال سياسى لا يمكن أن تكون الدولة فيها سوى الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا » . وحتى الآن ، كانت هذه الحقيقة أمرا لا مرية فيه بنظر الاشتراكيين ؛ والحال ، تنطوى هذه الحقيقة على الاعتراف بالدولة حتى فترة انتقال الاشتراكية الظافرة الى الشيوعية الكاملة . ومعلوم ما قاله انجلس عن اضمحلال الدولة وزوالها . وقد أشرنا عمدا فى موضوعتنا الأولى الى أن الديموقراطية شكل من أشكال الدولة يزول هو أيضا مع زوال الدولة . وما دام معارضونا لا يستعيضون عن الماركسية بوجهة نظر جديدة ، « منافية للدولة » ، فان جميع محاكماتهم تظل نسيجا من الأضاليل والأخطاء .

فهم ، بدلا من أن يبحثوا فى الدولة (وبالتالى فى تعيين حدودها !) ، نراهم يتحدثون عن « حلقة ثقافية اشتراكية » . أى أنهم يختارون عمدا تعبيرا غامضا يتهربون به من بحث جميع المسائل المتعلقة بالدولة ! واذا نحن أمام ثرثرة تبعث على الضحك والسخرية : فاذا لم تكن ثمة دولة ، فمن البديهى ألا توضع قضية حدودها . وهكذا يغدو كل البرنامج السياسى الديموقراطى أمرا لا حاجة اليه . ومتى « زالت » الدولة ، فلن يبقى ثمة جمهورية أيضا .

فى الموضوعة الخامسة (ملاحظة) ، أشرنا الى مقالات للشوفينى الألمانى لينش ؛ وفى هذه المقالات استشهد لينش

بفقرة طريفة من مؤلف أنجلس : « البو والراين » . فقد كتب أنجلس ، فيما كتب ، ان حدود « الأمم الأوروبية الكبيرة القابلة للحياة » كانت تتعين أكثر فأكثر ، خلال التطور التاريخى الذى ابتلع عدة أمم صغيرة غير قابلة للحياة ، وفقا « للغة » السكان و « عواطف»هم ، وهذه الحدود ، أسماها أنجلس الحدود « الطبيعية » . لقد جرى ذلك فى مرحلة الرأسمالية الصاعدة التقدمية ، فى أوروبا ، نحو سنوات ١٨٤٨ — ١٨٧١ . أما الآن ، فان الرأسمالية الامبريالية ، الرجعية ، تحطم أكثر فأكثر هذه الحدود التى تعينت بصورة ديموقراطية . وتشهد كل الدلائل على أن الامبريالية ستترك للاشتراكية التى ستخلفها حدودا أقل ديموقراطية ، وجملة من الالحاقات فى أوروبا وفى سائر أنحاء العالم . فما العمل ؟ هل تتخلى الاشتراكية الظافرة عن تعيين حدود الدولة على نحو ديموقراطى ، اذ تعيد الديموقراطية الكاملة وتطبقها الى النهاية ؟ هل ترفض أخذ « عواطف » السكان بعين الاعتبار ؟ يكفى أن نطرح هذين السؤالين لكى نرى بوضوح أن زملاءنا البولونيين ينزلقون من الماركسية الى « الاقتصادية الامبريالية » .

فان « الاقتصاديين » القدماء ، الذين كانوا يشوهون الماركسية ويحرفونها ، كانوا يقولون للعمال ان ما يهم الماركسيين ، انما هو العنصر « الاقتصادى » « فقط » . أما

« الاقتصاديون » الجدد فانهم اما يفكرون بأن الدولة الديموقراطية التى ستنبثق عن الاشتراكية الظافرة ستكون بلا حدود (أشبه بضرب من « مركب احساسات » بلا مادة) واما يفكرون بأن هذه الحدود ستتعين وفقا لحاجات الانتاج « فقط » . غير أن هذه الحدود ستتعين ، بالفعل ، على وجه ديموقراطى ، أى وفقا لارادة السكان و « عواطفهم » . ولكن الرأسمالية تجابه هذه العواطف بالعنف ، فتخلق بالتالى مصاعب جديدة بوجه التقارب بين الأمم ، فى حين أن الاشتراكية ، اذ تنظم الانتاج دون اضطهاد طبقى ، وتؤمن الرفاهية لجميع أفراد الدولة ، انما تفسح بالتالى المجال حرا أمام « عواطف » السكان ، وبذلك تسهل وتعجل ، الى حد هائل ، تقارب الأمم واندماجها .

ولكى يرتاح القارىء قليلا من « الاقتصادية » الخرقاء ، الثقيلة الوطأة ، نورد محاكمة كاتب اشتراكى ، لا علاقة له بمناقشتنا . هذا الكاتب هو أوتو باور ، وهو أيضا له « فقرته الصغيرة » ، « استقلال الثقافة القومية الذاتى » (١٦) ؛ الا انه يحاكم جيدا جدا فى جملة من القضايا الأساسية . ففى الفقرة التاسعة والعشرين من كتابه « المسألة القومية والاشتراكية — الديموقراطية » ، مثلا ، أشار بصواب لا مزيد عليه الى تمويه السياسة الامبريالية بقناع من

الايديولوجية القـومية . وفى الفقرة الثلاثين : « الاشتراكية ومبدأ القومية » ، جاء قوله :

« ان المشاعة الاشتراكية لن تستطيع أبدا أن تضم الى صفوفها بالقوة قوميات بكليتها . تصوروا جماهير شعبية ، تتمتع بجميع مغانم الثقافة القومية ، وتسهم بقسط نشيط كامل فى التشريع والحكم ، وأخيرا تملك الأسلحة ؛ فهل يمكن اخضاع قوميات كهذه بالقوة لسيطرة تنظيم اجتماعى غريب ؟ ان كل سلطة سياسية ترتكز على قوة السلاح . ولا يزال الجيش الشعبى الحالى حتى الآن ، بفضل مهارة التنظيم ، أداة فى يد شخص معين ، أو أسرة معينة ، او طبقة معينة ، شأنه شأن فرق الفرسان والمرتزقة فى الماضى . أما جيش المشاعة الديموقراطية فى المجتمع الاشتراكى . فانه لا يمثل غير الشعب المسلح ، لأنه يتألف من أناس ذوى ثقافة عالية ، ويعملون بملء خاطرهم فى المشاغل الاجتماعية ويسهمون بقسط كامل فى جميع ميادين حياة الدولة . ففى هذه الاحوال ، تزول كل امكانية لقيام سيطرة قومية أخرى » .

هذا صحيح . ففى ظل الرأسمالية ، يستحيل القضاء على الاضطهاد القـومى (والاضطهاد السياسى ، بعـامة) . ولهـذا كان من الضرورى القضـاء عـلى الطبقـات ، أى اقامـة الاشتراكية . ولكن الاشتراكية ، اذ ترتكز على الاقتصـاد ، لا تقتصر اطلاقا على الاقتصاد ؛ فلأجل القضاء على الاضطهاد القـومى ، لا بد من قاعـدة ، وهـذه القاعـدة هى الانتاج الاشتراكى ؛ الا أنه لا بد أيضا من أن يقوم على هذه القاعدة تنظيم ديمـوقراطى للدولة ، وجيش ديمـوقراطى ، الخ .. ان البروليتاريا ، اذ تحول الرأسمالية الى اشتراكية ، تخلق امكانية القضاء على الاضطهاد القـومى قضاء تاما . ولن تصبح هذه

الامكانية حقيقة واقعة الا بشرط « واحد » ، و « واحد فقط ! » ، هو اقامة الديموقراطية على نحو تام فى جميع الميادين ، بما فى ذلك تعيين حدود الدولة وفقا « لعواطف » السكان ، بما فى ذلك حرية الانفصال التامة . وعلى هذا الأساس ، يقضى عمليا واطلاقا على كل الاحتكاكات القومية ، وعلى بوادر الحذر القومى ، ويتم التقارب والاندماج بين الأمم بتسارع ، مما يؤدى فى آخر المطاف الى اضمحلال الدولة وزوالها . تلك هى النظرية الماركسية التى أخطأ زملاؤنا البولونيون فى الابتعاد عنها .

كتب فى تموز
(يوليو) ١٩١٦

■

الدولة والثورة

(مقتطف)

■

الفصل الخامس

الاسس الاقتصادية لاضمحلال الدولة

ان الشرح الأكثر تفصيلا لهـذه المسألة هو الشرح الذى أعطاه ماركس فى مبحثه « نقد برنامج غوتا » (رسـالة الى براكه مؤرخة فى ٥ من أيار (مايو) سنة ١٨٧٥ ، لم تنشر الا فى سنة ١٨٩١ فى «Neue Zeit» ٩ ، ١ وصدرت بالروسية فى طبعة على حـدة) . ان القسم الجـدلى فى هذا المبحث الرائـع ، والذى يتلخص فى انتقاد اللاسـالية قد أبقى فى الظل ، ان أمكن القول ، قسمه الايجابى ونعنى تحليل الصلة بين تطور الشيوعية واضمحلال الدولة .

١ ـ وضع ماركس للمسألة

اذا قورنت الرسالة التى وجهها ماركس الى براكه فى ٥ من أيار (مايو) سنة ١٨٧٥ مقارنة سطحيـة بالرسـالة التى

وجهها أنجلس الى بيبل فى ٢٨ من آذار (مارس) سنة ١٨٧٥ والتى بحثناها أعلاه ، فقد يبدو أن ماركس « نصير للدولة » أشد بكثير من أنجلس وأن الفـرق بين نظرات الكاتبين الى الدولة كبير جدا .

يطلب أنجلس من بيبل أن تترك الثرثرة عن الدولة بصورة باتة وأن تشطب بصـورة نهائيـة من البرنامج كلمة الدولة ويستعاض عنها بكلمة « مشاعة » ، حتى أن أنجلس يعلن أن الكومونة كفت عن أن تكون الدولة بمعنى الكلمة الخاص . فى حين أن ماركس يتحدث حتى عن « نظام الدولة المقبل فى المجتمع الشيوعى » ، أى أنه يبدو كأنه يعترف بضرورة الدولة حتى فى الشيوعية .

ولكن مثل هـذه النظرة تكون غير صحيحة من أساسها . فامعان النظر يظهر أن نظرات ماركس وأنجلس بشأن الدولة واضمحلالها متفقة تماما وأن عبـارة ماركس المذكورة تتعلق بالضبط بنظام الدولة المضمحلة .

وواضح أنه لا يمكن أن يدور الحديث بحال عن تحديد ساعة « الاضمحلال » المقبل ، لا سيما وهو حتما عبارة عن سـير طويل . ان الفرق الظاهرى بين ماركس وأنجلس ناشىء عن الفرق بين المواضيع التى تناولاها والمهام التى أرادا حلها . فالمهمة التى وضعها أنجلس نصب عينيه هى أن يبرهن لبيبل بجلاء ووضـوح وبالخط العريض كل بطلان الأوهام (التى

يؤمن بها لاسال لحد كبير) الشائعة بصدد الدولة . ولم يتناول ماركس هذه المسألة الا فى سياق الحديث ، موجها انتباهه لموضوع آخر : تطور المجتمع الشيوعى .

ان نظرية ماركس بأكملها تتلخص فى كونه يطبق على الرأسمالية الحديثة نظرية التطور بشكلها الأتم والأكمل والمنسجم والغنى المضمون . وطبيعى اذن أن تطرح أمام ماركس مسألة تطبيق هذه النظرية كذلك على انهيار الرأسمالية المقبل وعلى التطور المقبل للشيوعية المقبلة .

وعلى أساس أية وقائع يمكن طرح مسألة التطور المقبل للشيوعية المقبلة ؟

على أساس واقع ان الشيوعية تنشأ عن الرأسمالية وتتطور تاريخيا من الرأسمالية وانها نتيجة فعل قوة اجتماعية أولدتها الرأسمالية . لا يرى المرء عند ماركس حتى ولا ظل محاولة لنسج الأحلام ولبذل الجهود دون طائل لمعرفة ما لا تمكن معرفته . فماركس يطرح مسألة الشيوعية كما يطرح عالم الطبيعيات مسألة تطور شكل جديد ، لنقل مثلا ، تطور شكل من الأشكال البيولوجية بعد أن عرف مصدره واتضح الاتجاه الذى يسلكه تطوره .

يبدأ ماركس قبل كل شىء بنبذ التشويش الذى يدخله برنامج غوتا فى مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع .

وقد كتب :

« ... ان المجتمع الحالى انما هو المجتمع الرأسمالى القائم فى جميع البلدان المتمدنة وقد تطهر الى هذا الحد أو ذاك من عناصر القرون الوسطى وعدلته الى هذا الحد أو ذاك خصائص التطور التاريخى فى كل بلد من البلدان وتطور الى هذا الحد أو ذاك . أما « الدولة الحالية » ، فانها ، على العكس تتغير مع تغير الحدود . فهى فى الامبراطورية البروسية الألمانية غيرها فى سويسرا ، وهى فى انجلترا غيرها فى الولايات المتحدة . « فالدولة الحالية » اذن مجرد وهم من الأوهام .

ومع ذلك ، فان مختلف الدول فى مختلف البلدان المتمدنة تتصف جميعها بطابع مشترك ، رغم تنوع أشكالها وهو أنها تقوم فى أرض المجتمع البرجوازى الحديث مع فارق واحد هو أن درجة تطور هذا المجتمع من الناحية الرأسمالية تختلف فى بلد عنها فى بلد آخر . ولذا فانها تشترك ببعض الصفات الجوهرية . وبهذا المعنى يمكن الحديث عن « الدولة الحالية » خلافا للمستقبل ، حيث يزول المجتمع البرجوازى الذى تنبثق منه الآن .

ثم يوضع السؤال التالى : اى تحول يطرأ على الدولة فى المجتمع الشيوعى ؟ وبتعبير آخر : أية وظائف اجتماعية مماثلة للوظائف الحالية للدولة تظل قائمة فى المجتمع الشيوعى ؟

العلم وحده يستطيع الجواب عن هـذا السؤال ؛ ولن ندفع القضـية الى أمام قيـد شـعرة ولو قرنا بألف طـريقة كلمة « الشعب » بكلمة « الدولة ... »

وبعد أن سخر ماركس بهذا الشكل من كل هذه الثرثرة عن « الدولة الشعبية » بيَّن كيف ينبغى أن توضـع المسألة وكأنما ينبه الى أن اعطاء الجـواب العلمى عليها لا يمكن الا بالاستناد الى المعطيات الثابتة علميا .

ان النقطة الأولى التى أثبتتها بـكل الدقة نظرية التطور كلها والعلم كله بوجه عام والتى نسـيها الطوبويون وينساها الانتهازيون الحاليون الذين يخشون الثـورة الاشتراكية هى واقع انه لا بد تاريخيا من طور خاص أو مرحلة خاصة للانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية .

٢ ـ الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية

يستطرد ماركس :

« ... بين المجتمـع الرأسمالى والمجتمـع الشيوعى تقع مرحلة تحـول المجتمع الرأسمالى تحـولا ثوريا الى المجتمع الشـيوعى . وتناسبها مرحلة انتقال سـياسية ، لا يمكن أن تكون الدولة فيها سوى الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا ... »

ويستند اسـتنتاج ماركس هـذا الى تحليل ذلك الدور الذى تلعبه البروليتاريا فى المجتمـع الرأسمالى الراهن والى

وقائع تطور هذا المجتمع والى واقع أن مصالح البروليتاريا والبرجوازية المتضادة لا يمكن التوفيق بينها .

فيما مضى كانت المسألة تطرح بالشكل الآتى : يتوجب على البروليتاريا ، لكيما تكتسب حريتها ، أن تسقط البرجوازية وأن تظفر بالسلطة السياسية وأن تقيم ديكتاتوريتها الثورية .

أما الآن فتطرح المسألة بشكل يختلف بعض الشيء : ان الانتقال من المجتمع الرأسمالى بسبيل التطور نحو الشيوعية الى المجتمع الشيوعى يستحيل بدون « مرحلة انتقال سياسية » . ولا يمكن لدولة هذه المرحلة أن تكون غير الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا .

فما هو موقف هذه الديكتاتورية من الديموقراطية ؟

لقد رأينا أن « البيان الشيوعى » يقتصر على عرض المفهومين جنبا الى جنب : « تحويل البروليتاريا الى طبقة سائدة » و « اكتساب الديموقراطية » . وعلى أساس كل ما عرض أعلاه يمكننا أن نحدد بدقة أكبر كيف تتغير الديموقراطية فى الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية .

فى المجتمع الرأسمالى ، فى حالة أفضل الظروف لتطوره ، نرى ديموقراطية تامة لهذا الحد أو ذاك فى الجمهورية الديموقراطية . ولكن هذه الديموقراطية مضغوطة على الدوام

فى اطار ضيق من الاستثمار الرأسمالى ، وهى تبقى لذلك على الدوام ، فى الجوهر ، ديموقراطية للأقلية ، للطبقات المالكة وحدها ، للأغنياء وحدهم . ان الحرية فى المجتمع الرأسمالى تبقى على الدوام تقريبا على ما كانت عليه الحرية فى الجمهوريات اليونانية القديمة : حرية لمالكى العبيد . فالعبيد الأجراء اليوم يظلون ، بحكم ظروف الاستثمار الرأسمالى ، رازحين تحت أثقال العوز والبؤس لحد « لا يبالون معه بالديموقراطية » ، « لا يبالون بالسياسة » ، لحد تبعد معه أكثرية السكان ، فى حالة سير الأحداث فى مجراها العادى السلمى ، عن الاشتراك فى الحياة السياسية والاجتماعية .

ولعل صحة هذا التأكيد تظهر بالشكل الأوضح فى المانيا ، وذلك بالضبط لأن الشرعية الدستورية قد استمرت فى هذه الدولة نحو نصف قرن (١٨٧١ — ١٩١٤) بثبات ودوام مدهشين ، ولأن الاشتراكية ـ الديموقراطية قد استطاعت خلال هذه الفترة أن تفعل أكثر جدا مما تم فى البلدان الأخرى « للاستفادة من الشرعية » ولتنظم فى حزب سياسى نسبة كبيرة من العمال لا تضارعها نسبة فى أى بلد فى الدنيا .

ما هى اذن أعلى نسبة تلاحظ فى المجتمع الرأسمالى من العبيد الأجراء النشطاء والمدركين سياسيا ؟ مليون عضو فى حزب الاشتراكيين ـ الديموقراطيين من ١٥ مليونا من العمال الأجراء ! ثلاثة ملايين منظمين فى النقابات من ١٥ مليونا !

ان ديموقراطية المجتمع الرأسمالى هى ديموقراطية لأقلية ضئيلة ، ديموقراطية للأغنياء . واذا ما أمعنا النظـر فى آلية الديموقراطية الرأسمالية ، رأينا فى كل شىء وفى كل خطوة ، فى « التوافه » ، فيما يدعى بتوافه تفاصيل الحق الانتخابى (قيد الاقامة ، استثناء النسـاء ، الخ .) وفى طريقة عمل المؤسسات التمثيليـة ، وفى العقبات الفعلية القائمة فى وجه حق الاجتماع (الأبنية العامة ليست « للصعاليك » !) ، وفى التنظيم الرأسمالى الصرف للصحافة اليومية والخ . ، والخ . ، نرى الديمـوقراطية مغلولة بقيد فوق قيد . وهـذه القيود — الحذف ، الاستثناء ، العقبات فى وجه الفقراء — تبدو توافه لا سيما فى نظـر من لم يعرف بنفسـه العوز قط ولم يعرف عن كثب حيـاة جماهير الطبقات المظلومة (وهذا هـو حال تسـعة أعشـار ، ان لم يكن تسعة وتسـعين بالمئة من الصحفيين والساسـة البرجـوازيين) ، ولـكن هذه القيود بمجملها تبعد وتدفـع الفقراء عن السياسـة ، عن الاشتراك النشيط فى الديموقراطية .

لقد أدرك ماركس بـكل الوضوح فحـوى الديموقراطية الرأسمالية هذه ، اذ قال فى تحليله لخبرة الكومونة : يسمح للمظلومين مرة فى كل عدة سـنوات بأن يقرروا : من من ممثلى الطبقة الظالمة سيمثلهم فى البرلمان ويسحقهم !

ولكن التطور الى أمام ، من هذه الديموقراطية الرأسمالية — الضيقة حتما والتى تبعد الفقراء خلسة والتى هى ، بسبب ذلك ، نفاق وكذب كلها — لا يجرى ببساطة ، مباشرة ودون عقبات فى اتجاه « ديموقراطية أوفى فأوفى » كما يتصور الأساتيذ الليبيراليون والانتهازيون صغار البرجوازيين . لا . ان التطور الى الأمام ، أى نحو الشيوعية ، يتم عبر ديكتاتورية البروليتاريا ، ولا طريق له غير هذه الطريق ، لأنه ما من طبقة أخرى أو طريق آخر لتحطيم مقاومة المستثمِرين الرأسماليين .

بيد أن ديكتاتورية البروليتاريا ، أى تنظيم طليعة المظلومين فى طبقة سائدة لقمع الظالمين ، لا يمكنها أن تكون مجرد توسيع للديموقراطية . فديكتاتورية البروليتاريا ، الى جانب التوسيع الهائل للديموقراطية التى تصبح لأول مرة ديموقراطية للفقراء ، ديموقراطية للشعب ، لا ديموقراطية للأغنياء ، تفرض فى الوقت نفسه جملة من التقييدات على الحرية حيال الظالمين ، المستثمِرين ، الرأسماليين . يتوجب علينا قمعهم لكيما نخلص البشرية من عبودية العمل المأجور ، وينبغى تحطيم مقاومتهم بالقوة ، وواضح أنه حيثما يكون القمع ويكون العنف ، فلا حرية ولا ديموقراطية .

وقد أفصح أنجلس عن ذلك بجلاء فى رسالته الى بيبل اذ قال كما يذكر القارىء : « ان البروليتاريا بحاجة الى الدولة

لا من أجل الحرية ، بل من أجل قمع خصومها ، وعندما يصبح بالامكان الحديث عن الحرية ، عندئذ تزول الدولة » .

ديموقراطية من أجل الأكثرية الكبرى من الشعب وقمع بالقوة ، أى استثناء من الديموقراطية للمستثمرين ، لظالمى الشعب ، — هذا هو التغير الذى يطرأ على الديموقراطية أثناء الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية .

فى المجتمع الشيوعى فقط ، عندما تحطم مقاومة الرأسماليين بصورة نهائية ، عندما يتلاشى الرأسماليون ، عندما تنعدم الطبقات (أى عندما ينعدم التباين بين أعضاء المجتمع من حيث علاقتهم بوسائل الانتاج الاجتماعية) ، عندئذ فقط « تزول الدولة ويصبح بالامكان الحديث عن الحرية » .

عندئذ فقط تصبح فى الامكان وتحقق الديموقراطية الكاملة حقا ، الديموقراطية الخالية حقا من كل قيد . وعندئذ فقط تأخذ الديموقراطية بالاضمحلال بحكم ظرف بسيط هو واقع أن الناس عندما يتخلصون من العبودية الرأسمالية ومما لا يحصى من أهوال الاستثمار الرأسمالى وفظاعاته ، وحماقاته وسفالاته يعتادون شيئا فشيئا مراعاة القواعد الأولية للحياة فى المجتمع ، القواعد المعروفة منذ قرون والتى كررت ألوف السنين فى جميع الكتب ، يعتادون مراعاتها دونما عنف ، دونما قسر ، دونما خضوع ، بدون هذا الجهاز المعد خصيصا للقسر والمسمى بالدولة .

ان تعبير « الدولة تضمحل » هـو تعبير اختير بتوفيق كبير ، لأنه يشـير بوقت معا الى تدرج هـذا السـير والى عفويته . هى العادة وحدها التى يمكنها ولا بد أن تفعل هـذا الفعل ، لأننا نلاحظ من حولنا ملايين المرات كيف يعتاد الناس بسهولة مراعاة قواعد الحياة فى المجتمع الضرورية لهم ، اذا كان الاستثمار معدوما ، اذا لم يكن هناك ما يثير ويدعو الى الاحتجاج والانتفاض وينشىء ضرورة القمع .

وعلى ذلك نرى أن الديموقراطية فى المجتمع الرأسمالى هى ديموقراطية بتراء ، حقيرة ، زائفة ، هى ديموقراطية للأغنياء وحـدهم ، للأقلية . أما ديـكتاتورية البروليتـاريا ، مرحلة الانتقال الى الشـيوعية ، فهى تعطى لأول مرة الديموقراطية للشـعب ، للأكثرية بمحـاذاة القمـع الضرورى للأقليـة ، للمستثمِرين . والشيوعية وحدها هى التى تستطيع أن تعطى الديموقراطية كاملة حقا ، وبمقدار ما تتكامل بمقدار ما تزول الحاجة اليها فتضمحل من نفسها .

وبعبارة أخرى : فى ظل الرأسمالية نرى الدولة بمعنى الكلمة الخاص ، بمعنى آلة خاصة تقمع بها طبقة طبقة أخرى ، تقمع بها الأقلية الأكثرية . وبديهى أن هـذا الأمـر — قمع الاكثرية المستثمَرة بصـورة دائمة من قبل الأقلية المستثمِرة — يتطلب لنجاحه منتهى الفظاعة ، منتهى الوحشية فى القمـع ، يتطلب

بحارا من الدماء تجتازها البشرية فى قرون العبودية والقنانة والعمل المأجور .

وبعد . فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية يظل القمع أمرا ضروريا ، ولكنه يغدو قمعا للأقلية المستثمِرة من جانب الأكثرية المستثمَرة ، ويبقى الجهاز الخاص ، الآلة الخاصة للقمع ، « الدولة » أمرا ضروريا ، ولكنها تغدو دولة انتقالية ، تكف عن أن تكون الدولة بمعنى الكلمة الخاص ، لأن قمع الأقلية المستثمِرة من قبل الأكثرية ، عبيد العمل المأجور فى الأمس ، هو نسبيا أمر هين بسيط وطبيعى لحد يجعله يكلف من الدماء أقل كثيرا مما يكلفه قمع انتفاضات عبيد أو فلاحين اقنان أو عمال أجراء ، لحد يكلف البشرية أقل بكثير ، وهو يتلاءم وجعل الديموقراطية تشمل من السكان أكثرية ساحقة لحد تأخذ معه بالزوال الحاجة الى آلة خاصة للقمع . وبديهى أن المستثمِرين عاجزون عن قمع الشعب بدون آلة فى منتهى التعقيد تعد لهذه المهمة . ولكن الشعب يستطيع قمع المستثمِرين حتى بـ « آلة » فى منتهى البساطة ، تقريبا بدون « آلة » بدون جهاز خاص ، بمجرد تنظيم الجماهير المسلحة (ونلاحظ مستبقين البحث ، على غرار سوفييتات نواب العمال والجنود) .

وأخيرا ، الشيوعية هى وحـدها التى تجعل الدولة أمرا لا لزوم له البتة ، لأنه لا يبقى عنـدئذ أحـد ينبغى قمعه ، « أحد » بمعنى الطبقة ، بمعنى النضال المنتظم ضد قسم معين من السـكان . نحـن لسنا بخياليين ، ونحن لا ننـكر أبدا امكانية وحتمية وقوع مخالفات من أفراد كما لا ننكر ضرورة قمع مثل هذه المخالفات . ولكن هذا الأمـر لا يحتاج ، أولا ، الى آلة خاصة للقمع ، الى جهـاز خاص للقمع — فالشعب المسلح نفسه يقوم به ببساطة ويسر كما تقوم كل جماعة من الناس المتمدنين حتى فى المجتمع الراهن بتفريق متشاجرين أو بالحيلولة دون الاعتـداء على امرأة . وثانيا ، نحن نعلم أن السبب الاجتماعى الجذرى للمخالفات التى تتجلى فى الاخلال بقواعد الحيـاة فى المجتمع هـو استثمار الجماهير وعوزها وبؤسها . وعندما يزول هذا السبب الرئيسى تأخذ المخالفات لا محالة بـ « الاضمحلال » . نحن لا نعلم بأية سرعة وبأى تدرج ، ولكننا نعلم أنها ستضمحل . ومع اضمحلالها تضمحل الدولة أيضا .

ان ماركس دون أن ينساق مع الخيال ، قد عرف بالتفصيل ما يمكن تعريفه الآن بصدد هذا المستقبل ، ونعنى الفرق بين الطور (الدرجة ، المرحلة) الأسفل والطور الأعلى من المجتمع الشيوعى .

٣ ـ الطور الأول من المجتمع الشيوعى

فى « نقد برنامج غوتا » فند ماركس بالتفصيل ودحض فكرة لاسال القائلة بأن العامل ينال فى الاشتراكية « نتاج العمل كاملا » أو « غير مبتور » . وقد أظهر ماركس انه لا بد من أن تطرح من كامل العمل الاجتماعى الذى يعطيه المجتمع بأكمله مخصصات احتياط ومخصصات لتوسيع الانتاج ومخصصات لاستبدال الماكينات « المستهلكة » الخ . ، ثم من مواد الاستهلاك مخصصات للانفاق على جهاز الادارة والمدارس والمستشفيات وملاجىء الشيوخ وغير ذلك .

فعوضا عن عبارة لاسال العامة ، الغامضة والمبهمة (« كامل نتاج العمل للعامل ») يبين ماركس بوضوح كيف ينبغى على المجتمع الاشتراكى بالضرورة أن يدير الأمور . ويكاد ماركس يحلل تحليلا ملموسا ظروف الحياة فى مجتمع ستنعدم فيه الرأسمالية ويقول :

« ان ما نواجه هنا » (عند تحليله لبرنامج حزب العمال) « انما هو مجتمع شيوعى لا كما تطور على أسسه الخاصة ، بل بالعكس ، كما يخرج لتوه من المجتمع الرأسمالى ؛ أى مجتمع لا يزال ، من جميع النواحى ، الاقتصادية والأخلاقية والفكرية ، يحمل سمات المجتمع القديم الذى خرج من احشائه » .

ان هـذا المجتمـع الشـيوعى المنبثق لتـوه من أحشاء الرأسماليـة والذى يحمل من جميـع النواحى طابع المجتمع القديم يسميه ماركس بالطور « الأول » أو الأسفل من المجتمع الشيوعى .

فان وسائل الانتاج لا تبقى ملكا خاصا لأفراد . ان وسائل الانتاج تخص المجتمـع كله . وكل عضو من أعضاء المجتمع يقـوم بقسط معين من العمـل الضرورى اجتماعيا وينال من المجتمع ايصالا بمقدار كمية العمـل الذى قام به . وبموجب هذا الايصال ينال من المخازن العامة لبضائع الاستهلاك الكمية المناسبة من المنتوجات . وبعـد طرح كمية العمل التى توجه للمخصصات العامة ، ينـال كل عامل اذن من المجتمع بمقدار ما أعطاه .

ويبدو أننا فى ملكوت « المساواة » .

ولكن عندما يقـول لاسال ، آخـذا بعين الاعتبار هذه الأوضاع الاجتماعية (التى تسمى عادة الاشـتراكية ويسميها ماركس الطـور الأول من الشيوعية) ، بأن هـذا « توزيع عادل » ، بأن هذا « حق متساو لكل فرد فى كمية متساوية من منتـوجات العمـل » ، فهـو يخطىء ويوضح ماركس خطأه بقوله :

نحن هنا فى الواقـع ازاء « الحق المتساوى » ، ولكنه ما يزال « حقا برجوازيا » يفترض ، ككل حق ، عدم المساواة .

ان كل حق هو تطبيق مقياس واحد على أناس مختلفين ليسوا فى الواقع متشابهين ولا متساوين ، ولذا فان « الحق المتساوى » هو اخلال بالمساواة وهو غبن . وفى الحقيقة فان كل فرد ينال لقاء قسط متساو من العمل الاجتماعى قسطا متساويا من المنتوجات الاجتماعية (بعد طرح المخصصات المذكورة) .

بيد أن الناس ليسوا متساوين : أحدهم قوى والآخر ضعيف ، أحدهم متزوج والآخر أعزب ، لدى أحدهم عددا أكبر من الأطفال ولدى الآخر عدد أقل الخ ..

ويستنتج ماركس :

« ... لقاء العمل المتساوى ، وبالتالى لقاء الاسهام المتساوى فى الصندوق الاجتماعى للاستهلاك يتلقى أحدهم بالفعل أكثر من الآخر وأحدهم أغنى من الآخر والخ .. ولاجتناب جميع هذه المصاعب لا ينبغى أن يكون الحق متساويا ، بل ينبغى أن يكون غير متساو ... »

وعلى ذلك فان المرحلة الأولى من الشيوعية لا يمكنها أن تعطى العدالة والمساواة : تبقى فروق فى الثروة وهى فروق مجحفة ، ولكن استثمار الانسان للانسان يصبح أمرا مستحيلا ، لأنه يصبح من غير الممكن للمرء أن يستولى كملكية خاصة على وسائل الانتاج ، على المعامل والماكينات والأرض

وغير ذلك . واذ دحض ماركس عبارة لاسال الغامضة على النمط البرجوازى الصغير بصدد « المساواة » و « العدالة » بوجه عام ، قد أظهر مجرى تطور المجتمع الشيوعى المضطر فى البدء الى القضاء فقط على ذلك « الغبن » الذى يتلخص فى تملك أفراد لوسائل الانتاج ، ولكنه عاجز عن أن يقضى دفعة واحدة على الغبن الثانى الذى يتلخص بتوزيع مواد الاستهلاك « حسب العمل » (لا حسب الحاجة) .

ان الاقتصاديين السطحيين ومنهم الأساتيذ البرجوازيون بمن فيهم « صاحبنا » توغان يلومون الاشتراكيين على الدوام زاعمين أنهم ينسون أن الناس غير متساوين و « يحلمون » بازالة هذه اللامساواة . وهذا اللوم ان برهن على شىء فانما يبرهن كما نرى على أن السادة المفكرين البرجوازيين جهال جهلا مطبقا .

ان ماركس ، عدا أنه يحسب الحساب بدقة لحتمية عدم المساواة بين الناس ، يأخذ بعين الاعتبار كذلك أن مجرد انتقال وسائل الانتاج الى ملكية عامة للمجتمع كله (« الاشتراكية » بمعنى الكلمة المعتاد) لا يزيل نواقص التوزيع وعدم المساواة فى « الحق البرجوازى » الذى يظل سائدا ما دامت المنتوجات توزع « حسب العمل » .

ويستطرد ماركس :

« ... ولكنها تلك مصاعب محتومة لا مناص منها فى الطور الأول من المجتمع الشيوعى كما يخرج من المجتمع الرأسمالى بعد مخاض طويل وعسير . فالحق لا يمكن أبدا أن يكون فى مستوى أعلى من النظام الاقتصادى ومن درجة التمدن الاجتماعى التى تناسب هذا النظام ... »

وعلى هذه الصورة فان « الحق البرجوازى » فى الطور الأول من المجتمع الشيوعى (الذى يسمى عادة بالاشتراكية) يلغى لا بصورة تامة ، بل بصورة جزئية ، فقط بالمقدار الذى بلغه الانقلاب الاقتصادى ، أى فقط حيال وسائل الانتاج . « فالحق البرجوازى » يعترف بها ملكا خاصا لأشخاص منفردين . أما الاشتراكية فتجعلها ملكا عاما . بهذا المقدار ليس غير ، يسقط « الحق البرجوازى » .

ولكنه مع ذلك يبقى فى جزئه الآخر ، يبقى بصفة ضابط (محدد) لتوزيع المنتوجات وتوزيع العمل بين أعضاء المجتمع . « من لا يعمل لا ينبغى أن يأكل » ، هذا المبدأ الاشتراكى قد طبق ؛ « لقاء كمية متساوية من العمل كمية متساوية من المنتوجات » ، وهذا المبدأ الاشتراكى الآخر قد طبق أيضا . ولكن ذلك ليس بالشيوعية بعد . ان ذلك لا يزيل بعد « الحق البرجوازى » الذى يعطى الناس غير المتساوين مقابل عمل غير متساو (غير متساو عمليا) قدرا متساويا من المنتوجات .

ويقول ماركس ان هذا « نقص » ، ولكن لا مفر منه فى الطور الأول من الشيوعية ، لأن المرء اذا لم ينسق مع الخيال لا يمكنه أن يفكر بأن الناس ، بعد اسقاط الرأسمالية ، يتعلمون على الفور العمل للمجتمع بدون أية أحكام حقوقية ، ناهيك بأن الغاء الرأسمالية لا يعطى فورا ممهدات اقتصادية لمثل هذا التغير .

ولا وجود لأحكام غير أحكام « الحق البرجوازى » . ولذا تبقى الحاجة الى دولة تصون الملكية العامة لوسائل الانتاج وبذلك تصون تساوى العمل وتساوى توزيع المنتوجات .

تضمحل الدولة ، لأنه ينعدم الرأسماليون وتنعدم الطبقات فيستحيل بالتالى قمع أية طبقة .

ولكن الدولة لا تضمحل بعد بصورة تامة ، لأنه تبقى صيانة « الحق البرجوازى » الذى يكدس اللامساواة الفعلية . ولاضمحلال الدولة بصورة تامة يقتضى الأمر الشيوعية الكاملة .

٤ ـ الطور الأعلى من المجتمع الشيوعى

يستطرد ماركس :

« ... فى الطور الأعلى من المجتمع الشيوعى ، بعد أن يزول خضوع الأفراد المذل لتقسيم العمل وبزول معه التضاد

بين العمل الفكرى والعمل الجسدى ؛ وحين يصبح العمل لا وسيلة للعيش وحسب ، بل الحاجة الأولى للحياة أيضا ؛ وحين تتنامى القوى المنتجة مع تطور الأفراد فى جميع النواحى ، وحين تتدفق جميع ينابيع الثروة الجماعية بفيض وغزارة ، — حينذاك فقط ، يصبح بالامكان تجاوز الأفق الضيق للحق البرجوازى تجاوزا تاما ، ويصبح بامكان المجتمع أن يسجل على رايته : « من كل حسب كفاءاته ، ولكل حسب حاجاته ! » .

الآن فقط ، يمكننا أن نقدر كل صحة ملاحظات أنجلس عندما سخر دونما رحمة من سخافة الجمع بين كلمتى « الحرية » و « الدولة » . فما بقيت الدولة ، لا وجود للحرية ، وعندما توجد الحرية تنعدم الدولة .

ان الأساس الاقتصادى لاضمحلال الدولة اضمحلالا تاما هو تطور الشيوعية تطورا كبيرا يزول معه التضاد بين العمل الفكرى والعمل الجسدى ، ويزول بالتالى ينبوع من أهم ينابيع اللامساواة الاجتماعية الراهنة ، مع العلم أنه ينبوع تستحيل ازالته فورا استحالة تامة بمجرد تحويل وسائل الانتاج ملكا اجتماعيا ، بمجرد مصادرة أملاك الرأسماليين .

ان هذه المصادرة ستفسح المجال لتطور القوى المنتجة تطورا هائلا . واذ نرى الى أى حد لا يصدق تعيق الرأسمالية الآن هذا التطور ، والى أى حد كبير يمكن دفع التطور الى

الامام على الأساس الذى بلغه التكنيك الحديث اليوم ، يحق لنا أن نقول موقنين كل اليقين أن مصادرة أملاك الرأسماليين تسفر لا محالة عن تطور قوى المجتمع البشرى المنتجة تطورا هائلا . ولكن ما لا نعرفه وما لا نستطيع معرفته هو درجة سرعة هذا التطور لاحقا والوقت الذى يصل فيه الى الانتهاء من تقسيم العمل ، الى ازالة التضاد بين العمل الفكرى والعمل الجسدى ، الى صيرورة العمل « الحاجة الأولى للحياة » .

ولذا لا يحق لنا أن نتكلم الا عن حتمية اضمحلال الدولة ، مشيرين الى أن هذا السير يستغرق وقتا طويلا والى توقفه على مدى سرعة تطور الطور الأعلى من الشيوعية تاركين مسألة وقت هذا الاضمحلال أو أشكاله الملموسة معلقة ، لأنه لا توجد معلومات تسمح بحل هذه المسألة .

لا يمكن للدولة أن تضمحل تماما الا عندما يطبق المجتمع قاعدة « من كل حسب كفاءاته ولكل حسب حاجاته » ، أى عندما يعتاد الناس مراعاة القواعد الأساسية للحياة فى المجتمع ويصبح عملهم منتجا بحيث يشرعون يعملون طوعا حسب كفاءاتهم . وعندئذ يتم تخطى هذا « الأفق الضيق للحق البرجوازى » الذى يرغم المرء على الحساب بحرص شيلوك (١٧) فلا يعمل نصف ساعة زيادة على ما يعمل آخر ولا يقبض أجرة أقل من أجرة الآخر . وعندئذ لن يتطلب

توزيع المنتوجات تقنينا من قبل المجتمع لكمية المنتوجات التى ينالها كل فرد ، فكل فرد سيأخذ بحرية « حسب حاجاته » .

من السهل ، من وجهة النظر البرجوازية ، اعلان مثل هذا النظام الاجتماعى « طوبوية محضا » والسخرية من الاشتراكيين لأنهم يعدون كل مواطن بأنه سيحق له أن يأخذ من المجتمع بدون أية مراقبة لعمله أى مقدار من السكاكر أو السيارات أو أجهزة البيانو وغير ذلك . وبمثل هذه السخريات تتملص أكثرية « العلماء » البرجوازيين حتى الآن مظهرين بذلك جهلهم ودفاعهم المغرض عن الرأسمالية .

الجهل ، لأنه لم يخطر لأى اشتراكى ببال أن « يعد » بحلول الطور الأعلى من تطور الشيوعية . أما فيما يخص نبوءة الاشتراكيين العظام بحلولها فهى تفترض انتاجية عمل غير انتاجية العمل الحالية وانسانا غير الانسان الحالى التافه الذى يستطيع كالاخوة المترهبين الذين وصفهم الكاتب بوميالوفسكى (١٨) أن يبدد « لوجه الشيطان » الثروات العامة ويطلب المستحيل .

وما لم يحل الطور « الأعلى » من الشيوعية يطالب الاشتراكيون برقابة صارمة جدا من جانب المجتمع ومن جانب الدولة على مقياس العمل ومقياس الاستهلاك ، ولكن هذه الرقابة يجب أن تبدأ من مصادرة أملاك الرأسماليين ، من

رقابة العمال على الرأسماليين ، والا تمارسها دولة الموظفين ، بل دولة العمال المسلحين .

أما الدفاع المغرض عن الرأسمالية من قبل المفكرين البرجوازيين (وأذنابهم من أمثال السادة تسيريتيلى وتشيرنوف وشركاهما) (١٩) فيتلخص بالضبط فى كونهم يطمسون بالجدال والثرثرة حول المستقبل البعيد مسألة الساعة ، المسألة الملحة فى سياسة اليوم : مصادرة أملاك الرأسماليين وتحويل جميع المواطنين الى شغيلة ومستخدمين فى « نقابة » كبيرة واحدة ، ونعنى الدولة بأكملها ، واخضاع كامل عمل هذه النقابة بأكملها اخضاعا تاما لدولة ديموقراطية حقا ، لدولة سوفييتات نواب العمال والجنود .

أما فى الجوهر فان الأستاذ العلامة وفى اثره التافه الضيق الأفق. وفى اثره السادة تسيريتيلى وتشيرنوف واضرابهما عندما يتكلمون عن الطوبويات الخرقاء ووعود البلاشفة الخلب وعن استحالة « تطبيق » الاشتراكية فانما يقصدون بالضبط الطور الأعلى أو المرحلة العليا من الشيوعية ، هذه المرحلة التى لم يفكر أحد « بتطبيقها » ، فضلا عن الوعد بذلك ، لأن « تطبيقها » أمر مستحيل بوجه عام .

هنا نقف وجها لوجه حيال مسألة الفرق العلمى بين الاشتراكية والشيوعية ، هذه المسألة التى تطرق اليها أنجلس

فى الفقرة التى أوردناها أعلاه بصدد عدم صحة تسمية « الاشتراكيين ـ الديموقراطيين » . أغلب الظن أن الفرق السياسى بين الطور الأول أو الأسفل والطور الأعلى من الشيوعية سيصبح مع الزمن كبيرا ، ولكن من المضحك الاهتمام به فى الوقت الحاضر ، فى الرأسمالية ، ولا يمكن لأحد أن يضعه فى المقام الأول اللهم الا بعض الفوضويين (اذا ما بقى بين الفوضويين أناس لم يتعظوا بعد تحول كروبوتكين وغراف وكورنيليسين واضرابهم من « نجوم » الفوضوية ، التحول « البليخانوفى » الى اشتراكيين ـ شوفينيين ، أو الى فوضويى خنادق حسب تعبير غى ، أحد الفوضويين القلائل الذين احتفظوا بالشرف والضمير) .

بيد أن الفرق العلمى بين الاشتراكية والشيوعية واضح . فما يدعونه فى المعتاد بالاشتراكية ، قد سماه ماركس بالطور « الأول » أو الأسفل من المجتمع الشيوعى . فبمقدار ما تصبح وسائل الانتاج ملكا عاما يمكن تطبيق كلمة « الشيوعية » على هذا الطور أيضا ، شريطة ألا ينسى المرء أن هذه ليست بالشيوعية الكاملة . والأهمية الكبرى لشروح ماركس تتلخص فى كونه قد طبق بانسجام فى هذه النقطة أيضا الدياليكتيك المادى ، نظرية التطور ، ناظرا الى الشيوعية كشىء ينشأ عن الرأسمالية . فبدلا من التعاريف الكلامية المختلقة و « المخترعة » والنقاش العقيم حول الكلمات (ما هى

الاشتراكية وما هى الشيوعية) يعطى ماركس تحليلا لما يمكن تسميته درجات نضج الشيوعية اقتصاديا .

فالشيوعية فى طورها الأول ، فى درجتها الأولى ، لا يمكن بعد أن تكون ناضجة تماما من الناحية الاقتصادية ، لا يمكن أن تكون خالية تماما من تقاليد أو آثار الرأسمالية . ومن هنا هذه الظاهرة التى تستوقف النظر ، — بقاء « الأفق الضيق للحق البرجوازى » فى الشيوعية خلال طورها الأول . وواضح أن الحق البرجوازى حيال توزيع منتوجات الاستهلاك يتطلب حتما دولة برجوازية ، لأن الحق لا شىء بدون جهاز يستطيع القسر على مراعاة أحكام الحق .

ويستنتج أنه فى الشيوعية لا يبقى لزمن معين الحق البرجوازى وحده ، بل أيضا الدولة البرجوازية بدون البرجوازية !

وقد يبدو ذلك تناقضا أو مجرد تلاعب ديالكتيكى من ذهن ، الأمر الذى كثيرا ما يتهم به الماركسية الناس الذين لم يبذلوا أى جهد ليدرسوا مضمونها العميق منتهى العمق .

أما فى الحقيقة فان الحياة ترينا فى كل خطوة ، فى الطبيعة وفى المجتمع ، بقايا القديم فى الجديد ، وماركس لم يدخل فى الشيوعية بصورة كيفية قطعة من الحق « البرجوازى » ، بل انما أخذ ما هو ، اقتصاديا وسياسيا ، أمر لا مناص منه فى مجتمع ينشأ من احشاء الرأسمالية .

للديموقراطية أهمية كبرى فى نضال الطبقة العاملة ضد الرأسماليين ، فى سبيل تحررها . ولكن الديموقراطية ليست البتة بحد لا يمكن تخطيه ، فهى ليست غير مرحلة من المراحل فى الطريق من الاقطاعية الى الرأسمالية ومن الرأسمالية الى الشيوعية .

الديموقراطية تعنى المساواة . ولا حاجة لتبيان مدى أهمية نضال البروليتاريا من أجل المساواة وشعار المساواة اذا ما فهم هذا الشعار فهما صحيحا بمعنى القضاء على الطبقات . ولكن الديموقراطية لا تعنى غير المساواة الشكلية . فما أن تحقق مساواة جميع أعضاء المجتمع حيال تملك وسائل الانتاج ، أى المساواة فى العمل ، المساواة فى الأجور ، حتى تطرح أمام البشرية لا مناص مسألة السير الى الامام ، من المساواة الشكلية الى المساواة الفعلية ، الى تحقيق قاعدة : « من كل حسب كفاءاته ولكل حسب حاجاته » . ونحن لا نعرف ولا يمكننا أن نعرف عن طريق أية مراحل وأية تدابير عملية ستسير البشرية نحو هذا الهدف الأعلى . ولكن الأمر الهام هو أن نعرف مدى بطلان الفكرة البرجوازية الشائعة التى تزعم أن الاشتراكية شىء ما ميت ، جامد ، ثابت لا يتغير ، فى حين أن حركة التقدم السريع فى جميع ميادين الحياة الاجتماعية والفردية ، الحركة الجماهيرية فعلا وحقا التى

يشترك فيها أكثرية السكان ثم جميع السكان لا تبدأ فى الحقيقة الا مع الاشتراكية .

الديموقراطية هى شكل للدولة ، نوع من أنواعها . ولذا فهى ، ككل دولة ، استعمال العنف حيال الناس بصورة منظمة ، ودائمة . هذا من جهة ، ولكنها من الجهة الأخرى ، تعنى الاعتراف الشكلى بالمساواة بين المواطنين ، الاعتراف للجميع بحق متساو فى تحديد شكل بناء الدولة وفى ادارتها . وهذا بدوره يرتبط بكون الديموقراطية عند درجة معينة من تطورها ، أولا ، ترص ضد الرأسمالية الطبقة الثورية ، البروليتاريا ، وتعطيها امكانية تحطيم آلة الدولة البرجوازية ، حتى ولو كانت برجوازية جمهورية ، — أى الجيش النظامى ، الشرطة ، الدواوينية — وجعلها هباء منثورا ومحوها عن وجه الأرض والاستعاضة عنها بآلة دولة أكثر ديموقراطية ، تظل مع ذلك آلة دولة بشخص جماهير العمال المسلحين ثم باشتراك الشعب كله فى الميليشيا .

هنا « يتحول الكم الى كيف » : فمثل هذه الدرجة من تطور الديموقراطية مرتبطة بالخروج من اطار المجتمع البرجوازى وبدء اعادة بنائه على أسس اشتراكية . فاذا ما اشترك الجميع حقا فى ادارة الدولة تصبح الرأسمالية عاجزة عن الصمود . وتطور الرأسمالية يكوّن بدوره الممهدات لكيما يستطيع « الجميع » حقا الاشتراك فى ادارة الدولة . ومن

هذه الممهدات انعدام الأمية انعداما تاما ، الأمر الذى قد حققه عدد من البلدان الرأسمالية الأكثر تقدما ، ثم وجود الملايين من العمال الذين « علمهم وعودهم على النظام » الجهاز الكبير المعقد ذو الطابع الاجتماعى : البريد ، السكك الحديدية ، المعامل الكبرى ، المتاجر الكبرى ، البنوك والخ . ، الخ ..

وعند وجود مثل هذه الممهدات الاقتصادية يمكن كل الامكان ، بعد اسقاط الرأسماليين والموظفين ، الانتقال الى الاستعاضة عنهم حالا ، بين عشية وضحاها ، فى أمر رقابة الانتاج والتوزيع ، فى أمر حساب العمل والمنتوجات ، بالعمال المسلحين ، بالشعب المسلح كله . (ولا يجوز الخلط بين مسألة الرقابة والحساب ومسألة الملاكات ذات الثقافة العلمية من مهندسين وخبراء زراعيين وغيرهم : فهؤلاء السادة يعملون اليوم خاضعين للرأسماليين ، وسيعملون غدا بصورة أفضل خاضعين للعمال المسلحين .)

الحساب والرقابة هما الأمر الرئيسى الذى يقتضيه « ضبط » الطور الأول من المجتمع الشيوعى وعمله المنظم . فجميع المواطنين يصبحون آنذاك مستخدمين تستأجرهم الدولة التى هى العمال المسلحون . وجميع المواطنين يصبحون مستخدمين وعمالا لدى « نقابة » واحدة للشعب كله ، لدى الدولة . وكل القضية هى أن يعملوا على قدم المساواة

مراعين بصورة صحيحة مقياس العمل وأن ينالوا الأجور على قدم المساواة . وقد جعلت الرأسمالية من هذا الحساب وهذه الرقابة أمرا بسيطا غاية البساطة ، عمليات من المراقبة والحساب يسيرة لحد خارق هى فى طاقة كل انسان غير أمى لا تعدو العمليات الحسابية الأربع واعطاء الايصالات اللازمة * .

وعندما تأخذ أكثرية الشعب بالقيام بصورة مستقلة وفى كل مكان بهذا الحساب وهذه الرقابة على الرأسماليين (الذين يتحولون آنئذ الى مستخدمين) وعلى السادة المثقفين الذين يحتفظون بالعادات الرأسمالية ، عندئذ تصبح هذه الرقابة عامة حقا ، شاملة ، ذات طابع شعبى عام ، ولا يبقى بالامكان التملص منها ، و « لا يبقى للفرار منها ملاذ » .

سيصبح المجتمع كله مكتبا واحدا ومعملا واحدا يتساوى فيه الجميع فى العمل وفى الأجور .

بيد أن هذا النظام « المعملى » الذى تشمل به البروليتاريا المجتمع كله بعد أن تنتصر على الرأسماليين وتسقط المستثمرين ليس بحال من الأحوال بمثلنا الأعلى ولا بهدفنا النهائى ، ليس الا درجة ضرورية ليجتث المجتمع من الجذور شناعة وقباحة الاستثمار الرأسمالى ولمتابعة السير الى الامام .

---

* عندما يقتصر القسم الرئيسى من وظائف الدولة على الحساب والرقابة من قبل العمال أنفسهم ، عندئذ تكف الدولة عن أن تكون « دولة سياسية » ، عندئذ « تتحول الوظائف العامة من وظائف سياسية الى مجرد وظائف ادارية » .

ومذ يتعلم جميع أعضاء المجتمع أو ، على الأقل ، أكثريتهم الكبرى ادارة الدولة بأنفسهم ، مذ يأخذون هذا الأمر بأيديهم و « يرتبون » الرقابة على أقلية الرأسماليين الضئيلة ، على السادة الراغبين فى الاحتفاظ بالعادات الرأسمالية ، على العمال الذين أفسدتهم الرأسمالية حتى اعماقهم ، تأخذ بالزوال الحاجة الى كل ادارة بوجه عام . وبمقدار ما تتكامل الديموقراطية ، يقترب وقت زوال الحاجة اليها . وبمقدار ما تكون الديموقراطية أوفى فى « الدولة » المؤلفة من العمال المسلحين والتى « لم تعد دولة بمعنى الكلمة الخاص » ، تبدأ كل دولة فى الاضمحلال بصورة أسرع .

ذلك لأنه عندما يتعلم الجميع الادارة ويديرون فى الواقع بصورة مستقلة الانتاج الاجتماعى ، ويحققون بصورة مستقلة الحساب ورقابة الطفيليين والأفندية والمحتالين ومن على شاكلتهم من « حفظة تقاليد الرأسمالية » — عندئذ يصبح التهرب من حساب الشعب ورقابته على التأكيد أمرا عسير المنال وأمرا نادرا جدا يصحبه فى أكبر الظن عقاب سريع وصارم (لأن العمال المسلحين أناس عمليون وليسوا من نوع المثقفين العاطفيين ، ولا تحسب أنهم يطيقون المزاح من أحد) بحيث أن ضرورة مراعاة القواعد الأساسية البسيطة للحياة فى كل مجتمع بشرى ستتحول ، بسرعة كبيرة الى عادة .

وعندئذ ينفتح على مصراعيه باب الانتقال من الطور الأول للمجتمع الشيوعى الى طوره الأعـلى وفى الوقت نفسه الى اضمحلال الدولة اضمحلالا تاما .

كتب فى آب ـ ايلول
(أغسطس ـ سبتمبر) ١٩١٧

■

الماركسية والدولة

(مقتطف)

■

ان ديـكتاتورية البروليتاريا هى اذن « مرحلة انتقـالية سياسية » ؛ واضح ان دولة هذه المرحلة هى أيضا انتقال من الـدولة الى اللادولة أى انهـا « لا تبقى دولة بمعنى الكلمـة الاصلى » . ينجم بالتالى ان ماركس وانجلس لا يناقض البتة أحدهما الآخر فى هذه النقطة .

ولكن ماركس يتحدث فيما بعد عن « الـدولة المقبـلة فى المجتمع الشيوعى » !! اذن ، حتى فى « المجتمع الشـيوعى » ، ستكون ثمة دولة !! أفلا يوجد هنا تناقض ؟

كلا :

الدولة تحتاجها البرجوازية

١ ــ فى المجتمع الرأسمالى ، الدولة بمعنى الكلمـة الأصلى

الدولة تحتاجها البروليتاريا	٢ ــ الانتقال (ديكتاتورية البروليتاريا) : دولة الطراز الانتقالى (ليست دولة بمعنى الكلمة الأصلى) .
لا حاجة الى الدولة ، انها تضمحل	٣ ــ المجتمع الشيوعى : اضمحلال الدولة .

انسجام ووضوح كامل !!

وبتعبير آخر :

١ ــ الديموقراطية فقط من أجل الأغنياء ومن أجل فئة صغيرة من البروليتاريا (ليس للفقراء مجال اليها !)	١ ــ الديموقراطية بشكل استثنائى فقط ، غير كاملة أبدا ...
٢ ــ الديموقراطية من أجل الفقراء ، من أجل ٩/١٠ السكان ، قمع مقاومة الأغنياء بالقوة	٢ ــ الديموقراطية كاملة تقريبا ، محدودة فقط بقمع مقاومة البرجوازية .

٣ ــ الديموقراطية كاملة ، داخلة فى العادة ، ولهذا تضمحل مخلية المكان للمبدأ القائل : « من كل حسب كفاءاته ، ولكل حسب حاجاته » .

٣ ــ الديموقراطية كاملة ، فعلا ، داخلة فى العادة ، ولهذا تضمحل .. الديموقراطية الكاملة لا تضاهيها أى ديموقراطية . هذا ليس تناقضا ، بل حقيقة !

صدر لاول مرة فى المجموعة اللينينية XIV عام ١٩٣٠

■

كيف ننظم المباراة ؟

■

لقد دبج الكتاب البرجوازيون ولا يزالون يدبجون جبالا من الورق فى مديح المنافسة والمبادهة الخاصة وما شابه ذلك من روائع وجمالات عظيمة ملازمة للرأسماليين والنظام الرأسمالى . وقد اتهموا الاشتراكيين بعدم الرغبة فى فهم أهمية هذه الروائع وفى أخذ « طبيعة الانسان » بالحسبان . اما فى الواقع ، فان الرأسمالية قد استعاضت من زمان عن الانتاج المستقل البضاعى الصغير الذى كان يمكن فى ظله للمنافسة ان تغذى المبادهة والهمة وجرأة المبادرة بمقاييس واسعة نسبيا ، بالانتاج المصنعى الضخم والضخم جدا ، والمؤسسات المساهمة ، والسنديكات والاحتكارات الاخرى . ان المنافسة فى ظل رأسمالية كهذه تعنى خنق مبادهة جماهير السكان ، أغلبيتهم الساحقة ، تسعة وتسعين بالمئة من الشغيلة ، خنق همتهم وجرأة مبادرتهم ، خنقا وحشيا لم يسمع بمثله من قبل ، تعنى كذلك الاستعاضة عن المباراة

بالاحتيالات المالية ، ومحاباة الاقارب ، والاستخذاء فى قمة السلم الاجتماعى .

اما الاشتراكية فلا تطفىء روح المباراة ، وليس هذا وحسب ، بل تخلق بالعكس ، وللمرة الاولى ، امكانية تطبيقها على نطاق واسع فعلا ، على نطاق جماهيرى فعلا ، وامكانية اجتذاب أغلبية الشغيلة فعلا الى حلبة عمل يستطيعون فيها ان يبدوا مؤهلاتهم ، ويطلقوا كفاءاتهم ، ويكشفوا المواهب التى هى فى الشعب ينبوع لا ينضب والتى سحقتها الرأسمالية وضغطت عليها وخنقتها بالآلاف والملايين .

ومهمتنا الآن ، وفى دست السلطة حكومة اشتراكية ، ان ننظم المباراة .

ان أذناب البرجوازية والمتعيشين منها قد صوروا الاشتراكية بصورة ثكنة وحيدة الشكل ، دواوينية ، رتيبة ، مملة . والسادة المثقفون البرجوازيون ، خدم كيس النقود وعبيد المستثمرين ، « خوّفوا » بالاشتراكية الشعب المحكوم عليه فى ظل الرأسمالية على وجه الضبط بسجن الاشغال الشاقة ، وثكنة العمل الممل اللامتناهى ، وحياة نصف المجاعة ، والفقر المدقع . والخطوة الاولى لتحرير الشغيلة من سجن الاشغال الشاقة هذا انما هى مصادرة أراضى الملاكين العقاريين ، وتطبيق الرقابة العمالية ، وتأميم المصارف . وستكون الخطوات التالية تأميم المعامل والمصانع ، وتنظيم السكان كافة بصورة الزامية فى جمعيات

استهلاك تكون فى الوقت نفسه جمعيات لتصريف المنتوجات ، واحتكار الدولة لتجارة الحبوب وغيرها من السلع الضرورية .

ان تأمين امكانية ابداء المبادهة والمباراة والمبادرة الجريئة تأمينا واسع النطاق ، جماهيريا حقا ، يتبدى الآن فقط . فكل معمل طردوا منه الرأسمالى أو يلجمونه على الاقل بلجام الرقابة العمالية الحقيقية ، وكل قرية طردوا منها الملاك العقارى المستثمر وانتزعوا فيها أرضه منه ، هما الآن ، والآن فقط ، الميدان الذى يستطيع فيه انسان العمل ان يبدى مؤهلاته ، يستطيع فيه أن يقوّم ظهره قليلا ، يمكن فيه له أن يقف مستقيما بكل قامته ، يستطيع فيه أن يشعر بنفسه انسانا . وللمرة الاولى بعد قرون وقرون من الكدح لأجل الغير ، من العمل القسرى لأجل المستثمرين تتبدى امكانية العمل من أجل الذات ، مع العلم ان هذا العمل يستند الى جميع مكتسبات احدث التكنيك والثقافة .

ويقينا ان هذه الاستعاضة العظيمة للغاية فى تاريخ الانسانية عن العمل القسرى بالعمل من أجل الذات لا يمكن لها أن تجرى دون احتكاكات ومصاعب ونزاعات ، دون عنف حيال الكسالى المتأصلين وأذنابهم . وفى هذا الصدد ، لا أوهام عند أى من العمال : فان العمال والفلاحين الفقراء ، الذين اشتد مراسهم سنوات وسنوات طويلة من جراء العمل الشاق لأجل المستثمرين ، من جراء أعمال التهكم والاهانات التى لا عدّ لها من جانب المستثمرين ، والذين اشتد مراسهم من جراء الفقر المدقع ،

يعرفون انه لا بد من الوقت لأجل تحطيم مقاومة المستثمرين . ان العمال والفلاحين غير مصابين اطلاقا بعدوى الاوهام العاطفية الملازمة للسادة المثقفين المترددين ، لكل هـذا الوحل ، وحل جماعة « نوفايا جيزن » (٢٠) وما أشبه ، الذين « زعقوا » ضد الرأسماليين حتى بُحَّت أصواتهم ، و « لوحوا » ضدهم و « أرعدوا » ضدهم ، لكى يبكوا ويسلكوا سلوك الكليب المضروب عندما بلغت الامور حد العمل ، حد تنفيذ التهديد ، حد القيام عمليا بتكنيس الرأسماليين .

ان الاستعاضة العظيمة عن العمل القسرى بالعمل لاجل الذات ، بالعمل المنظم بصورة منهاجية على نطاق عملاق ، على نطاق الدولة بأسرها (وبمعنى ما ، على نطاق اممى ، عالمى أيضا) ، تتطلب كذلك ــ عدا التدابير « الحربية » لقمع مقاومة المستثمرين ــ جهودا تنظيمية هائلة من جانب البروليتاريا والفلاحين الفقراء . ان المهمة التنظيمية تتشابك فى كل واحد لا انفصام لعراه مع مهمة قمع مالكى العبيد السابقين (الرأسماليين) وعصابة خدمهم ، السادة المثقفين البرجوازيين قمعا حربيا لا هوادة فيه . لقد كنا على الدوام منظمين ورؤساء ، وقد أمرنا ــ هكذا يقول ويفكر مالكو العبيد السابقون ومأموروهم من المثقفين ــ ونريد أن نبقى كذلك ، ولن نطيع «العامة» ، العمال والفلاحين ، لن نخضع لهم ، سنحول المعرفة أداة للدفاع عن امتيازات كيس النقود وسيطرة الرأسمال على الشعب .

هكذا يقول ويفكر ويعمل البرجوازيون والمثقفون البرجوازيون . ان سلوكهم مفهوم من وجهة نظر الانانية والجشع : فقد كان من « الصعب » كذلك على المتعيشين والطفيليين اللازقين بالملاكين العقاريين الاقطاعيين ، وعلى الكهنة والمأمورين والموظفين من نماذج روايات غوغول، وعلى«المثقفين» الذين يكرهون بيلينسكى (٢١) ، ان يتخلوا عن الحق الاقطاعى . ولكن قضية المستثمرين وخدمهم المثقفين قضية لا أمل فيها . فالعمال والفلاحون يحطمون مقاومتهم ــ ومع الاسف ، بما لا يكفى بعد من الصلابة والحزم وعدم الشفقة ــ وسيحطمونها .

و « هم » يظنون ان « الشعب البسيط » ، ان العمال « البسطاء » والفلاحين الفقراء لن يؤدوا المهمة التنظيمية الطابع التى القتها الثورة الاشتراكية على كاهل الشغيلة ، لن يؤدوا هذه المهمة العظيمة ، البطولية حقا بمعنى الكلمة التاريخى العالمى . والمثقفون الذين اعتادوا ان يخدموا الرأسماليين والدولة الرأسمالية يعزون أنفسهم قائلين : « لا غنى عنّا » . ان أملهم الوقح لن يتحقق : فان الناس المتعلمين ينفرزون الآن ، منتقلين الى جانب الشعب ، الى جانب الشغيلة ، مساعدين على تحطيم مقاومة خدم الرأسمال . والمواهب التنظيمية فى صفوف الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين كثيرة ، وهذه المواهب تبدأ للتو بالذات تعرف ذاتها ، وتستيقظ ، وتتشوق الى العمل الحى ، الخلاق ، العظيم ، وتنكب من تلقاء ذاتها على بناء المجتمع الاشتراكى .

من أهم المهام الآن ، ان لم تكن الأهم ، تطوير هذه المبادرة التلقائية من العمال وجميع الشغيلة والمستثمَرين على العموم فى مضمار العمل التنظيمى الخلاق تطويرا واسعا أوسع ما يمكن ومهما كلف الامر ، يجب تحطيم الوهم القديم ، الاخرق ، الوحشى ، الخسيس ، الشنيع الزاعم انه لا يستطيع أن يصرف شؤون الدولة ، ويقوم بالبناء التنظيمى للمجتمع الاشتراكى غير ما يسمى «بالطبقات العليا» ، غير الاغنياء أو الذين مروا بمدرسة الطبقات الغنية .

هذا وهم . وهو يبقى بفعل الرتابة العفنة ، والتحجر ، وعادة الذل والخضوع ، ويبقى أكثر بفعل الجشع القذر عند الرأسماليين الذين لهم مصلحة فى الحكم مع النهب وفى النهب مع الحكم . كلا . ان العمال لن ينسوا دقيقة واحدة انهم بحاجة الى قوة المعرفة . ان الحسية غير العادية التى يبديها العمال فى قضية التعليم ، ويبدونها الآن على وجه الضبط ، تبرهن انه ليست ثمة فى هذا الصدد ولا يمكن أن تكون ثمة أضاليل فى بيئة البروليتاريا . ولكن العمل التنظيمى فى مستطاع العامل العادى والفلاح العادى على السواء ، اذا كان من ذوى التحصيل ومعرفة الناس والتجربة العملية . وأمثال هؤلاء كثيرون جدا فى صفوف « العامة » التى يتحدث عنها المثقفون بتعال وازدراء . وأمثال هذه المواهب فى صفوف الطبقة العاملة وفى صفوف الفلاحين ينبوع لا ينضب ، ينبوع فى غاية الغنى .

ان العمال والفلاحين لا يزالون بعد «وجلين» ، ولم يألفوا بعد انهم هم الطبقة السائدة الآن ، لا يزالون بعد غير حازمين كفاية . وهذه الصفات لم يكن فى وسع الانقلاب ان يخلقها على الفور ، دفعة واحدة فى الملايين والملايين من الناس ممن اضطروا طوال حياتهم بدافع من الجوع والعوز الى العمل تحت العصا ولكن ما يشكل قوة ثورة اكتوبر ١٩١٧ ، وحيويتها واستحالة قهرها يكمن على وجه الضبط فى كونها توقظ هـذه الصفات ، وتحطم جميع العقبات القديمة ، وتحطم القيود البالية ، وتخرج بالشغيلة الى طريق ابداع الحياة الجديدة ابداعا مستقلا .

الحساب والرقابة ، هذان هما المهمة الاقتصادية الرئيسية التى تواجه كلا من سوفييتات نواب العمال والجنود والفلاحين ، كلا من جمعيات الاستهلاك ، كلا من النقابات أو من لجان التموين ، كلا من لجان المعامل والمصانع ، أو كلا من هيئات الرقابة العمالية على العموم .

ان النضال ضد العادة القديمة ــ النظر الى مقياس العمل ، الى وسائل الانتاج ، من وجهة نظر الانسان المكره : كيف يتحرر من العبء الزائد ، كيف ينتزع وان كسرة من البرجوازية ، ان هذا النضال ضرورى . وهذا النضال بدأه العمـال الطليعيون ، الواعون الذين يردون ردا حاسما على الغـرباء الذين ظهروا فى الوسط المصنعى باعداد كثيرة ابان الحرب على الخصوص والذين

يريدون الآن أن يقفوا من المصنع الشعبى ، من المصنع الذى انتقل الى ملكية الشعب ، موقفهم السابق ، أى من وجهة نظر التفكير الوحيد نفسه : « انتزاع كسرة اكبر والهرب » . ان كل ما فى صفوف الفلاحين وفى صفوف الجماهير الكادحة من واع وشريف ومفكر سيقف فى هذا النضال الى جانب العمال الطليعيين .

والحساب والرقابة ، اذا ما قامت بهما سوفييتات نواب العمال والجنود والفلاحين بوصفها السلطة العليا فى الدولة ، أو تحققا بأوامر ، بتفويض من هذه السلطة ، ــ الحساب والرقابة فى كل مكان ، العامان ، الشاملان ، ــ الحساب والرقابة على كمية العمل وعلى توزيع المنتوجات ــ انما فيهما يكمن جوهر التحويل الاشتراكى ، طالما ان السيادة السياسية قد انشئت وتأمنت للبروليتاريا .

الحساب والرقابة اللذان هما ضروريان من أجل الانتقال الى الاشتراكية لا يمكن ان يكونا الا جماهيريين . فقط التعاون الاختيارى والوجدانى المحقق بحماسة ثورية بين جماهير العمال والفلاحين فى الحساب والرقابة على الاغنياء ، على المحتالين ، على الكسالى ، على الزعران يمكنه ان يتغلب على هذه البقايا من المجتمع الرأسمالى اللعين ، على هذه النفايات من البشرية ، على هذه الأعضاء المتعفنة والمحتضرة التى لا رجاء فيها ، على

هذا الوباء ، الطاعون ، القرحة ، التى بقيت للاشتراكية ارثا من الرأسمالية .

أيها العمال والفلاحون ، أيها الكادحون والمستثمرون ! الأرض والمصارف والمصانع والمعامل اسبغت ملكا للشعب بأسره ! فانكبوا بانفسكم على حساب ورقابة [illegible] توزيع المنتوجات — فى هذا وفى هذا وحده السبيل الى [illegible] الاشتراكية ، وعربون انتصارها ، عربون النصر على كل الاشرار ، على كل عوز وفقر ! لأن الحبوب والحديد والخشب والصوف والقطن والكتان فى روسيا تكفى الجميع ، شرط توزيع العمل والمنتوجات توزيعا صحيحا ، شرط فرض الرقابة العملية ، الفعلية ، رقابة الشعب بأسره على هذا التوزيع ، شرط الانتصار لا فى السياسة وحسب ، بل ايضا فى الحياة الاقتصادية اليومية على اعداء الشعب : الاغنياء والمتعيشين منهم ، ثم على المحتالين والكسالى والزعران .

لا رحمة لهؤلاء ، أعداء الشعب ، أعداء الاشتراكية ، أعداء الشغيلة . الحرب المستميتة على الاغنياء والمتعيشين منهم ، المثقفين البرجوازيين ، الحرب على المحتالين والكسالى والزعران . هؤلاء وأولئك ، الأوائل والآخرون ، اخوة بالدم والعصب ، أولاد الرأسمالية ، ابناء المجتمع البرجوازى ، مجتمع الاسياد ، المجتمع الذى كانت فيه حفنة تنهب الشعب وتتهكم

على الشعب ، المجتمع الذى كان فيه العوز والفقر يقذفان بالآلاف والآلاف الى طريق الزعرنة وبيع أنفسهم ، والاحتيال ، ونسيان الكرامة الانسانية ، المجتمع الذى كان يتربى فيه حتما عند الشغيلة السعى الى تجنب الاستثمار وان بالخداع ، والافلات والخلاص ، وان دقيقة ، من العمل المكروه ، وانتزاع كسرة من الخبز على الاقل بأى طريقة كانت ، بأى ثمن كان ، لكى لا يجوعوا ، لكى لا يشعروا هم وأقرباؤهم بانهم لم يسدوا رمقهم .

الاغنياء والمحتالون انما هم جانبا مدالية واحدة ، انما هم الفصيلتان الرئيسيتان من الطفيليين الذين غذتهم الرأسمالية ، انما هم اعداء الاشتراكية الرئيسيون ، وهؤلاء الاعداء يجب وضعهم تحت رقابة خاصة من السكان كافة ، ويجب معاقبتهم بلا رحمة لدن أقل مخالفة منهم لاحكام وقوانين المجتمع الاشتراكى . وكل ضعف ، وكل تردد ، وكل عاطفية فى هذا المضمار ، افدح جريمة امام الاشتراكية .

ولتجنيب المجتمع الاشتراكى ضرر هؤلاء الطفيليين ، يجب تنظيم الحساب والرقابة الشعبيين الشاملين ، بتأييد الملايين والملايين من العمال والفلاحين طوعا واختيارا ، وبهمة وعزم ، وبحماسة ثورية ، على كمية العمل ، على انتاج وتوزيع المنتوجات . ولتنظيم هذا الحساب وهذه الرقابة ، اللذين هما كليا فى متناول ، كليا فى مستطاع كل عامل وفلاح شريف ، سليم

التفكير ، أريب ، يجب ابراز مواهب العمال والفلاحين التنظيمية الخاصة المتحدرة من وسطهم ، يجب ايقاظ المباراة فى نفوسهم ـ وضبطها على صعيد الدولة كلها ـ فى مضمار النجاحات التنظيمية ، يجب أن يدرك العمال والفلاحون بوضوح الفرق بين النصيحة الضرورية من انسان متعلم والمراقبة الضرورية من عامل وفلاح «بسيط» على الاستهتار المألوف جدا عند الناس «المتعلمين» .

ان هذا الاستهتار ، هذه اللامبالاة ، هذا الاهمال ، هذا التهاون ، هذا التسرع العصبى ، هذا الميل الى الاستعاضة عن العمل بالنقاش ، عن النشاط بالاحاديث ، الميل الى التعهد بكل شىء فى الدنيا وعدم اكمال أى شىء الى النهاية ، انما هو خاصة من خصائص «الناس المتعلمين» ، غير النابعة اطلاقا من طبيعتهم الشريرة ، وبالاحرى عن سوء النية ، بل من جميع عادات الحياة ، من أوضاع عملهم ، من التعب الزائد ، من انفصال العمل الفكرى عن العمل اليدوى انفصالا غير طبيعى ، وهكذا دواليك وهلمجرا .

فى عداد الاخطاء والنواقص والهفوات فى ثورتنا ، تضطلع بدور غير قليل الاخطاء وخلافها التى تولدها هذه الخصائص المؤسفة ـ ولكن المحتمة فى الوقت الحاضر ـ الملازمة للمثقفين من وسطنا ، وانعدام الرقابة الكافية على عمل المثقفين التنظيمى من جانب العمال .

ان العمال والفلاحين لا يزالون «وجلين» ويجب عليهم أن يتخلصوا من هـذا ، ولا ريب انهـم سيتخلصون منه . من المستحيل الاستغناء عن نصيحة المتعلمين ، المثقفين ، الاختصاصيين ، عن توجيهاتهم المرشدة . وكل عامل وفلاح فطن نوعا يفهم هذا فهما رائعا ، وليس فى وسع المثقفين من وسطنا ان يتشكوا من قلة الانتباه والاحترام الرفاقى من جانب العمـال والفلاحين . ولكن النصيحة والتوجيه المرشد شىء ، وتنظيم الحساب العملى والرقابة العملية شىء آخر . ان المثقفين يعطون فى أغلب الاحيان نصائح ممتـازة وتوجيهات مرشـدة رائعـة ، ولكنهم يبدون « مشلولى الايدى » الى حد اثارة الضحك ، الى حد الخراقة ، انى حد الخزى والعار ، عاجـزين عن تطبيق هـذه النصـائح والتوجيهات ، عن تطبيق الرقابة العملية لكى تتحـول الاقـوال الى افعال .

هنا بالضبط يستحيل الاستغناء فى أى حال من الاحوال عن مساعدة المنظمين الممارسـين من « الشعب » ، من العمال ومن الفلاحين الكادحين ، وعن دورهم القيادى . « ليس الآلهة هم الذين يحرقون القدور» ــ ان هذه الحقيقة انما يجب على العمال والفلاحين ان يغرسوها فى نفوسهم على ارسخ شكل . يجب عليهم ان يفهموا ان القضـية كلهـا الآن فى التطبيق ، وانه قد آنت بالضبط تلك اللحظة التاريخية التى تتحـول فيهـا النظرية الى

النشاط العملى ، وتحيا فيها النظرية بالتطبيق ، وتتصلح بالتطبيق، وتتثبت بالتطبيق ، وتظهر فيها صحيحة بوجه خاص كلمات ماركس : «كل خطوة من الحركة العملية أهم من دزينة من البرامج» ، ــ كل خطوة فى قضية لجم الاغنياء والمحتالين ، وتقليلهم ، واخذهم تحت الحساب الدائم والمراقبة الدائمة ، واجراء كل هذا بصورة عملية فعلية ، هى أهم من دزينة من المحاكمات الممتازة حول الاشتراكية . لان « النظرية ، يا صديقى ، رمادية ، ولكن شجرة الحياة خضراء الى الابد » (٢٢) .

يجب تنظيم المباراة بين المنظمين الممارسين من العمال والفلاحين . يجب النضال ضد كل ابتذال وكل محاولة لفرض وحدة فى الشكل من أعلى ، الأمر الذى يميل اليه المثقفون شديد الميل . فلا الابتذال ولا فرض وحدة فى الشكل من اعلى يمتان بأى صلة الى المركزية الديموقراطية والاشتراكية . ان الوحدة لا ينتهكها بل يؤمنها ، أساسا ، واصلا ، ومن حيث الجوهر ، الكثرة والتنوع فى التفاصيل ، فى الخصائص المحلية ، فى اساليب تناول المسألة ، فى وسائل تحقيق الرقابة ، فى سبل ابادة الطفيليين (الاغنياء والمحتالين ، المستهترين والمهسترين من المثقفين ، والخ .، وهلمجرا) ومنعهم عن الحاق الأذى .

ان كومونة باريس (٢٣) قد اعطت نموذجا عظيما على الجمع بين المبادرة والاستقلال وحرية الحركة وهمة الانطلاق من اسفل ، وبين المركزية الطوعية الغريبة عن الابتذال . وسوفييتاتنا (٢٤)

تسير فى الطريق نفسها . ولكنها لا تزال «وجلة» ، ولم تتفتح بعد ، ولم «تنخرط» فى عملها الجديد ، العظيم ، الخلاق ، ألا وهو خلق النظم الاشتراكية . يجب أن تنكب السوفييتات بمزيد من الجرأة والمبادرة على العمل . يجب ان تبرز كل «كومونة» ـ كل مصنع ، كل قرية ، كل جمعية استهلاك ، كل لجنة تموين ـ خلال المباراة فيما بينها ، كمنظمات عملية للحساب والرقابة على العمل وعلى توزيع المنتوجات . ان برنامج هذا الحساب وهذه الرقابة بسيط ، واضح ، مفهوم لكل امرىء : لكى يكون الخبز عند كل امرىء ، لكى يمشى الجميع فى احذية متينة وفى لباس غير ممزق ، وتكون لهم مساكن دافئة ، ويعملوا بوجدان ، لكى لا يسرح أى من المحتالين (بمن فيهم المتهربون من العمل) حرا طليقا ، بل يقبع فى السجن أو يمضى مدة المحكومية بالاشغال الشاقة الالزامية ، لكى لا يتمكن أى من الاغنياء الذين ينتهكون احكام الاشتراكية وقوانينها ، من التهرب من مصير المحتال ، هذا المصير الذى تقتضى العدالة ان يصبح مصير الغنى . «من لا يشتغل ، لا يأكل» ، هذه هى وصية النظام الاشتراكى العملية . وهذا ما يجب ضبطه عمليا . وهذه هى النجاحات العملية التى يجب ان تعتز بها « كوموناتا»نا ومنظمونا من العمال والفلاحين ، وبالاحرى من المثقفين (وبالاحرى لأنهم اعتادوا بافراط ، اعتادوا فوق الحد الاعتزاز بتوجيهاتهم وقراراتهم العامة) .

يجب على الكومونات ، على الخلايا الصغيرة فى القرية وفى المدينة ان تضع بنفسها آلاف الاشكال والوسائل للحساب العملى والرقابة العملية على الاغنياء والمحتالين والكسالى ، وان تتثبت منها فى التطبيق . ان التنوع هنا هو كفالة الحيوية ، وضمانة النجاح فى بلوغ الهدف الواحد المشترك : تطهير الارض الروسية من جميع الحشرات الضارة ، من البراغيث ــ المحتالين، من البق ــ الاغنياء ، وخلافه وما شابه . ففى مكان ما ، سيزجون فى السجن بعشرة من الاغنياء ودزينة من المحتالين ، ونصف دزينة من العمال المتهربين من العمل (بنفس القدر من الزعرنة الذى يتهرب به من العمل عدد كبير من صفّافى المطابع فى بتروغراد ، وخاصة فى المطابع الحزبية) . وفى مكان آخر ، سيجبرونهم على تنظيف المراحيض . فى مكان ثالث ، سيزودونهم ، لدن مغادرة السجن ، ببطاقات صفراء ، لكى يراقبهم الشعب كله ، حتى اصلاح نفوسهم ، مراقبته لاناس مضرّين . فى مكان رابع ، سيعدمون على الفور رميا بالرصاص واحدا من كل عشرة مذنبين بالكسل . فى مكان خامس ، سيخترعون وينسقون مختلف الوسائل والسبل ويتوصلون بسرعة ، مثلا ، عن سبيل الافراج المشروط ، الى اصلاح العناصر القابلة للاصلاح من الاغنياء ، والمثقفين البرجوازيين ، والمحتالين والزعران . وكلما تنوعت السبل ، تحسنت واغتنت التجربة المشتركة وكان نجاح الاشتراكية اضمن واسرع ، وكان من الاسهل على التطبيق ان

يضع ـ لأن التطبيق وحـده يستطيع أن يضع ـ خير اساليب ووسائل النضال .

فى أى كومونة ، فى أى حى من مدينة كبيرة ، فى أى مصنع ، فى أى قرية لا يوجد جياع ، لا يوجد عاطلون عن العمل ، لايوجد كسالى أغنياء ، لا يوجد اخساء من خدم البرجوازية ، ومخربون يسمون انفسهم مثقفين ؟ فى أى منها ، تحقق اكثر من اجل زيادة انتاجية العمل ؟ من اجل بناء بيوت جديدة جيـدة للفقراء ، من أجل اسكانهم فى بيوت الاغنياء ؟ من اجل تزويد كل طفـل من العائلات الفقيرة بزجاجة من الحليب تزويدا منتظما ؟ هذه هى المسائل التى يجب ان تتطور بصددها المباراة بين الكومونات ، والمشاعات وجمعيات الاستهلاك والانتـاج ، وسوفييتات نواب العمال والجنود والفلاحين . فى سياق هذا العمل يجب ان تبرز عمليا المواهب التنظيمية وتترقى الى اعلى ، الى ادارة الدولـة بأسرها . وهى كثيرة فى صـفوف الشعب . الا انها مسحوقة . فيجب مساعدتها على النهوض والتطـور . وبتأييد الجماهير ، تستطيع ، وحدها دون غيرها ، ان تنقذ روسيا وتنقذ قضـية الاشتراكية .

كتب فى ٢٤ ـ ٢٧ كانون
الاول (ديسمبر) ١٩١٧

■

خطاب القى فى المؤتمر
الاول لمجالس الاقتصاد الوطني لعامة روسيا

■

٢٦ أيار (مايو) ١٩١٨

أيها الرفاق ، اسمحوا لى قبل كل شيء بأن أحيى مؤتمر مجالس الاقتصاد الوطنى باسم مجلس مفوضى الشعب .

(تصفيق) .

أيها الرفاق ، ان المجلس الأعلى للاقتصاد الوطنى ألقيت الآن على عاتقه مهمة من أصعب المهام وأوفرها ثمارا فى آن واحد . ولا سبيل الى الريب أبدا انه بقدر ما تتسع مكاسب ثورة اكتوبر ، ويتعمق الانقلاب الذى بدأته ، وتتوطد أسس مكاسب الثورة الاشتراكية والنظام الاشتراكى نفسه ، بقدر ما يتعاظم ويتنامى دور مجالس الاقتصاد الوطنى . فانها ستكون المؤسسات الوحيدة التى ستحتفظ من بين جميع مؤسسات الدولة بمكانها الراسخ ، وسيزداد هذا المكان رسوخا بقدر ما نقترب من اقامة النظام الاشتراكى وبقدر ما تقل الحاجة الى جهاز ادارى صرف ، الى جهاز لا يهتم ، فى الواقع ، الا بالادارة . وحين يقضى نهائيا على مقاومة المستثمرين ، ويتعلم الشغيلة تنظيم الانتاج الاشتراكى ، فان هذا الجهاز الادارى ، بمعنى الكلمة الأصلى ، الضيق ، جهاز الدولة القديمة ، محكوم عليه بالزوال ، بينا

الجهاز من نوع المجلس الأعلى للاقتصاد الوطنى مكتوب له النمو والتطور والرسوخ فى سياق قيامه بالنشاط الجوهرى كله لمجتمع منظّم .

ولهذا ، أيها الرفاق ، حين أرى الى تجربة مجلسنا الأعلى للاقتصاد الوطنى والمجالس المحلية التى يرتبط بنشاطها ارتباطا وثيقا لا تنفصم عراه ، أعتقد ، رغم كثرة من الامور غير المتممة ، غير المنجزة ، غير المنظمة ، ان ليس لنا ولو ظل لسبب يحملنا على استنتاجات مفعمة بالتشاؤم . لأن المهمة التى يضعها المجلس الأعلى للاقتصاد الوطنى نصب عينيه ، المهمة التى تطرحها جميع مجالس المقاطعات وجميع المجالس المحلية ، انما هى على درجة من الكبر والشمول بحيث لا شىء على الاطلاق يثير القلق فى ما نلاحظه جميعا . ففى كثير جدا من الأحيان ، — ولربما يجب القول من وجهة نظرنا ، بالطبع ، فى كثرة مفرطة من الاحيان — لم يطبق المثل القائل : « قس سبع مرات وقص مرة واحدة » . ومع الأسف ، ليست الامور بسيطة بقدر ما هى عليه فى هذا المثل ، حين يكون المقصود تنظيم الاقتصاد وفقا للمبادىء الاشتراكية .

ان مهماتنا لتزداد تعقدا حين تنتقل كامل السلطة — وهذه المرة ، لا السلطة السياسية وحسب ، بل بالأحرى وبالدرجة الاولى أيضا السلطة الاقتصادية ، أى السلطة التى تمس أعمق أسس حياة الناس اليومية — حين تنتقل كامل السلطة الى طبقة

جديدة تجتذب وراءها ، فضلا عن ذلك ، ولأول مرة فى تاريخ البشرية ، أغلبية السكان الساحقة ، سواد الشغيلة والمستثمَرين . وغنى عن البيان أن يكون مفهوما تماما فى الحالة الراهنة انه يستحيل ترتيب الأمـور بمقدار البساطة التى يريدها المثل : « قس سبع مرات وقص مرة واحدة » ، وذلك نظـرا لما تتسم به المهمـات التنظيمية من أهمية فائقة وصعوبة بالغة ، اذ يتعين علينا أن ننظم على نحو جديد كليا أعمق أسس الحياة البشرية لمئات الملايين من الناس . وبالفعل ، لا نستطيع أن نقيس سلفا ومرارا عديدا ومن ثم أن نقص ونخيط ما قسناه وضبطناه نهائيا . انما يجب علينا ، اذ نضع هذه المؤسسة أو تلك موضع الاختبار والامتحان ، اذ نلاحظ نشاطها العملى ، اذ نتثبت منها بتجربة الشغيلة الجماعية ، ولا سيما بتجربة نتائج العمل ، انما يجب علينا أن نشيد صرحنا الاقتصادى على الفور ، فى مجرى العمل بالذات ، وذلك رغم ما يخوضـه المستثمرون من نضال يائس ويبدونه من مقاومـة ضارية ، اذ أنهم يزدادون ضراوة بقدر ما نصبح على وشك أن نقتلع نهائيا آخر اضراس الاستثمار الرأسمالى المنخورة . ومفهوم أن لا يكون فى هذه الأحوال أى ظل لسبب يحمل على التشاؤم ، مع أن البرجوازية والسـادة المستثمرين المجـروحين فى خيرة عواطفهم يجـدون ، بالطبع ، حججـا ممتـازة لشن حمـلات حاقدة علينا اذا ما أضطـررنا أحيانا ، وحتى فى فترات متقاربة جدا ، الى تعديل نماذج مختلف فـروع الاقتصـاد الوطنى ، وأنظمتها الداخلية ، وهيئاتهـا الادارية ، وتعديلها عدة مرات .

ويقينا أن من يشترك بصورة قريبة جدا ومباشرة جدا فى هذا العمل ، وأحيانا فى تعديل مثلث للأنظمة الداخلية والقواعد واللوائح الادارية ، كما هى الحال ، مثلا ، بالنسبة للادارة الرئيسية للنقليات المائية ، يعرف طبعا لحظات لا تدعو الى المزح والضحك أبدا ؛ وهذا النوع من الأعمال لا يمكن له أن يبعث فى النفس كثيرا من الرضى والارتياح . ولكننا اذا صرفنا أنفسنا قليلا عن الازعاجات التى تتأتى مباشرة من تعديل المراسيم بتواتر بالغ ، واذا ألقينا نظرة أعمق وأبعد قليلا ورأينا الى العمل العملاق العالمى التاريخى الشأن ، الذى يجب على البروليتاريا الروسية أن تقوم به رغم انه لا يتوافر لها فى الوقت الحاضر الا قواها غير الكافية ، أدركنا فورا أن اجراء التعديلات ، وحتى بتواتر أكثر بكثير ، والتثبت بالتجربة من مختلف النظم الادارية ، من مختلف القواعد الهادفة الى نشر الطاعة ، لا غنى عنهما ، واننا فى مهمة بمثل هذا الجلال لا نستطيع أبدا أن ندعى ، وما من اشتراكى عاقل بحث فى آفاق المستقبل لم يعتقد يوما ، بأن فى مقدورنا ، وفقا لمخطط مزعوم موضوع سلفا ، أن نرسم دفعة واحدة ونقر دفعة واحدة أشكال المجتمع الجديد التنظيمية .

فكل ما كنا نعرفه ، كل ما أوضحه لنا بدقة خيرة عارفى المجتمع الرأسمالى ، أقوى المفكرين الذين استشفوا تطوره ، هو أن هذا التحويل يجب أن يتم حتما بموجب قوانين التاريخ ، حسب خط كبير ما ، هو أن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج قد

حكم عليها التاريخ بالزوال ، وانها ستزول ، وانه ستصادر حتما أملاك المستثمرين . وقد أثبت هـذا بدقة علميـة . ونحن كنـا نعرفه حين رفعنـا فى أيدينا راية الاشتراكية ، وحين أعلنا عن أنفسنا أننا اشتراكيون ، وأسسنا أحـزابا اشتراكية ، وشرعنا بتحويل المجتمـع . كنا نعرفه حين أخذنا السلطة لكى نقـوم بالتحويل الاشتراكى ولكنه لم يكن فى مقـدورنا أن نعـرف لا أشكال هذا التحويل ، ولا سرعة التحويل العملى . ان التجربة الجماعية ، ان تجربة الملايين من الناس هى وحدها التى تستطيع أن تعطى التوجيهات الحاسمة بهذا الصـدد ، لأنه ، من أجل قضيتنا ، من أجل قضية بنـاء الاشتراكية ، لا تكفى على وجه التدقيق تجربة المئات ، ولا مئات الآلاف من ممثلى هذه الفئات العليا التى صنعت التاريخ حتى الآن ، سواء أفى مجتمع الملاكين العقاريين أم فى المجتمـع الرأسمالى . ونحن لا نستطيع العمل بهذه الطريقة لأننا نعتمـد بالضبط على التجربة المشتركة ، على تجربة ملايين الشغيلة .

ولهذا ، نحن نعـرف أن قضية التنظيم التى تشـكل مهمة السوفييتات الرئيسية والأساسية والجوهرية ، ستحمل لنا حتما كثرة من التجارب والخطوات والتعديلات والمصاعب ، ولا سيما فيما يتعلق بطريقة وضع كل انسان فى مكانه ، لأننا لا نملك أى تجربة فى هذا الميـدان ؛ ففى هذا الميدان ، يجب علينا أن نضع كلا من التـدابير بأنفسنا ، وكلما ازدادت فداحة الأخطاء

التى نرتكبها فى هذا السبيل ، تعاظمت ثقتنا فى أن عدد أولئك الذين يتعين عليهم أن يحققوا الامور ويحركوها فى الطريق القويم سيزداد لدى كل زيادة جديدة فى عدد أعضاء النقابات ، لدى كل ألف جديد ، كل مئة ألف جديدة من أولئك الذين ينتقلون من معسكر الشغيلة ، المستثمَرين ، حيث كانوا لا يزالون يعيشون حتى الآن حسب التقاليد والعادات ، الى معسكر بناة المنظمات السوفييتية .

خذوا مهمة ثانوية غالبا جدا ما يصطدم بها مجلس الاقتصاد الوطنى ـ المجلس الأعلى للاقتصاد الوطنى : مهمة استخدام الاختصاصيين البرجوازيين . نحن نعرف جميعا ، وعلى الأقل أولئك الذين منا يعتمدون على العلم والاشتراكية ، انه لا يمكن تحقيق هذه المهمة الا فى المرحلة وبالمقدار اللذين طورت الرأسمالية العالمية بهما المقدمات المادية والتكنيكية ، لعمل يجرى على نطاق هائل جدا ويرتكز على معطيات العلم ، وبالتالى على تكوين عدد عديد جدا من الاختصاصيين ذوى التحصيل العلمى . ونحن نعرف انه يستحيل بناء الاشتراكية دون هذا . واذا ما أعدنا قراءة مؤلفات الاشتراكيين الذين راقبوا تطور الرأسمالية فى السنوات الخمسين الأخيرة وخلصوا المرة تلو المرة الى الاستنتاج بأن الاشتراكية آتية حتما ، لرأينا انهم أشاروا ، كلهم بلا استثناء ، الى أن الاشتراكية وحدها هى التى ستحرر العلم من قيوده البرجوازية ، من عبوديته للرأسمال ، من

استخذائه أمام مصالح الجشع الرأسمالى القذر . ان الاشتراكية وحدها هى التى ستتيح تطـوير الانتـاج الاجتماعى وتوزيع المنتجات تطويرا واسعا واخضاعهما فعلا لاعتبارات علمية تهدف الى تأمين أسهل حياة لجميع الشغيلة ، وتوفر لهم امكانية الرفاه . والاشتراكية وحـدها هى التى تستطيع أن تحقق هذا . ونحن نعرف انه لا بد لها أن تحققه ، وفى ادراك هذه الحقيقة تكمن كل صعوبة الماركسية وكل قوتها .

ينبغى لنا أن نحقق هذا بالاعتماد على العنـاصر المعـادية للاشتراكية ، لانه كلما تنامى الرأسمال ، شدد من نير البرجوازية ومن سحق العمال . وحين أصبحت السلطة فى أيدى البروليتاريا والفلاحين الفقراء ، حين تبتغى هذه السلطة مهمات تحظى بتأييد هذه الجماهير ، يتعين علينا أن نحقق هذه التحويلات الاشتراكية بمسـاعدة الاختصـاصيين البرجـوازيين ، بمسـاعدة هؤلاء الاختصاصيين الذين تربوا فى المجتمع البرجوازى ، ولم يعرفوا وسطا غيره ، ولا يمكنهم أن يتصوروا وسطا اجتماعيا غيره ؛ ولذا حتى حـين يكون هؤلاء القـوم صادقين ومخلصين كليا لمهمتهم ، حتى فى هذه الحـالة ، نجـدهم مفعمين بآلاف من الأوهام البرجوازية ، مرتبطين بآلاف الخيوط التى لا يلحظونها بالمجتمـع البرجوازى الذى يحتضر ويتفسخ والذى ، لهـذا السبب ، يبدى مقاومة ضارية .

ونحن لا يسـعنا أن نخفى عن أنفسـنا هذه المصاعب التى تعترض تحقيق مهمتنا . وحين استشهد بجميع الاشتراكيين الذين

كتبوا حول هذا الموضوع ، لا أستطيع أن أتذكر أى مؤلف أو أى رأى لاشتراكيين بارزين حول المجتمع الاشتراكى المقبل يشير الى الصعوبة العملية الملموسة التى ستواجهها الطبقة العاملة المتسلمة زمام السلطة ، حين تعتزم تحويل هذا التراث الهائل من الثقافة والمعارف والتكنيك ، الذى كدسته الرأسمالية والذى هو ضرورى ومحتم لنا تاريخيا ، تحويل كل هذا من اداة للرأسمالية الى اداة للاشتراكية . ان هذه المهمة لسهلة اذا ما اهتدينا بصيغة عامة ، بمعارضة مجردة ؛ ولكنها مهمة فى أقصى الصعوبة فى غمرة النضال ضد الرأسمالية التى لا تموت من ضربة واحدة والتى تبدى بالأحرى مقاومة تشتد ضراوة بقدر ما يقترب موتها . واذا كنا نلجأ فى هذا الميدان الى التجارب ، واذا كنا نصلح الأخطاء الجزئية مرارا وتكرارا ، فان هذا السلوك أمر لا مندوحة عنه حين لا نفلح دفعة واحدة ، فى هذا الميدان أو ذاك من ميادين الاقتصاد الوطنى ، فى تحويل الاختصاصيين من خدم للرأسمالية الى خدم ، الى مستشارين للجماهير الكادحة . واذا كنا لا نفلح فى هذه المهمة دفعة واحدة ، فلا يمكن لهذا الأمر أن يبعث فى نفوسنا أى شعور بالتشاؤم ، لأن المهمة التى نتوخاها لعلى مكان عالمى تاريخى من الصعوبة والأهمية . ونحن لا نغمض عيوننا على واقع انه يستحيل علينا وحدنا ، يستحيل على بلد واحد أن يحقق الثورة الاشتراكية كليا بقواه الخاصة ، حتى وان كان هذا البلد أقل تأخرا بكثير

مما هى عليه روسيا ، حتى وان كنا نعيش فى ظروف أيسر مما هى عليه بعد أربع سنوات من حرب لا سابق لها ، من حرب مؤلمة ، مضنية ، مدمرة . وكل من ينصرف عن الثورة الاشتراكية الجارية فى روسيا بحجة انه من الجلى أن القوى غير مناسبة للمهمة ، يشبه رجلا معلبا (٢٥) لا يرى أبعد من طرف أنفه ، ونسى انه ليس ثمة أى انعطاف تاريخى كبير الى حد ما خلا من جملة حالات من عدم مناسبة القوى . فالقوى تتعاظم فى معمعان النضال بالذات ، بقدر ما تتطور الثورة . وحين يسير بلد ما فى طريق التحويلات الجليلة ، فان مأثرة هذا البلد وحزب الطبقة العاملة التى انتصرت فيه ، انما هى اننا اقتربنا عن كثب وعمليا من المهمات التى كانت توضع حتى ذاك بصورة مجردة ، نظرية . ان هذه التجربة لن تنسى . ان هذه التجربة ، تجربة العمال الذين نراهم فى الوقت الحاضر متجمعين فى النقابات وفى المنظمات المحلية والذين ينكبون عمليا على تنظيم مجمل الانتاج على النطاق الوطنى ، ان هذه التجربة لا يمكن محوها ، مهما حدث ، مهما كانت مضنية تقلبات أحوال الثورة الروسية والثورة الاشتراكية العالمية . فقد دخلت فى التاريخ كسبا من مكاسب الاشتراكية ، وعلى هذه التجربة ستبنى الثورة العالمية المقبلة صرحها الاشتراكى .

وانى أسمح لنفسى بأن أشير الى مهمة أخرى ، قد تكون أصعب المهام ، ويعود الى المجلس الأعلى للاقتصاد الوطنى أمر

حلها عمليا . هذه المهمة هى مهمة طاعة العمل . ونحن ، اذ نتناول هذه المهمة ، يجب علينا ، والحق يقال ، أن نعترف ونشير بارتياح الى ان النقابات ، مع أهم منظماتها (اللجنة المركزية لنقابة عمال التعدين ، مجلس النقابات فى عامة روسيا) ، ان أكبر النقابات التى تضم ملايين الشغيلة هى التى بادرت وانكبت على تنفيذ هذه المهمة . والحال ان هذه المهمة هى مهمة عالمية تاريخية . ولفهمها يجب أن نصرف النظر عن الاخفاقات الجزئية الصغيرة ، عن المصاعب التى لا تصدق والتى تبدو مستعصية لا يمكن تذليلها اذا ما رأينا اليها على حدة . يجب أن نرى الى الامور من عل ونرى الى تعاقب نماذج الاقتصاد الاجتماعى فى التاريخ . فان وجهة النظر هذه وحدها هى التى تبين بوضوح جلال المهمة التى أخذناها على عاتقنا ، والأهمية الهائلة للواقع التالى ، وهو أن الممثل الأرقى للمجتمع ، بشخص الجماهير الكادحة والمستثمَرة ، هو الذى يأخذ هذه المرة على عاتقه ، وبمبادرة منه ، مهمة كانت حتى ذاك حفنة من الملاكين العقاريين ، فى روسيا القنانة ما قبل ١٨٦١ (٢٦) تحلها كليا وحدها وتعتبرها امتيازا لها ، ساعية الى تأمين الصلة والطاعة على نطاق البلاد بأسرها .

ونحن نعرف كيف كان الملاكون العقاريون الاقطاعيون يكونون هذه الطاعة : بالاضطهاد والتعسف والاهانة ، بنظام شاق يفرض على أغلبية الشعب آلاما لم يسمع بمثلها من قبل . تذكروا

كل هذا الانتقال من القنانة الى الاقتصاد البرجوازى . ان ما لاحظتموه ، مع انه لم تتوافر لمعظمكم امكانية ملاحظته ، وما عرفتم من أجيال أكثر قدما ، هو أن هذا الانتقال بعد ١٨٦١ الى الاقتصاد البرجوازى الجديد ، هذا الانتقال من الطاعة الاقطاعية القديمة ، طاعة العصا والدبوس ، طاعة أشد الاهانة والعنف جنونا ووقاحة وفظاظة بحق الانسان الى الطاعة البرجوازية ، طاعة الجوع ، طاعة ما يسمى حرية الاستخدام ، الطاعة التى كانت فى الواقع طاعة العبودية الرأسمالية ، هذا الانتقال بدا ، تاريخيا ، سهلا ، ذلك لأن الانسانية قد انتقلت من مستثمِر الى مستثمِر آخر ، لأن أقلية من الضوارى ومن مستثمِرى عمل الشعب أخلت المكان لأقلية أخرى من ضوار آخرين ومستثمرين آخرين لعمل الشعب ، لأن الملاكين العقاريين أخلوا هذا المكان للرأسماليين ، فعقبت أقلية أقلية أخرى ، وظلت الجماهير الغفيرة من الطبقات الكادحة والمستثمَرة مرهقة ، مسحوقة . وحتى هذه العملية ، أى حلول طاعة مستثمرين محل طاعة مستثمِرين آخرين ، كلفت سنوات من الجهود ، ان لم يكن عشرات السنين ؛ فقد تطلبت سنوات ، ان لم يكن عشرات السنين ، من عهد انتقالى كان فيه الملاكون العقاريون القدامى ، المتمسكون بنظام القنانة ، يعتقدون حقا وصدقا ان كل شىء بسبيل الهلاك ، وانه يستحيل ادارة الاقتصاد دون نظام القنانة ، عهد كان فيه رب العمل الرأسمالى

الجديد يصطدم بمصاعب عملية لدى كل خطوة وينفض يده من استثمارته ، عهد كانت فيه العلامة المادية ، أى أحد الأدلة الملموسة على مصاعب هذا الانتقال ، واقع أن روسيا كانت توصى حينذاك على الآلات فى الخارج ، بغية استخدام خيرة الآلات ، ولم يكن فى روسيا أى عامل ولا أى قائد يعرف كيف يستخدمها . وكان فى مستطاع المرء أن يرى فى جميع أنحاء روسيا خيرة الآلات واقفة لا تعمل ، لشدة صعوبة الانتقال من الطاعة القديمة ، طاعة القنانة ، الى الطاعة الجديدة ، الرأسمالية ، البرجوازية .

واذا رأيتم الى الامور على هذا النحو ، أيها الرفاق ، فانكم لن تؤخذوا بتضليل هؤلاء الناس ، هذه الطبقات ، هذه البرجوازية ، هؤلاء الأذناب للبرجوازية الذين تنحصر مهمتهم كلها فى زرع الذعر ، وبذر بذور الكآبة ، وغرس خمود الهمة كليا فى العمل كله ، واظهار هذا العمل عملا لا أمل فيه ، والذين يشيرون الى كل حالة خاصة من التفسخ وانعدام الطاعة ويتحدثون عن فشل الثورة ، كأنما قامت فى العالم يوما ، كأنما قامت فى التاريخ يوما ثورة واحدة كبيرة حقا دون تفسخ ، دون انتهاك للطاعة ، دون تجارب مضنية لا بد من المرور بها حين تصوغ الجماهير طاعة جديدة . وينبغى لنا أن لا ننسى اننا نواجه للمرة الأولى مرحلة تمهيدية من التاريخ ، يصوغ فيها فعلا ملايين الشغيلة والمستثمرين طاعة جديدة ، طاعة فى العمل ،

طاعة رفاقية ، طاعة سوفييتية . واننا لا نطمح الى احراز نجاحات سريعة فى هذا الميدان ، ولا نأمل بذلك . فاننا نعرف ان هـذا المسعى سيتطلب عهـدا تاريخيا كاملا . والعهـد التاريخى الذى دشناه ، هو عهد نهدم فيه طاعة المجتمـع الرأسمالى ، فى بلد لا يزال برجوازيا ، نهدمها ونفتخر بأن نرى جميع العمال الواعين وجميع الفلاحين الكادحين بلا استثناء يسهمون بجميع الوسائل فى عملية الهدم هذه ، ونرى فيه الجماهير تدرك بكل حـرية ، وبدافع من مبادرتها الذاتية ، انه يجب عليها ، لا بمـوجب أمر صادر من عل ، بل بموجب تجربتها الحياتية ، ان تستعيض عن هذه الطاعة القائمة على استثمار الشغيلة واستعبادهم ، بطاعة جديدة ، بطاعة العمل المشترك ، طاعة العمال والفلاحين الشغيلة المنظمين والموحدين فى عموم روسيا ، فى بلد يبلغ تعداد سكانه عشرات الملايين ومئات الملايين . وهذه المهمة عسيرة فى منتهى العسر ، ولكنها بالمقابل مهمة مثمرة ، لأننا حين ننفذها عمليا ، حينذاك فقط ، نكون قد دققنا المسمار الأخير فى نعش المجتمع الرأسمالى الذى ندفن . (تصفيق) .

صدرت محاضر صحفية فى ٢٧ ايار (مايو) ١٩١٨ فى جريدة «بتروغراد سكايا برافدا » ، العدد ١٠٨ (النشرة المسائيـة) ، وفى ٢٨ ايار (مايو) فى جريدة « البرافدا » ، العـدد ١٠٤ ، وفى جريدة « ازفيستيا اللجنة التنفيذية المركزية لعامة روسيا » ، العدد ١٠٦

■

المبادرة الكبرى

(مقتطفان)

■

ان ديكتاتورية البروليتاريا ــ كما سبق لى واشرت مرارا عديدة ، منها فى خطابى بتاريخ ١٢ آذار (مارس) فى جلسة سوفييت نواب بتروغراد ، لا تعنى فقط استعمال العنف ازاء المستثمرين ، بل انها لا تعنى أساسا العنف . ان الأساس الاقتصادى لهذا العنف الثورى ، ان ضمان حيويته ونجاحه ، هو ان البروليتاريا تمثل وتحقق ، بالقياس الى الرأسمالية ، النموذج الأعلى لتنظيم العمل فى المجتمع . ذلك هو جوهر المسألة . ومن هنا تنبع القوة ، من هنا ضمان انتصار الشيوعية التام المحتوم .

ان التنظيم الاقطاعى للعمل الاجتماعى كان يرتكز على طاعة العصا ، على الأمية والحد الأقصى من ارهاق الشغيلة ، الذين كانت تنهبهم وتستبد بهم حفنة من الملاكين العقاريين . وكان التنظيم الرأسمالى للعمل الاجتماعى يرتكز على طاعة

الجوع ؛ وكان السواد الأعظم من الشغيلة يظلون ، حتى فى أكثر الجمهوريات المتمدنة والديموقراطية تقدما ، ورغم كل التقدم الذى حققته الثقافة البرجوازية والديموقراطية البرجوازية ، جماهير مرعوبة وجاهلة من العبيد المأجورين أو الفلاحين المرهقين ، تنهبهم وتستبد بهم حفنة من الرأسماليين . أما التنظيم الشيوعى للعمل الاجتماعى ، الذى تشكل الاشتراكية الخطوة الأولى فى سبيله ، فانه يرتكز وسيرتكز أكثر فأكثر على طاعة واعية يتقبلها الشغيلة أنفسهم بملء حريتهم ، بعد ان يخلعوا نير الملاكين العقاريين والرأسماليين على السواء .

ان هذه الطاعة الجديدة لا تهبط من السماء ولا تنبثق عن التمنيات الطيبة ؛ انما تنبثق عن أوضاع الانتاج الرأسمالى الكبير المادية ، وعن هذه الأوضاع وحدها . وهى مستحيلة دون هذه الأوضاع . والحال ، ان حامل هذه الأوضاع المادية أو محققها ، انما هى طبقة تاريخية معينة كونتها الرأسمالية الكبيرة وثقفتها ، ونظمتها ، وعلمتها ، وشدت من لحمتها ، ومرّستها وقوت ساعدها . هذه الطبقة هى البروليتاريا .

ان ديكتاتورية البروليتاريا ، اذا فسرنا هذا التعبير اللاتينى العلمى ، التاريخى الفلسفى ، بلغة أسهل ، انما تعنى :

ان طبقة معينة ـ ، أى عمال المدن وبوجه عام ، عمال المعامل ، العمال الصناعيين ـ هى وحدها قادرة على قيادة كل جمهور

الشغيلة والمستثمرين فى النضال من أجل خلع نير الرأسمال ، وخلال عملية الخلع هذه ، وفى النضـــال من أجل الحفاظ على النصر وتوطيده ، وفى عمـــل خلق نظام اجتمـــاعى جـــديد ؛ اشتراكى ؛ فى كل النضال من أجل محو الطبقات محـــوا تاما . (ونلاحظ بين هـــلالين : ان التمييز العلمى بين الاشتـــراكية والشيوعية يقوم فقط فى كون الكلمة الأولى تعنى الدرجـــة الأولى من المجتمع الجديد المنبثق عن الرأسمالية ؛ وفى كون الكلمة الثانية تعنى الدرجة التالية ، العليا ، من هذا المجتمع .)

ان خطأ أممية « برن » ، أو الأمميـــة الصفراء (٢٧) ، هو ان زعمـــاءها لا يعتـــرفون الا قولا بالنضـــال الطبقى وبدور البروليتاريا القيادى ، انهم يخشـــون التفـــكير الى النهـــاية ، يخافون بالضبط هذا الاستنتاج المحتوم الذى يرعب البرجوازية أشد الرعب والذى لا يمكنها أبدا القبول به . انهم يخافون من الاعتراف بأن ديكتاتورية البروليتاريا هى أيضـــا مرحلة من مراحل النضال الطبقى الذى هو محتوم طالما لم تمح الطبقات ، والذى تتغير أشكاله ، وتشتد ضراوته وحدته ، ويغدو جـــد أصـــيل فى الأزمنة الأولى التى تلى اســـقاط الرأسمال . ان البروليتاريا لا تكف عن النضال الطبقى بعد الاســـتيلاء على السلطة السياسية ؛ انما تواصل النضـــال حتى محو الطبقات ، ولكن ، طبعا ، فى أحـــوال أخرى ، بشـــكل آخر ، بوســـائل أخرى .

وماذا يعنى « محو الطبقات » ؟ ان جميع الذين يقولون عن أنفسهم انهم اشتراكيون يقرون بهدف الاشتراكية النهائى هذا ، ولكن ليس الجميع ، بالطبع ، يفكرون بمعناه . ان كلمة طبقات تطلق على جماعات واسعة من الناس ، تمتاز بالمكان الذى تشغله فى نظام للانتاج الاجتماعى ، محدد تاريخيا ، بعلاقتها (التى يحددها ويكرسها القانون فى معظم الأحيان) بوسائل الانتاج ، بدورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، وبالتالى بطرق الحصول على الثروات الاجتماعية وبمقدار حصتها من هذه الثروات . ان الطبقات هى جماعات من الناس ، تستطيع احداها أن تستملك عمل جماعة أخرى بسبب الفرق فى المكان الذى تشغله فى نموذج معين من الاقتصاد الاجتماعى .

وواضح أنه ، من أجل محو الطبقات تماما ، لا يكفى اسقاط المستثمرين ، الملاكين العقاريين والرأسماليين ، لا يكفى الغاء ملكيتهم ، انما ينبغى أيضا الغاء كل ملكية خاصة لوسائل الانتاج ؛ ينبغى ازالة الفرق بين المدينة والريف كما ينبغى ازالة الفرق بين العمل اليدوى والعمل الفكرى . وانها لمهمة طويلة النفس . ولأجل القيام بها ، ينبغى تحقيق خطوة كبيرة الى الأمام فى تطوير القوى المنتجة ؛ ينبغى التغلب على مقاومة العديد من بقايا الانتاج الصغير (هذه المقاومة السلبية أحيانا ، العنيدة خاصة ، والتى يصعب التغلب عليها صعوبة) ؛ ينبغى

قهر القوة الهائلة الكامنة فى العادة والرتوب ، والمتعلقة بهذه البقايا .

ان القول بأن جميع « الشغيلة » أهل لهذه المهمة على قدم المساواة ، انما هو قول لا معنى له اطلاقا أو وهم من أوهام اشتراكى من قبل الطوفان ، من قبل ماركس . لأن هذه الأهلية لا تأتى من تلقاء نفسها ؛ انما تنبثق تاريخيا وتنبثق فقط من ظروف الانتاج الرأسمالى الكبير المادية . وفى بداية الطريق التى تقود من الرأسمالية الى الاشتراكية ، لا يملك هذه الأهلية الا البروليتاريا . فهى قادرة على القيام بالمهمة الجليلة الخطيرة ، الملقاة على عاتقها ، أولا لانها الطبقة الأقوى والأكثر تقدما فى المجتمعات المتمدنة ؛ ثانيا ، لانها تشكل أغلبية السكان فى البلدان الأكثر تطورا ؛ ثالثا ، لأن أغلبية السكان فى البلدان الرأسمالية المتأخرة ، مثل روسيا ، تتألف من انصاف بروليتاريين أى من أناس يعيشون ، بانتظام ، قسما من السنة كبروليتاريين ، ويسعون أبدا وراء معيشتهم ، مشتغلين ، الى حد ما ، اجراء فى المؤسسات الرأسمالية .

ان الذين يريدون ان يحلوا قضايا الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية بوساطة أفكار مطروقة حول الحرية والمساواة والديموقراطية ، بوجه عام ، ومساواة ديموقراطية العمل ، الخ .. (كما يفعل كاوتسكى ومارتوف وغيرهما من أبطال أممية برن الصفراء) ، انما يفضحون فقط طبيعتهم البرجوازية الصغيرة

وتفاهتهم وضيق افقهم ويتكشفون عن أناس ينساقون باستخذاء وراء البرجوازية ، من الناحية الفكرية . ان حل هذه القضية حلا صحيحا لا يمكن ان تعطيه سوى دراسة ملموسة للعلاقات الخاصة بين الطبقة الخاصة التى استولت على السلطة السياسية ، ونعنى بها البروليتاريا ، وبين كل الجماهير غير البروليتارية ، وكذلك انصاف البروليتاريين من السكان الكادحين ؛ وهذه العلاقات لا تتكون ضمن ظروف روعة فى الانسجام والتناسق ، ضمن ظروف « مثالية » ، بل ضمن ظروف واقعية ، ظروف مقاومة ضارية متعددة الوجوه من جانب البرجوازية .

ان الأغلبية الساحقة من السكان ــ وبالأحرى من السكان الكادحين ــ فى أى بلد رأسمالى كان ، بما فى ذلك روسيا ، قد عانت ألف مرة بنفسها وعرفت من تجربة القريبين منها نير الرأسمال ، ونهب الرأسمال ، وشتى أنواع الاهانة . وقد جاءت الحرب الامبريالية ، أى ذبح عشرة ملايين انسان لمجرد معرفة أى من الرأسمال الانجليزى أو الرأسمال الألمانى ينبغى أن تعود اليه الأولوية فى نهب العالم بأسره ، فزادت من تفاقم هذه المحن ووسعتها ، وعمقتها الى حد كبير جدا ، وحملت الناس على ادراك هذه المحن . ومن هنا كان هذا العطف المحتوم الذى تبديه الأغلبية الساحقة من السكان ، وبخاصة سواد الشغيلة ، ازاء البروليتاريا التى تخلع نير الرأسمال بشجاعة بطولية ، وبعزيمة ثورية راسخة ، وتسقط المستثمرين ، وتسحق

مقاومتهم ، وتشق ، بدمها ، سبيلا نحو انشاء مجتمع جديد ، لا مكان فيه للمستثمرين .

ومهما كانت كبيرة ومحتومة التـرددات والتراجعـات البرجوازية الصغيرة نحو « النظام » البرجـوازى من جانب الجمـاهير غير البروليتارية ونصف البروليتارية من السـكان الكادحين ، لكى تضع نفسها تحت « جناح » البرجوازية ، الا ان هذه الجماهير لا تستطيع الامتناع عن الاقـرار بنفـوذ البروليتاريا المعنوى والسياسى ، اذ أن البروليتاريا لا تسـقط المستثمرين وتسحق مقاومتهم وحسب ، بل تشيد أيضا علاقات اجتماعية جديدة ، أرقى ، وطاعة اجتماعية جديدة ، أرقى : هى طاعة الشغيلة الواعين المتحدين ، الذين لا يعرفون فوقهم أى نير ولا أية سلطة غير سلطة اتحادهم ، غير سلطة طليعتهم التى هى أكثر وعيا ، واقداما ، وتجانسا ، وثورية ، وثباتا .

ولأجل احراز النصر ، لأجل انشاء الاشتراكية وترسيخها ، ينبغى على البروليتاريا ان تقوم بمهمتين ليستا سوى واحدة : اولا ، ينبغى عليها ان تجتذب كل جمهور الشغيلة والمستثمرين بمثال البطولة المتفانية التى تبديها أثناء نضالها الثورى ضـد الرأسمال ، ان تجتذب هذا الجمـهور وتنظمه وتقـوده بغية اسقاط البرجوازية وسحق كل مقاومة من جانبها سحقا ، ثانيا ، ينبغى عليها أن تقود وراءها كل جمهور الشغيلة والمستثمَرين ، وكذلك كل الفئات البرجوازية الصغيرة ، فى طريق القيـام

بعمل جديد من البناء الاقتصادى ، بغية خلق علاقات اجتماعية جديدة ، وطاعة جديدة فى العمل ، وتنظيم جديد للعمل من شأنه ان ينسق آخر منجزات العلم والتكنيك الرأسمالى مع حشد جماهير الشغيلة الواعين المنصرفين الى خلق الانتاج الاشتراكى الكبير .

ان هذه المهمة الأخيرة هى اصعب من الأولى ، اذ لا يمكن أبدا ان تحلها بطولة اندفاع منفرد ، منعزل ؛ انها تتطلب بطولة القيام بعمل جماهيرى يومى تبلغ أعلى درجات الثبات والعناد والصعوبة . ولكن هذه المهمة هى أيضا أهم من الأولى ، لأن ينبوع أعمق ما يكون من العزيمة لأجل احراز الانتصارات على البرجوازية والضمان الوحيد لمتانة هذه الانتصارات ورسوخها ، لا يمكن ان يكون ، فى آخر تحليل ، سوى أسلوب جديد فى الانتاج الاجتماعى ، أرقى ، والاستعاضة عن الانتاج الرأسمالى والبرجوازى الصغير بالانتاج الاشتراكى الكبير ...

... ان انتاجية العمل ، انما هى ، فى آخر تحليل ، الشىء الأهم ، الجوهرى ، لانتصار النظام الاجتماعى الجديد . ان الرأسمالية قد خلقت انتاجية عمل لم تعرف فى عهد القنانة ، ويمكن التغلب نهائيا على الرأسمالية وسيتم التغلب عليها نهائيا ، لأن الاشتراكية تخلق انتاجية عمل جديدة ، ارفع بكثير . وانها لمهمة صعبة جدا وطويلة جدا ، غير انه قد بدىء بها . وهذا هو الأمر الجوهرى . فاذا كان عمال يعانون الجوع ، بعد ان عرفوا اربع

سنوات قاسية من الحرب الامبريالية ثم ثمانية عشر شهرا من الحرب الاهلية اشد واقسى ، قد استطاعوا ، فى موسكو الجائعة ، فى صيف ١٩١٩ ، ان يبدأوا هذا العمل الخطير الجليل ، فأية خطوات الى الأمام سنخطوها اذا ، بعد ما نحرز النصر فى الحرب الأهلية ونظفر بالسلام ؟

ان الشيوعية انما هى انتاجية عمل تفوق انتاجية العمل الرأسمالية ، ويقدمها عمال متطوعون ، واعون ، متشاركون ، يستغلون التكنيك الحديث . والسبوت الشيوعية ثمينة الى ما لا حد له ، بوصفها مطلع الشيوعية الفعلى ؛ والحال ، ذلك أمر نادر أقصى الندرة ، اذ اننا فى طور « لا نخطو فيه سوى الخطوات الأولى فى طريق الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية » (كما يقول برنامج حزبنا ، على حق) .

ان الشيوعية تبدأ حيث يتجلى حرص العمال البسطاء المفعم بالتفانى ونكران الذات والقادر على القيام بالعمل الشاق ، حرصهم على زيادة انتاجية العمل وحراسة كل بود من الحبوب ، من الفحم ، من الحديد ، وغير ذلك من المنتجات ، التى لا تعود الى الذين يشتغلون ، ولا الى « اقربائهم » ، بل الى « الابعدين » أى الى المجتمع بكليته ، الى العشرات والمئات من ملايين الناس المجتمعين اولا فى دولة اشتراكية واحدة ، ثم فى اتحاد الجمهوريات السوفييتية .

ان كارل ماركس يسخر فى كتابه « رأس المال » من فخفخة وابهة الميثاق البرجوازى الديموقراطى الكبير عن حريات الانسان وحقوقه ، يسخر من كل هذه الجمل والتعابير الطنانة عن الحرية والمساواة والاخوة ، بوجه عام ، التى تعمى بصائر البرجوازيين الصغار والتافهين الضيقى الأفق فى جميع البلدان ، بمن فيهم الأبطال الحاليون الخساس فى اممية برن الخسيسة . ومقابل هذه الاعلانات المفخمة عن الحقوق ، يعرض ماركس الطريقة البسيطة ، المتواضعة ، العملية ، اليومية ، التى تطرح بها البروليتاريا المسألة : تخفيض الدولة يوم العمل ، ذلك نموذج عن هذه الطريقة فى طرح المسألة . ان كل صحة ملاحظة ماركس وكل عمقها يبدوان لنا بوضوح وجلاء يتزايدان بقدر ما يتكشف محتوى الثورة البروليتارية . ان ما يميز « صيغ » الشيوعية الحقيقية عن التعابير الطنانة الملطفة ، المهيبة التى يستعملها كاوتسكى وأضرابه والمناشفة والاشتراكيون — الثوريون (٢٨) ، وكذلك « اخوتهم » الاعزاء فى برن ، هو كونها تعيد كل شىء الى شروط العمل . أقل من الثرثرة حول « ديموقراطية العمل » ، حول « الحرية والمساواة والاخوة » ، حول « سيادة الشعب » وهكذا دواليك : ان العامل الواعى والفلاح الواعى فى أيامنا يستشفان فى هذه الجمل الطنانة المفخمة تدجيل المثقف البرجوازى ، بنفس السهولة التى يحدد بها امرؤ محنك ، عركه الدهر ، من النظرة الأولى ، ودون ان

يخطىء ، صفات « ابن ذوات » من سيمائه « الجليـة » التى لا عيب فيها ومن مظهره الخارجى ، فيقـول : « بكل تأكيد ، هذا مختلس » .

أقل من الجمل الطنانة ، وأكثر من العمل البسيط اليومى ، وأكثر من الحرص على كل بود من الحبوب وعلى كل بود من الفحم ! أكثر من الحرص على هذا البود من الحبوب وعلى هذا البود من الفحم ، الضروريين للعامل الجـائع وللفـلاح الرث الثياب ، العـريان ، لكى يصـلا اليهما لا عن طريق المساومات التجـارية ، بالطرق الرأسمالية ، بل عن طريق عمـل الشغيلة البسطاء الواعى ، الطوعى ، البطولى ، الزاخر بالتفانى ونكران الذات ، كفعلة وعمال خط حديد موسكو ـ كازان مثلا .

ينبغى علينـا جميعا أن نقـر بأن بقـايا طـريقة المثقفين البرجوازيين الكلامية فى معالجة قضايا الثورة ، تتجلى فى كل لحظة وفى كل مكان ، حتى فى صفوفنا . ان صحافتنا ، مثلا ، لا تشنها حربا كافية على هذه البقايا العفنة من الماضى البرجوازى الديموقراطى وهى لا تساند كفـاية بذور الشيوعية الحقيقية ، هذه البذور البسيطة ، المتواضعة ، اليومية ، ولكنها الحيَّة .

لنأخذ وضع المرأة . ما من حزب ديموقراطى فى العـالم ، فى أية من أكثر الجمهوريات البرجوازية تقدما ، حقق طـوال عشرات السنين ، بهذا الصدد ، حتى جزءا من مئة ممَّا حققناه

نحن فى السنة الأولى بالذات من سلطتنا . اننا لم نترك ، بمعنى الكلمة الحقيقى ، أى حجر على حجر فى هذه القوانين السافلة حول عدم مساواة المرأة ، حول العقبات بوجه الطلاق ، حول الشكليات الخسيسة التى تلفه ، حول عدم الاعتراف بالأولاد الطبيعيين (غير الشرعيين) ، حول البحث عن آبائهم ، الخ . ، ـ هذه القوانين التى ما تزال بقاياها العديدة فى جميع البلدان المتمدنة ، لما فيه عار البرجوازية والرأسمالية . وان من حقنا ألف مرة أن نفتخر بما حققناه فى هذا المضمار . ولكن ، كلما كنَّسنا ونظَّفنا الأرض من القوانين والمؤسسات البرجوازية ، العتيقة ، كلما تبيَّن لنا بمزيد من الوضوح ان ما قمنا به من أعمال ليست سوى أعمال تمهيدية قبل البناء ، ولكنها ليست البناء بالذات .

ان المرأة ما تزال الرقيقة البيتية رغم جميع القوانين التى نصت على تحريرها ، اذ أن الأعمال المنزلية الصغيرة ما تزال تثقل كاهلها ، وتخنقها ، وتخبِّلها ، وتذلها ، اذ تقيدها بالمطبخ وغرفة الأولاد ، وتبدد جهودها فى عمل غير منتج بصورة فاضحة ، فى عمل حقير ، مثير للأعصاب ، مخبِّل ، مرهق . ان تحرر المرأة الحقيقى ، والشيوعية الحقيقية لا يبدآن الا حيث وحين يبدأ النضال الجماهيرى (بقيادة البروليتاريا ، سيِّدة السلطة) ضد هذا الاقتصاد المنزلى الصغير ، أو بالأحرى حيث وحين تبدأ اعادة تنظيمه بصورة مكثفة فى اقتصاد اشتراكى كبير .

ولكن ، أترانا ، فى الواقع ، نولى ما يكفى من الانتباه هذه القضية التى لا جدال فيها ، نظريا ، بالنسبة لكل شيوعى ؟ كلا ، بكل تأكيد . وهل نبدى ما يكفى من العناية ببذور الشيوعية التى تتجلى فى هذا الميدان منذ الآن ؟ مرة أخرى ، كلا وكلا . المطاعم العامة ، دور الحضانة ، رياض الأطفال ، تلك هى نماذج هذه البذور ، تلك هى الوسائل البسيطة ، العادية ، التى لا تنطوى على أى فخامة ، وأبهة ، واحتفال ، التى من شأنها ، بالفعل ، أن تحرر المرأة ، أن تخفض وتمحو بالفعل عدم مساواتها مع الرجل ، فيما يتعلق بدورها فى الانتاج الاجتماعى والحياة العامة . ان هذه الوسائل ليست بجديدة ؛ فقد خلقتها الرأسمالية الكبيرة (كما خلقت ، بوجه عام ، جميع المقدمات المادية للاشتراكية) . ولكن هذه الوسائل كانت ، أولا ، فى ظل الرأسمالية ، شيئا نادرا ؛ وكانت ، ثانيا ـ ، وهو أمر هام على الأخص ـ اما مشروعات تجارية ، مع أسوأ مظاهر المضاربة ، والاثراء والكذب ، والغش ، واما « ضربا من بهلوانيات الاحسان البرجوازى » ، الذى كانت نخبة العمال تكرهه وتحتقره بحق .

ولا سبيل الى الريب فى أن هذه المؤسسات قد تكاثرت عندنا وان طابعها بدأ يتغير . ولا سبيل الى الريب فى أن ثمة بين العاملات والفلاحات عددا من المنظمات الموهوبات أكبر بكثير مما نعرف ، ومن يعرفن كيف ينظمن الامور عمليا ، بشكل

يشترك فيهـا عدد كبير من الشغيلة وعدد أكبر من المنتفعين ، دون هذا الفيض من الجمـل والتعابير ، والتشغـل الزائف ، والمشاحنات ، والثرثرات حول البرامج ، والمناهج ، الخ ، . التى « يتصف » بهـا « المثقفون » المغرورون دائما بأنفسهـم الى ما لا حد له ، أو « الشيوعيون » المبكرون . بيد اننا لا نعتنى كما ينبغى بهذه البذور الجديدة .

انظروا الى البرجوازية . فلكم تعرف كيف تقوم بالدعاية لما هو مفيد لها ! ولكم تكال المدائح فى ملايين النسخ من صحف الرأسـماليين ، للمؤسسات « النموذجيـة » بنظرهم ؛ ولكم يعـرفون كيف يتصرفون لكى يجعلوا المؤسسات البرجـوازية « النموذجية » موضع الاعتزاز القومى ! ان صحافتنا لا تهتم أبدا ، أو تقريبا ، بأن تصف خير المطاعم أو دور الحضانة ، لكى يؤدى الحاحها اليومى الى تحول بعضها الى مؤسسات نموذجية ، بأن تطريها وتمدحها ، بأن توضح بكثير من التفاصيل أى توفير فى الجهد البشرى ، أية تسهيلات للمنتفعين منها ، أى توفير فى المنتجات ، أى تحرر من العبودية المنزلية للمرأة ، أى تحسن فى الظروف الصحية ، يمكن الحصول عليها بعمل شيوعى مثالى ، وتلك نتائج يمـكن الحصول عليهـا وافادة جميع الشغيلة بها والمجتمع كله .

انتاج نموذجى ، سبوت شيوعية نموذجية ، عناية واستقامة مثالية فى انتاج وتوزيع كل بود من الحبوب ؛ مطاعم نموذجية ،

نظافة مثالية فى هذا البيت أو ذاك من بيوت العمال ، فى هذا الحى أو ذاك ، ـ كلها أمور ينبغى لها أن تسترعى انتباه صحافتنا وتسترعى عنايتها ، وكذلك انتبـاه وعناية كل منظمة عمالية أو فلاحية ، وذلك عشر مرات أكثر من ذى قبل . انهـا كلها بذور الشيوعية ، والعناية بهـا هى واجبنا الأول نحن جميعا . ومهما بلغت خطورة وضعنا فى حقل التموين والانتاج ، فانه ما يزال من الصحيح مع ذلك ان تقدمنا على طول خط الجبهة خلال هذه الشهور الثمانية عشر من الحـكم البلشفى ، هو أمر لا جدال فيه : ان مخزون الحبوب قد ارتفع من ٣٠ مليون بود (من أول آب (أغسطس) ١٩١٧ الى أول آب ١٩١٨) الى ١٠٠ مليـون بود (من أول آب ١٩١٨ الى أول ايار (مـايو) ١٩١٩) ؛ وازدادت مزروعات الخضراوات ، وانخفض النقص فى الأراضى المزروعة حبـوبا ، وبدأت النقليـات بالسكة الحديدية تتحسن رغم المصاعب الهائلة التى نعانيها من جراء الوقود ، الخ ... فى هذا الوضع العام ، وبمسـاندة سلطة الدولة البروليتارية ، لن تذبل نبتات الشيوعية وتمـوت ؛ انما ستنمـو وتكبر وتصبح الشيوعية الكاملة .

صدر فى موسكو فى تموز (يوليو)
١٩١٩ بكراس على حدة عن دار
الدولة للطبع والنشر

■

الاقتصاد والسياسة فى عهد ديكتاتورية البروليتاريا

(مقتطف)

■

الاشتراكية انما هى محو الطبقات .

ولأجل محو الطبقات ، ينبغى ، أولا ، اسقاط الملاكين العقاريين والرأسماليين . هذا القسم من القضية حللناه ، ولكنه ليس سوى قسم ، كما انه ليس بالقسم الأصعب . فلأجل محو الطبقات ، ينبغى ، ثانيا ، محو الفرق بين العامل والفلاح ، ينبغى تحويل الجميع الى شغيلة . وهذه المهمة لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة . وانها لمهمة أصعب بما لا حد له ، وهى ، بالضرورة مهمة طويلة النفس . هذه القضية لا يمكن حلها باسقاط طبقة ما . هذه القضية لا يمكن حلها الا باعادة تنظيم كل الاقتصاد الاجتماعى ، الا بالانتقال من الاقتصاد البضاعى الصغير ، الفردى ، المنعزل ، الى الاقتصاد الاجتماعى الضخم . وهذا الانتقال هو ، بالضرورة ، طويل جدا . ان التدابير التشريعية

والادارية المتخذة بتسرّع وتهوّر لا تؤدى الا الى تأخير هـذا الانتقال والى عرقلته . وليس بوسعنا أن نعجل فى هذا الانتقال الا اذا أسدينا للفلاح مساعدة من شأنها أن تحسن كل التكنيك الزراعى الى حد كبير وان تصلحه برمته .

لأجل حل القسم الثانى من القضية ، وهو القسم الأصعب ، ينبغى على البروليتاريا ، بعد ما تغلبت على البرجوازية ، أن تتبع على الدوام الخطة الأساسية التالية من سياستها ازاء جماهير الفلاحين : ينبغى على البروليتاريا أن تميز ، ينبغى لها أن تعرف الفواصل ، بين الفلاح الشغيل والفلاح المالك ـ ، بين الفلاح الشغيل والفلاح التاجر ـ ، بين الفلاح الكادح والفلاح المضارب .

ففى هذا التمييز يقوم كل جوهر الاشتراكية .

فلا غرابة اذا كان الاشتراكيون بالقول ، والديموقراطيون البرجوازيون الصغار بالفعل (مارتوف وتشيرنوف وكاوتسكى وشركاؤهم أو اضرابهم) لا يدركون جوهر الاشتراكية هذا .

ان التمييز المشار اليه هنا هو صعب جدا لأن خصائص « الفلاح » ، مهما بلغت من التنوع والتناقض ، هى ، فى الواقع الحىّ ، كل واحد . غير أن التمييز ممكن مع ذلك ، بل انه ينجم بالضرورة عن ظروف الاقتصاد الفلاحى والحياة الفلاحية . فالفلاح الشغيل قد عانى طوال قرون عسف الملاكين العقاريين ، والرأسماليين ، والتجار ، والمضاربين ودولتهم ، بما فى ذلك

أكثر الجمهوريات البرجوازية ديموقراطية . وطوال قرون ، ربّى الفلاح الشغيل حقده وعداءه لهؤلاء الظالمين والمستثمرين ، وهذه « التربية » التى تغذّيها الحياة تجبر الفلاح على السعى وراء التحالف مع العامل ضد الرأسمالى ، ضد المضارب ، ضد التاجر . وفى الوقت نفسه ، نرى أن الوضع الاقتصادى ، وضع الاقتصاد البضاعى ، يجعل بالضرورة من الفلاح تاجرا ومضاربا (لا فى جميع الحالات ، بل فى الأكثرية الساحقة منها) .

ان الاحصاءات التى اوردناها آنفا تبين بجلاء الفرق بين الفلاح الشغيل والفلاح المضارب . فالفلاح الذى أقدم فى ١٩١٨ — ١٩١٩ على تسليم عمال المدن الجائعين ٤٠ مليون بود من الحبوب بأسعار ثابتة ، بأسعار الدولة ، — والذى سلم هذه الكمية من الحبوب الى هيئات الدولة رغم ما هى عليه هذه الهيئات من نواقص كانت حكومة العمال تعرفها تماما ولكن لم يكن بوسعها ازالتها فى بداية مرحلة الانتقال الى الاشتراكية — ، ان هذا الفلاح هو فلاح شغيل ، هو رفيق حقيقى للعامل الاشتراكى ، وآمن حليف له ، واخوه فى النضال ضد نير الرأسمال . ولكن الفلاح الذى باع سرا ٤٠ مليون بود من الحبوب بسعر يزيد عشر مرات عن سعر الدولة ، فاستغل بؤس عمال المدن وجوعهم ، وخدع الدولة ، وشدد وولد ، فى كل مكان ، الخداع والنهب والغش ، ان هذا الفلاح هو مضارب ، هو حليف الرأسمالى ، العدو الطبقى

للعامل ، هو مستثمِر . اذ أن امتلاك فوائض من الحبوب ، جمعت فى الأرض التى تملكها الدولة ، وبواسطة أدوات استهلك صنعها ، بهذه الصورة أو تلك ، لا كدح الفلاح وحسب ، بل كدح العامل أيضا ، الخ . ، ان امتلاك فوائض من الحبوب والمضاربة بها ، انما يعنيان استثمار العامل الجائع .

انكم تخرقون الحرية والمساواة والديموقراطية ، — يصرخون بنا من جميع الجهات ، مستندين الى عدم المساواة بين العامل والفلاح فى دستورنا والى حل الجمعية التأسيسية ، والى انتزاع فوائض الحبوب بالقوة ، الخ .. واننا لنجيب قائلين : اننا لم نر قط قبل اليوم دولة قامت بمثل هذه المنجزات من أجل محو اللامساواة الفعلية واللاحرية الفعلية اللتين طالما عانى منهما الفلاح الكادح طوال قرون . بيد اننا لن نعترف أبدا بالمساواة مع الفلاح المضارب ، كما اننا لا نقرّ « بالمساواة » بين المستثمِر والمستثمَر ، بين الشبعان والجائع ، ولا نقرّ « بحرية » الأول ، بأن ينهب الثانى . ومع اناس عالمين ومطلعين لا يريدون ادراك هذا الفرق ، سنسلك سلوكنا مع الحرس الأبيض ، رغم ان هؤلاء الناس يزعمون انهم ديموقراطيون واشتراكيون وأمميون ، وكاوتسكيون وتشيرنوفيون ومارتوفيون .

« بتروغرادسكايا برافدا » ،
العدد ٢٥٥ ، ٧ تشرين
الثانى (نوفمبر) ١٩١٩

■

تقرير عن السبوت الشيوعية فى المجلس العام لعامة مدينة موسكو للحزب الشيوعى (البلشفى) الروسى

٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٩

(مقتطف)

■

واذا تساءلنا ما تعنيه الشيوعية خلافا للاشـــتراكية ، فانه سيتعين علينا ان نقول ان الاشتراكية هى ذلك المجتمع الذى ينشأ من الرأسمالية مباشرة ، هو المظهر الأول للمجتمع الجديد . أما الشيوعية ، فهى مظهر أعلى للمجتمع ولا يمكنها ان تتطور الا متى ترسخت الاشتراكية تماما . ان الاشـــتراكية تفترض العمل بدون مساعدة الرأسماليين ، والعمل الاجتماعى فى ظل اصرم الحساب والرقابة والاشراف من جانب الطليعة المنظمة ، من جانب القسم الطليعى من الشغيلة ، هذا مع العلم أنه يجب تحديد مقياس العمل ومكافأته على السواء . ان هذا التحديد ضرورى لأن المجتمع الرأسمالى ترك لنا آثارا وعادات كالعمل بدون تناسق ، وعدم الثقة بالاقتصاد الاجتمـــاعى ، وعادات

المالك الصغير القديمة التى تسود فى جميع البلدان الفلاحية . كل هذا يعاكس بالفعل الاقتصاد الشيوعى . واننا نسمى بالشيوعية نظاما يعتاد فيه الناس اداء الواجبات الاجتماعية بدون أجهزة خاصة للقسر ، ويصبح فيه العمل المجانى فى الصالح العام ظاهرة شاملة . وغنى عن البيان ان يكون مفهوم « الشيوعية » هو بعيد للغاية من وجهة نظر أولئك الذين يخطون الخطوات الأولى لأجل النصر التام على الرأسمالية . ولهذا مهما كان تغيير اسم حزبنا صحيحا ، ومهما كان النفع الذى جلبه ضخما ، ومهما كان العمل المحقق الذى اكتسب أبعادا شاسعة كبيرا ، — لأن الأحزاب الشيوعية تتواجد الآن فى العالم كله ، ولأن الاممية الشيوعية ، رغم انه لم يمر بعد غير سنة على تأسيسها ، هى ، من وجهة نظر الحركة العمالية ، أقوى بما لا يقاس من الاممية القديمة المائتة ، الاممية الثانية ، — فان الحاصل ، اذا فسرنا تسمية « الحزب الشيوعى » بمعنى ان البناء الشيوعى يتحقق الآن ، سيكون تشويها فادحا للغاية وضررا عمليا يؤدى الى التباهى الفارغ تماما .

ولهذا تقتضى كلمة « الشيوعى » موقفا منها يتميز ببالغ الاحتراس ، ولهذا السبب اكتسبت السبوت الشيوعية قيمة كبيرة ، عندما أخذت تدخل قيد الممارسة ، لأن شيئا ما شيوعيا طفق يتجلى فقط فى هذه الظاهرة الصغيرة منتهى الصغر . فمن مصادرة أملاك الملاكين العقاريين والرأسماليين ، لم نحصل الا

على امكانية بناء الأشكال الأولية بالذات من الاشتراكية ، ولكن هذا لا يتضمن أى شيء شيوعى . واذا أخذنا اقتصادنا الحالى ، فاننا نرى فيه نبتات للاشتراكية لا تزال ضعيفة جـدا وسيطرة هائلة للأشكال الاقتصادية القديمة تتبدى اما فى هيمنة طريقة تسيير الاستثمارة الصغيرة ، واما فى المضاربة الأكثر وحشية والأشد انفلاتا . ولكن عندما يقول اخصامنا ، الديموقراطيون البرجوازيون الصغار ، المناشفة والاشتراكيون ـ الثوريون ، فى اعتراضاتهم علينا : لقد حطمتم الرأسمالية الكبيرة ، وعوضـا عنها تتضخم من جميع الجوانب رأسمالية مضـاربة ، مرابية ، فى منتهى السوء ، فاننا نجيبهم عن هذا : اذا كنتم قد تصورتهم ان فى وسعنا أن ننتقل رأسا من الرأسمالية الكبيرة الى الشيوعية فانكم لستم ثوريين ، بل اصلاحيون أو طوبويون .

ان الرأسمالية الكبيرة قد تقوضت بصورة جذرية فى كل مكان ، حتى فى البلدان التى لم تتم فيها بعد أى خطوات نحو الاشتراكية . ومن وجهة النظر هذه ، كان كل هذا الانتقاد ، كل هذه الاعتراضات التى يدلى بها اخصامنا ضدنا ، غير جـدية على الاطلاق . ومن الطبيعى ، بعد تحطيم الرأسمالية الكبيرة ، أن تأخذ فى الظهور مكانها نبتات رأسمالية جديدة ، صغيرة ، مضاربة . ونحن نعيش مرحلة نضال مسعور ضد بقايا الرأسمالية الكبيرة التى اندفعت الى شتى صفوف المضاربة الصغيرة حيث من الأصعب القبض عليها وحيث تتخذ شكل التجارة الأشـد سوءا والأقل تنظيما .

ان النضال الذى أصبح اضرى بكثير فى زمن الحرب قد استتبع أفظع مظاهر المضاربة وحشية ، ولا سيما حيث الرأسمالية كانت منظمة على صعيد أكبر ، ولذا كان من الخطأ تماما تصور الانتقال الثورى بصورة أخرى . ذلك هو الحال من وجهة نظر الاقتصاد الحالى . واذا تساءلنا ما يمثله النظام الاقتصادى الراهن فى روسيا السوفييتية ، فانه سيتعين علينا أن نقول انه ارساء لأسس الاشتراكية فى الانتاج الكبير ، وتحويل للاقتصاد الرأسمالى القديم فى وجه مقاومة ضارية من جانب الرأسمالية تتجلى بملايين وملايين الأشكال . ان بلدان أوروبا الغربية التى خرجت من الحرب متضررة بقدر ما تضررت بلادنا ، كالنمسا مثلا ، لا تختلف عنا الا بأمر واحد ، هو ان تفسخ الرأسمالية هذا ، وهذه المضاربة تتجليان هناك بمزيد من القوة ، وانه لا وجود هناك لنبتات البناء الاشتراكى ، لما يبدى مقاومة فى وجه الرأسمالية . ولكن لا يوجد بعد أى شىء شيوعى فى بائنا الاقتصادى . فان « الشيوعى » لن يبدأ الا متى ظهرت السبوت الشيوعية ، أى متى ظهر عمل الأفراد المجانى ، الذى لم تضع معدلاته أى سلطة ، أى دولة ، فى الصالح العام على نطاق واسع . وهذا ليس مساعدة الجار التى كانت موجودة فى الريف على الدوام ، بل عمل قائم من أجل تلبية حاجات الدولة ، ومنظم على نطاق واسع ، ومجانى . ولهذا يكون من الأصح اذا طبقنا كلمة « الشيوعى » ، لا على اسم حزبنا وحسب ، بل

أيضا وبوجه الحصر على تلك الظاهرات الاقتصادية التى تحقق فى حياتنا ما هو شيوعى بالفعل . واذا كان فى نظام روسيا الحالى شيء ما شيوعى ، فهو السبوت الشيوعية فقط ؛ أما الباقى ، فليس غير النضال ضد الرأسمالية من أجل توطيد الاشتراكية ، التى لا بد ان تنشأ منها ، بعد انتصارها التام ، تلك الشيوعية بالذات التى نراقبها فى السبوت الشيوعية ، لا فى الكتب بل فى الواقع الحى .

نشر تقرير موجز فى جريدة « ازفيستيا اللجنة التنفيذية المركزية لعامة روسيا » ، ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٩ ، العدد ٢٨٧

من تدمير النمط المزمن

الى ابداع النمط الجديد

جريدتنا مخصصة لمسألة العمل الشيوعى .

انها أهم مسألة فى قضية البناء الاشتراكى . فينبغى قبل كل شيء ان ندرك جيدا انه لم يمكن طرحها عمليا الا بعد ظفر البروليتاريا بالسلطة السياسية ، الا بعد مصادرة املاك الملاكين العقاريين والرأسماليين ، الا بعد الانتصارات الحاسمة التى أحرزتها البروليتاريا ، الظافرة بالسلطة ، على المستثمرين الذين أبدوا مقاومة مستميتة ، ونظموا انتفاضات ضد الثورة ، والحرب الأهلية .

فى مطلع ١٩١٨ ، بدا أن هذه اللحظة قد أتت ، وقد أتت فعلا بعد الحملة العسكرية التى شنتها الامبريالية الالمانية على روسيا (شباط ــ فبراير ١٩١٨) . ولكن هذه اللحظة كانت من القصر ، والموجة الجديدة الأقوى من الانتفاضات والغزوات ضد الثورة تدفقت على درجة من السرعة ، بحيث أنه استحال

على سلطة السوفييتات ان تولى قضايا البنـاء السلمى انتباها متصلا الى حد ما .

لقد عشنا سنتين من المصاعب التى لم يسـمع بمثلها من قبـل ، التى لا تصـدق ، سنتين من المجـاعة ، والحرمـان ، والكوارث ، ولكننا عشنا أيضا سنتين من انتصارات لا سابق لها احرزها الجيش الأحمر على جحافل الرجعيـة الرأسـمالية العالمية .

ان لدينا الآن احتمالات جدية للحصول على صلح اثبت ، وأطول (هذا اذا لم يحمل الرأسماليون الفرنسيون بولونيا على محاربتنا) .

فى هاتين السنتين من البناء عـلى اسس الاشـتراكية ، اكتسبنا بعض التجربة . ولهذا كان فى مستطاعنا ومن واجبنا ان نطرح جبهيا مسألة العمل الشيوعى ، — ولكنه من الأصح القول : العمل الاشتراكى ، لأنه ليس المقصود الآن الدرجـة العليا ، بل الدرجة الدنيا ، الدرجة الأولى من تطـور النمط الاجتماعى الجديد الذى يولد من الرأسمالية .

ان العمـل الشيوعى ، بأضيق معنى الكلمة ، بأدقه ، انما هو العمل المبذول مجانا فى صالح المجتمع ، العمل الذى لا يبذل بوصفه فريضة معينة ولا للحصول على الحق فى بعض المنتجات ، ولا وفق معدلات قانونية معينة سلفا ؛ انما هو عمل طـوعى مبذول خارج كل معدل ، دون توقع أى مكافأة ، دون الاتفاق

على مكافأة ، عمل مقرون بعادة العمل من أجل الجماعة وبالشعور (الذى غدا عادة) بضرورة العمل فى صالح الجماعة ، ــ عمل يستجيب لحاجة من حاجات الجسم السليم .

وبديهى للجميع اننا ، ـ أى مجتمعنا ، نمطنا الاجتماعى ، ـ لا نزال بعيدين ، بعيدين جدا عن تطبيق هذا العمل تطبيقا واسعا ، جماهيريا فعلا .

ولكن مجرد واقع ان المسألة قد طرحت ، وانها طرحت فى آن واحد من جانب كل البروليتاريا المتقدمة (الحزب الشيوعى والنقابات) ومن جانب سلطة الدولة ، يشكل خطوة الى الأمام فى هذا السبيل .

لبلوغ الكثير ، يجب البدء بالقليل .

ولكنه ، من جهة أخرى ، بعد « الكثير » ، بعد انقلاب سياسى أطاح بالملكية الرأسمالية ونقل السلطة الى البروليتاريا ، لا يمكن البدء ببناء الحياة الاقتصادية على أساس جديد الا بالقليل .

السبوت الشيوعية ، جيوش العمل ، خدمة العمل الالزامية ، تلك هى ، باشكال مختلفة ، تطبيق العمل الاشتراكى والشيوعى فى النشاط الفعلى .

وهذا التطبيق لا يزال تشوبه جملة من النواقص . ولكن الناس العاجزين اطلاقا عن التفكير ، وبالاحرى المدافعين عن

الرأسمالية ، هم وحدهم الذين يكتفون بالضحك (أو بالغضب) من ذلك .

فالعيوب والاخطاء والنواقص محتمة لا مناص منها فى مهمة جديدة ، شاقة ، كبيرة كهذه . وان من يخشى مصاعب البناء الاشتراكى ، من يدع الخوف يتسرب الى نفسه بسبب من هذه المصاعب ، من يقع فى لجة اليأس أو فى تشوش حقير ، ان هذا ليس اشتراكيا .

ان انشاء طاعة جديدة فى العمل ، واشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية بين الناس ، اشكال وأساليب جديدة لاجتذاب الناس الى العمل ، انما هو مهمة تتطلب سنوات طويلة ، عشرات السنين .

مهمة من انبل المهام ، وأوفرها ثمارا .

وسعادتنا ، اننا ، بعد ان اسقطنا البرجوازية وحطمنا مقاومتها ، قد استطعنا أن نستولى على الميدان الذى أصبحت هذه المهمة ممكنة فيه .

وسننكب على هذه المهمة بأقصى العزيمة . ان الثبات ، والمثابرة ، والاستعداد والتصميم ، والقدرة على التجربة مئة مرة والاصلاح مئة مرة وبلوغ الهدف بأى ثمن كان ، ـ ان هذه الصفات ، انما ربتها البروليتاريا فى نفسها فى بحر السنوات العشر والخمس عشرة والعشرين التى سبقت ثورة اكتوبر ؛ وقد

ربتها فى بحر السنتين اللتين عقبتا هذه الثورة ، متحملة حرمانات لم يسمع بمثلها من قبل ، كالجوع ، والخراب ، والكوارث . ان هذه الصفات فى البروليتاريا هى ضمانة انتصارها .

٨ نيسان (ابريل) ١٩٢٠

« السبت الشيوعى » ؛ ١١
نيسان (ابريل) ١٩٢٠

■

من السبت الشيوعى الاول على سكة حديد موسكو ـ كازان الى السبت الشيوعى لعامة روسيا ـ سبت ايار

■

المسافة المشار اليها فى العنوان استغرقت سنة . وانها لمسافة كبيرة جدا . ومهما كانت سبوتنا الشيوعية لا تزال ضعيفة ، ومهما كانت كمية نواقص الترتيب والتنظيم والانضباط ، التى يكشفها السبت الشيوعى ، كل سبت ، عظيمة ، فان الرئيسى قد تحقق مع ذلك .. ان الكتلة الثقيلة الضخمة قد زحزحت من مكانها ، وهنا بالذات يكمن جوهر القضية .

نحن لا نخدع أنفسنا البتة بصدد ذلك القليل القليل الذى تحقق وذلك الكثير الكثير الذى ينبغى تحقيقه ، ولكن أعداء الكادحين ، أعداءهم الألداء ، أنصار البرجوازية الغيورين ، هم وحدهم القادرون على النظر الى السبت الشيوعى فى أول ايار نظرة ازدراء واحتقار ، وأحقر الناس الذين باعوا أنفسهم بلا مرد الى الرأسماليين هم وحدهم القادرون على التنديد باستغلال عيد

أول ايار العظيم لأجل القيام بمحاولة جماهيرية لتطبيق العمل الشيوعى .

بعد الاطاحة بالقياصرة والملاكين العقاريين والرأسماليين ، تنظف التربة للمرة الأولى فقط لأجل بناء الاشتراكية حقا وفعلا ، لأجل صياغة علاقة اجتماعية جديدة ، وطاعة جديدة فى العمل العام ، ونموذج تاريخى عالمى جديد للاقتصاد الوطنى كله (ومن ثم للاقتصاد العالمى أيضا) . ان هذا هو قضية تحويل الاخلاق نفسها التى دنستها وأفسدتها الملكية الخاصة اللعينة لوسائل الانتاج ، دنسها وأفسدها معها ذلك الجو من المشاكسة وعدم الثقة ، والعداوة ، والانقسام ، والدس المتبادل ، الذى يولده حتما ـ ويبعثه من جديد على الدوام ـ الاقتصاد المبعثر الصغير ، اقتصاد المالكين الخصوصيين فى ظل التبادل «الحر» بينهم . ان حرية التجارة ، حرية التبادل قد كانت ، طوال مئات السنين ، بالنسبة لملايين الناس ، أعظم وصايا الحكمة الاقتصادية ، قد كانت أرسخ عادة عند مئات ومئات الملايين من الناس . ان هذه الحرية كاذبة كليا ، وهى ستار لتغطية الخداع الرأسمالى والعنف الرأسمالى والاستثمار الرأسمالى مثلها مثل سائر «الحريات» التى أعلنتها وطبقتها البرجوازية ، من نوع « حرية العمل » (اقرأ : حرية الموت جوعا) والخ ..

ومع «حرية» المالك هذه فى ان يكون مالكا ، مع هذه «الحرية» فى استثمار العمل من قبل الرأسمال ، قطعنا ونقطع كل

صلة بلا عودة ، ونناضل ضدها بلا هوادة وبنكران ذات .

لتسقط العلاقات الاجتماعية القديمة ، والعلاقات الاقتصادية القديمة ، و «حرية» العمل (الخاضع للرأسمال) القديمة ، والقوانين القديمة ، والعادات القديمة !

فلنبن مجتمعا جديدا !

نحن لم ترهبنا الهزائم فى سياق الحرب الثورية العظيمة ضد القيصرية ، ضد البرجوازية ، ضد الدول الامبريالية الكلية الجبروت .

نحن لن ترهبنا المصاعب الهائلة والاخطاء التى لا ندحة عنها فى بداية قضية بمنتهى الصعوبة ، لأن قضية تحويل جميع عادات العمل وجميع الاخلاق قضية عقود من السنين . ونحن نعد بعضنا بعضا وعدا قاطعا ومهيبا بأننا مستعدون لكل تضحية ، بأننا سنصمد فى هذا النضال الأشق ، ــ النضال ضد قوة العادة ، ــ بأننا سنبذل جهدنا سنوات وعقودا من السنين بمثابرة وبلا كلل . اننا سنبذل جهدنا لكى نستأصل القاعدة اللعينة القائلة : « كل لنفسه ، والله للجميع » ، عادة اعتبار العمل مجرد فرض وواجب ، وعادة اعتبار العمل المدفوع الاجر حسب معدل معين هو وحده عملا شرعيا . اننا سنبذل جهدنا لكى نغرس فى ادراك الجماهير ، فى عاداتها ، فى سلوكها اليومى ، القاعدة القائلة : « الجميع للفرد والفرد للجميع » ، القاعدة القائلة :

« من كل حسب طاقته ، ولكل حسب حاجته » ، لكى نطبق تدريجيا ، ولكن بدأب ، الانضباط الشيوعى والعمل الشيوعى .

لقد زحزحنا كتلة ثقيلة ولا أثقل ، كتلة الخمول والجهل والعناد فى الذود عن عادات « حرية التجارة » و « حرية » بيع وشراء قوة عمل الانسان ، ككل بضاعة اخرى . ولقد بدأنا نهز وندمر أشد الاوهام رسوخا ، وأكثر العادات صلابة وقدما وتحجرا . ان سبوتنا الشيوعية قد خطت فى سنة واحدة خطوة هائلة الى أمام . وهى لا تزال ضعيفة للغاية . وهذا لا يرهبنا . فقد رأينا كيف اشتد ساعد السلطة السوفييتية « الضعيفة للغاية » أمام أبصارنا ، وبفضل جهودنا ، وأخذت تتحول الى قوة عالمية جبارة للغاية . ولسوف نبذل جهدنا سنوات وعقودا من السنين لتطبيق السبوت الشيوعية ، لتطويرها ونشرها وتحسينها وادخالها فى الاخلاق . ولسوف نتوصل الى انتصار العمل الشيوعى !

« بييرفومايسكى سوبوتنيك »
(« سبت أول ايار ») ،
٢ ايار (مايو) ١٩٢٠

■

حول التعاون

■

١

يخيل لى اننا لا نولى التعاون اهتماما كافيا . ومن المشكوك فيه ان الجميع يدركون ان التعاون يكتسب عندنا اهمية استثنائية تماما ، وذلك منذ ثورة اكتوبر وبصورة مستقلة عن السياسة الاقتصادية الجديدة (٢٩) (بل بالعكس ، ينبغى القول بهذا الصدد : بفضل السياسة الاقتصادية الجديدة على وجه الضبط) ان احلام التعاونيين القدماء تنطوى على كثير من الخيال . وهى سخيفة فى كثير من الاحيان لأنها طوبوية . ولكن ، ما هو وجه الطوبوية فيها ؟ ذلك ان الناس لا يفهمون المغزى الاساسى ، الجوهرى ، للنضال السياسى الذى تقوم به الطبقة العاملة من أجل دك سيطرة المستثمرين . وقد تحقق هذا الهدف فى بلادنا اليوم ، والعديد من الاشياء الخيالية ، بل الرومانطيقية ، بل المبتذلة ، التى كانت تنطوى عليها أحلام التعاونيين القدماء تغدو واقعا مجردا من كل تمويه وتزيين .

وبالفعل ، لما كانت الطبقة العاملة تمارس سلطة الدولة فى بلادنا ، وكانت سلطة الدولة هذه تضع يدها على جميع وسائل الانتاج ، فلا يبقى لنا عمليا سوى اشاعة التعاونيات بين السكان . وعندما ينضم الحد الاقصى من السكان الى التعاونيات ، تتحقق من تلقاء نفسها ، تلك الاشتراكية التى كانت تثير فيما مضى السخريات المشروعة ، والبسمات ، وازدراء الناس المقتنعين على حق بضرورة النضال الطبقى ، بضرورة النضال فى سبيل السلطة السياسية ، الخ .. ولكن ليس جميع الرفاق يدركون الاهمية البالغة ، التى لا حد لها ، التى تكتسبها اليوم بالنسبة لنا اشاعة التعاونيات فى روسيا . فبواسطة السياسة الاقتصادية الجديدة ، قمنا بتنازل للفلاح بوصفه تاجرا ، ولمبدأ التجارة الخاصة ؛ ومن هنا بالضبط (على عكس ما يعتقد بعضهم) اهمية التعاون الهائلة . وكل ما ينبغى لنا ، من حيث جوهر الامر ، فى ظل سيادة السياسة الاقتصادية الجديدة ، هو اشاعة التعاونيات بين السكان الروس بصورة واسعة وعميقة الى حد كاف ؛ لأننا وجدنا اليوم الدرجة اللازمة لتنسيق المصلحة الخاصة ، المصلحة التجارية الخاصة ، مع قيام الدولة بالتثبت من هذه المصلحة وبمراقبتها ، لاننا وجدنا اليوم درجة اخضاع هذه المصلحة الخاصة للمصلحة العامة ، الأمر الذى كان فيما مضى حجر عثرة امام الكثيرين والكثيرين من الاشتراكيين . وبالفعل ، هناك سلطة الدولة على جميع وسائل الانتاج الكبيرة ، وسلطة الدولة فى أيدى البروليتاريا ، وتحالف هذه البروليتاريا مع الملايين والملايين من

صغار الفلاحين ومن الفلاحين الصغار جدا ، وتأمين قيادة الفلاحين من قبل هذه البروليتاريا ، الخ .. أليس ذلك كل ما ينبغى لكى نبنى بواسطة التعاون ، وبواسطة التعاون وحده ، الذى كنا نقف منه سابقا موقفنا من شىء تجارى ، والذى لا يزال يحق لنا ، من بعض الوجوه ، ان نقف منه الموقف نفسه كذلك اليوم ايضا ، فى عهد السياسة الاقتصادية الجديدة ، ـ أليس ذلك كل ما هو ضرورى لكى نبنى المجتمع الاشتراكى الكامل ؟ ان ذلك ليس بعد بناء المجتمع الاشتراكى ، ولكنه كل ما هو ضرورى وكاف لبنائه .

وهذا بالذات ما يستصغر من شأنه الكثيرون من مناضلينا العمليين . انهم ينظرون الى التعاون عندنا نظرة ازدراء ، ولا يدركون الاهمية الاستثنائية التى يرتديها ، أولا ، من الناحية المبدئية (الدولة تملك وسائل الانتاج) ، وثانيا ، من ناحية الامكانيات التى يوفرها لنا لأجل الانتقال الى وضع جديد بالسبيل الأبسط ، الأسهل ، والأقرب الى متناول الفلاح .

وذلك هو ، مرة أخرى ، الأمر الجوهرى . أن تتخيل جميع انواع المشاريع لتأليف جمعيات عمالية بقصد بناء الاشتراكية ، شىء ؛ وان تتعلم بناء هذه الاشتراكية عمليا ، بصورة يتمكن معها كل فلاح صغير من الاشتراك فى هذا العمل البنائى ، شىء آخر . الى هذه المرحلة وصلنا اليوم . ومن المؤكد اننا نستغل الآن هذه المرحلة التى بلغناها ، استغلالا غير كاف الى حد كبير .

حين انتقلنا الى السياسة الاقتصادية الجديدة ، سلكنا طريق المبالغة ، وليس ذلك بمعنى اننا أفسحنا مجالا رحبا جدا أمام مبدأ الصناعة الحرة ، والتجارة الحرة ، بل بمعنى اننا نسينا التعاون ، واننا نستصغر من شأنه اليوم ، وأننا بدأنا ننسى اهمية التعاون الهائلة ، من وجهتى النظر المشار اليهما آنفا .

والآن ، أود ان اتحدث مع القارىء عما يمكن وعما يجب القيام به عمليا وفورا ، استنادا الى هذا المبدأ « التعاونى » . بأية وسائل يمكن ويجب ، منذ الآن ، تطوير هذا المبدأ « التعاونى » ، بصورة يدرك معها كل امرىء بوضوح اهمية هذا المبدأ الاشتراكية ؟

من الناحية السياسية ، ينبغى العمل بصورة لا تفيد معها التعاونيات ، بوجه عام وعلى الدوام ، من بعض التسهيلات وحسب ، بل تكون معها ايضا هذه التسهيلات مادية صرف (معدل الفائدة التى تتقاضاها المصارف ، الخ .) . ينبغى على الدولة أن تسلتف التعاونيات مبالغ تتجاوز ، بعض الشىء على الأقل ، الاموال التى تسلفها للمشروعات الخاصة ، حتى ولو كانت من مشروعات الصناعة الثقيلة ، الخ ..

لا يظهر أى نظام اجتماعى للوجود الا بتأييد مالى من طبقة معينة . ولا حاجة الى التذكير بما كلفته ولادة الرأسمالية « الحرة » من مئات ومئات الملايين من الروبلات . فينبغى لنا اليوم ان نفهم وان نضع موضع التطبيق هذه الحقيقة وهى ان النظام الاجتماعى

الذى يجب علينا ان ندعمه فى الوقت الحاضر اكثر من المعتاد ، هو فى الوقت الحاضر النظام التعاونى . ولكن يجب ان ندعمه بمعنى الكلمة الحقيقى ، وذلك يعنى انه لا يكفى ان نفهم هذا التأييد كتأييد لكل نشاط تعاونى ، بل يجب ان نفهم هذا التأييد على انه تأييد لنشاط تعاونى تشترك فيه اشتراكا حقيقيا جماهير السكان الحقيقية . ان منح مكافأة للفلاح الذى يشترك فى النشاط التعاونى ، انما هو شكل صحيح اطلاقا . ولكن ان نتثبت من هذا الاشتراك ، ودرجة فائدته ، ان نرى الى أى حد تم عن ادراك ، فتلك عقدة المسألة . فعندما يصل تعاونى ما الى احدى القرى ليفتتح فيها دكانة تعاونية صغيرة ، فان السكان ، اذا تكلمنا بدقة ، لا يشتركون ابدا فى تأسيس هذا المشروع . ولكنهم ، بدافع مصلحتهم الخاصة ، سيسعون الى الاشتراك فيه بأسرع ما يمكن .

ولهذه المسألة وجه آخر ايضا . فمن وجهة نظر الأوروبى «المتمدن» (الذى يعرف على الاقل ، مبادىء القراءة والكتابة) ، يترتب علينا بذل القليل من الجهد لكى يشترك جميع السكان فى عمليات التعاونيات ولكى يكون هذا الاشتراك نشيطا لا خاملا . وبتعبير أوضح ، يترتب علينا «فقط» ان نجعل السكان فى بلادنا «متمدنين» الى حد ان يدركوا جميع المنافع التى يوفرها تعميم الاشتراك فى التعاونيات ، وان ينظموا هذا الاشتراك على خير وجه . «فقط» هذا . هنا زبدة الحكمة . هذا كل ما يقتضى لنا

من أجل الانتقال الى الاشتراكية . ولكن هذا الـ «فقط» يتطلب ثورة بأكملها ومرحلة من التطور الثقافى لدى جماهير السكان بكليتها . ولهذا ينبغى لنا ان نلجأ أقل ما يمكن الى الحذلقة والابهام . ومن هذه الناحية ، تكون السياسة الاقتصادية الجديدة خطوة الى امام بمعنى انها تتكيف بالنسبة لمستوى الفلاح العادى تماما ، ولا تطلب منه شيئا يفوق طاقته ؛ ولكن ، اذا اردنا ، عن طريق السياسة الاقتصادية الجديدة ، ان يتوصل مجموع السكان الى الاشتراك فى التعاونيات ، فينبغى لهذا الغرض مرحلة تاريخية كاملة . فاذا حالفنا التوفيق ، فاننا نتمكن من اجتياز هذه المرحلة فى مدى عشر سنوات أو عشرين سنة . ومع ذلك ، ستكون هذه المرحلة مرحلة تاريخية خاصة ، ودون هذه المرحلة التاريخية ، دون تعميم التعليم ، دون ادراك الامور ادراكا كافيا ، دون تعويد السكان الى حد كاف على استخدام الكتب ، دون أساس مادى لذلك ، دون بعض الضمانات ، مثلا ، ضد رداءة الموسم ، ضد المجاعة ، الخ . ، ــ بدون كل ذلك لن نبلغ هدفنا . وكل ما فى الامر الآن هو ان نعرف كيف نؤالف هذا الاندفاع الثورى ، هذه الحماسة الثورية التى سبق لنا ان أبديناها الى حد كاف والتى تكللت بالنجاح التام ، ــ ان نعرف كيف نؤالف هذه الحماسة الثورية (وهنا اكاد اقول) مع حنكة تاجر ذكى ومتعلم ، وذلك كاف تماما لتعاونى صالح . وانى اعنى بحنكة تاجر حنكة تاجر متمدن . هذا ما ينبغى ان يدركه جيدا الروس أو بالأحرى الفلاحون الذين يفكرون على النحو التالى :

طالما انه يتاجر ، فذلك يعنى ان لديه حنكة تاجر . هـذا تفكير خاطىء اطلاقا . اجل انه يتاجر ، ولكن ما يزال ثمة بون شاسع بين هذه المتاجرة وبين حنكة تاجر متمدن . انه يتاجر الآن على الطريقة الآسيوية . بينما ينبغى على التاجر الحقيقى ان يتاجر على الطريقة الأوروبية . والحال ، ثمة مرحلة كاملة تفصله عن هـذه الطريقة الاوروبية .

وانهى كلامى قائلا : ينبغى منح التعاون جملة من الامتيازات الاقتصادية والمالية والمصرفية ؛ على هذا ينبغى ان يقوم التأييد الذى توليه دولتنا الاشتراكية الى المبدأ الجديد لتنظيم السكان . ولكن ذلك لا يشكل سوى الخطوط العامة من المهمة ؛ اذ ما يزال يتعين علينا توضيح الناحية العملية من المهمة ووصفها بالتفصيل ، اى انه ما يزال يتعين علينا ايجاد شكل «المكافآت» (وكذلك الشروط التى ستمنح بها) التى سنعطيها لقاء العمل فى حقل التعاون ، الشكل الذى يتيح لنا تقديم ما يكفى من المساعدة للتعاونيات واعداد تعاونيين متمدنين . والحال ، ان نظام التعاونيين المتمدنين ، عندما يملك المجتمع وسائل الانتاج وتكون البروليتاريا قد تغلبت على البرجوازية بوصفها طبقة ، انما هو النظام الاشتراكى .

٤ كانون الثانى (يناير) ١٩٢٣ .

كلما تحدثت عن السياسة الاقتصادية الجديدة ، استشهدت بمقالى الذى كتبته عام ١٩١٨ عن رأسمالية الدولة . وقد اثار ذلك اكثر من مرة الشكوك عند بعض الرفاق الشبان . ولكن شكوكهم كانت تدور بوجه خاص حول مسائل سياسية مجردة .

كانوا يفكرون بأنه لا يجوز اطلاق اسم رأسمالية الدولة على نظام تكون فيه وسائل الانتاج ملكا للطبقة العاملة وتتسلم فيه هذه الطبقة العاملة زمام الحكم . ولكنهم لم يلاحظوا انى استعملت تعبير « رأسمالية الدولة » : أولا ، لأوضح الصلة التاريخية بين موقفنا الحالى وبين الموقف الذى وقفته فى جدالى مع الذين يطلق عليهم اسم الشيوعيين اليساريين (٣٠) ؛ ففى ذلك الحين ، بينت أيضا ان رأسمالية الدولة تفوق النظام الاقتصادى القائم فى بلادنا ؛ وكان المهم بنظرى ان ابسط الصلة المنطقية القائمة بين رأسمالية الدولة العادية ورأسمالية الدولة غير العادية ، بل غير العادية اطلاقا ، التى تحدثت عنها عندما عرضت للقارىء السياسة الاقتصادية الجديدة . ثانيا ، ان ما شغل بالى على الدوام ، انما هو الهدف العملى . والحال ، كان الهدف العملى من سياستنا الاقتصادية الجديدة ان تكون فى بلادنا امتيازات : وهذه الامتيازات كان من البديهى انها ستكون فى ظروفنا شكلا صرفا من رأسمالية الدولة . هكذا فهمت الآراء بصدد رأسمالية الدولة .

بيد ان هناك مظهرا آخر للقضية قد نكون فيه بحاجة الى اللجوء الى رأسمالية الدولة ، أو على الأقل ، الى مقارنة مع رأسمالية الدولة . واقصد بذلك مسألة التعاون .

من المؤكد ان التعاونيات فى ظروف دولة رأسمالية هى مؤسسات رأسمالية جماعية . ومن المؤكد كذلك اننا ، اذ نجمع ، فى واقعنا الاقتصادى الراهن ، بين المشروعات الرأسمالية الخاصة ، ـ ولكن فقط على الارض التى تخص المجتمع ، لا بشكل آخر ، وفقط تحت رقابة سلطة الدولة التى تعود للطبقة العاملة ، لا بشكل آخر ، ـ وبين المشروعات ذات الطراز الاشتراكى المنسجم (ان وسائل الانتاج تخص الدولة ، وكذلك الارض التى تقوم عليها المشروعة والمشروعة بمجملها) ، لا بد من أن توضع هنا مسألة طراز ثالث من مشروعات كانت ، من حيث الاهمية المبدئية ، لا تتمتع فيما مضى بالاستقلال واعنى بها المشروعات التعاونية . فى ظل الرأسمالية الخاصة ، تتميز المشروعات التعاونية عن المشروعات الرأسمالية كما تتميز المشروعات الجماعية عن المشروعات الخاصة . وفى ظل رأسمالية الدولة تتميز المشروعات التعاونية عن المشروعات الرأسمالية التابعة للدولة ، أولا ، من حيث انها مشروعات خاصة ، وثانيا ، من حيث انها مشروعات جماعية . وفى ظل نظامنا الحالى ، تتميز المشروعات التعاونية عن المشروعات الرأسمالية الخاصة ، من حيث انها مشروعات جماعية ، ولكنها لا تتميز عن المشروعات

الاشتراكية اذا كانت وسائل الانتاج ، والارض التى بنيت عليها هذه المشروعات ، تخص الدولة ، أى الطبقة العاملة .

تلك نقطة لا نحسب لها الحساب الكافى عندما نعالج أمر التعاون . واننا ننسى ان التعاون يرتدى عندنا اهمية استثنائية جدا بفضل الطابع الخاص الذى يتصف به نظامنا السياسى . فاذا طرحنا جانبا الامتيازات التى نقول عنها للمناسبة انها لم تبلغ حدا كبيرا من التطور فى بلادنا ، فان التعاون فى اوضاعنا الراهنة ، ينطبق فى غالب الاحيان على الاشتراكية تمام الانطباق .

وانى لأشرح ما قلت . اين وجه الخيال فى برامج قدماء التعاونيين ، ابتداء من روبرت اوين (٣١) ؟ ذلك ان هؤلاء القوم كانوا يحلمون بتحويل المجتمع المعاصر بصورة سلمية وبواسطة الاشتراكية ، دون ان يحسبوا حسابا لهذه المسألة الأساسية التى هى مسألة النضال الطبقى واستيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية ودك سيطرة طبقة المستثمرين . ولهذا نكون على حق حين نقول ان هذه الاشتراكية «التعاونية» لا تنطوى الا على كل طوبوى وعلى شىء رومانطيقى ، بل مبتذل ، اذ انها تحلم بتحويل الاعداء الطبقيين الى معاونين طبقيين ، والنضال الطبقى الى سلام طبقى (الى ما يسمى سلاما اهليا) بمجرد اشاعة التعاونيات بين السكان .

من المؤكد اننا على صواب ، من وجهة نظر المهمة الأساسية الموضوعة امام عصرنا ، لأنه يستحيل تحقيق الاشتراكية دون

نضال طبقى من اجل السلطة السياسية فى الدولة .

ولكن انظروا كيف تغيرت الاحوال الآن حين غدت سلطة الدولة بيد الطبقة العاملة ، وحين تم اسقاط سلطة المستثمرين السياسية ، وحين اصبحت جميع وسائل الانتاج بيد الطبقة العاملة (باستثناء وسائل الانتاج التى تعطيها دولة العمال بملء رضاها الى المستثمرين ، وذلك عن طريق الامتيازات ، ولفترة معينة من الزمن ، وببعض الشروط) .

فاليوم يحق لنا ان نقول ان مجرد تطور التعاون يعنى فى نظرنا تطور الاشتراكية بالذات (مع أخذ الاستثناء «الصغير» المشار اليه اعلاه بعين الاعتبار) . ومع ذلك يترتب علينا ان نقر أن كل وجهة نظرنا حول الاشتراكية قد تغيرت تغيرا جذريا . اما قوام هذا التغير الجذرى فهو التالى : فيما مضى كنا نوجه وكان ينبغى علينا أن نوجه محور النشاط نحو النضال السياسى ، والثورة ، والاستيلاء على السلطة ، الخ . اما اليوم ، فان محور النشاط ينتقل الى مكان آخر : الى العمل «الثقافى» التنظيمى السلمى . وقد أقول ان محور النشاط ينتقل بنظرنا نحو النشاط التثقيفى ، لولا العلاقات الدولية ، لولا الواجب الذى يقضى علينا بالنضال من أجل موقعنا على النطاق الدولى . ولكن اذا طرحنا جانبا الوضع الدولى واكتفينا بعلاقاتنا الاقتصادية الداخلية ، فان محور عملنا ينحصر اليوم فى النشاط التثقيفى .

ثمة مهمتان أساسيتان تقعان على عاتقنا وتشكلان عهدا . المهمة الاولى هى اعادة بناء جهازنا الادارى الذى لا يصلح لشىء والذى ورثناه بكليته عن العهد السابق ؛ ففى مدى خمس سنوات من النضال ، لم يتوافر لنا الوقت لاجراء أى تعديل جدى فى هذا الميدان ولم يكن بوسعنا القيام بذلك . اما المهمة الثانية ، فهى القيام بعمل ثقافى بين جماهير الفلاحين . والحال ، ان الهدف الاقتصادى من هذا العمل الثقافى بين الفلاحين ، انما هو التعاون بالضبط . فاذا استطعنا تنظيم جميع السكان فى التعاونيات ، رسخت اقدامنا فى الميدان الاشتراكى . ولكن هذا الشرط ، ـ اى تنظيم جميع السكان فى التعاونيات ـ يفترض درجة من الثقافة لدى الفلاحين (وأقول الفلاحين، لأنهم يشكلون جمهورا غفيرا جدا) يستحيل معها تعميم هذا التنظيم فى التعاونيات دون ثورة ثقافية كاملة .

لقد قال لنا اخصامنا مرارا عديدة اننا نقوم بعمل أخرق ، لأننا نريد غرس الاشتراكية فى بلد غير مثقف ثقافة كافية . ولكنهم كانوا على ضلال حين اتهمونا بأننا لم نبدأ من حيث كان يقتضى الامر البدء حسب النظرية (نظرية المتحذلقين من كل شاكلة وطراز) ، وبان الانقلاب السياسى والاجتماعى فى بلادنا قد سبق هذا الانقلاب الثقافى ، هذه الثورة الثقافية التى نواجهها مع ذلك الآن .

يكفى لنا اليوم ان نقوم بهذه الثورة الثقافية لكى تغدو بلادنا اشتراكية تماما . ولكن هذه الثورة الثقافية تنطوى ، بالنسبة لنا ، على مصاعب لا تصدق ، مصاعب ثقافية صرف (فنحن اميون) ، ومصاعب مادية ايضا (فلكى نصبح أناسا مثقفين ، ينبغى ان تكون وسائل الانتاج المادية قد بلغت درجة معينة من التطور ، ينبغى امتلاك قاعدة مادية معينة) .

٦ كانون الثانى (يناير) ١٩٢٣ .

صدر لاول مرة فى « البرافدا » ،
فى العددين ١١٥ و ١١٦ ،
فى ٢٦ و ٢٧ أيار (مايو) ١٩٢٣

■

من الافضل اقل ، شرط ان يكون احسن

■

فيما يخص اتقان جهاز دولتنا ، برأيى انه لا ينبغى لهيئة التفتيش العمالى والفلاحى أن تستعجل الأمور ولا أن تركض وراء الكمية . فحتى اليوم ، قلما توافر لنا الوقت للتفكير بنوعية جهاز دولتنا والسهر عليه ، ولذا يكون من المشروع الاهتمام باعداده بعناية خاصة ، بتركيز مادة بشرية حديثة حقا فى هيئة التفتيش العمالى والفلاحى ، أى مادة لا تقل فى شىء عن خيرة النماذج الأوروبية الغربية . يقينا ان هذا الشرط متواضع جدا بالنسبة لجمهورية اشتراكية . ولكن السنوات الخمس الأولى قد حشت رؤوسنا بقدر كبير من الحذر والارتياب . فنحن ميالون عفوا الى التشرب بهذا الشعور ازاء أولئك الذين يسهبون فى الكلام كثيرا جدا وبسهولة فائقة حول الثقافة « البروليتارية » ، مثلا ؛ فحسبنا فى البداية أن تكون لنا ثقافة برجوازية حقيقية ؛ حسبنا فى

البداية أن نعرف كيف نستغنى عن النماذج الغليظة الفظة جدا من الثقافات السابقة للثقافة البرجوازية ، أى من الثقافة الدواوينية ومن الثقافة الاقطاعية ، الخ .. ان العجلة المفرطة والمزايدة هما الأشد ضررا فى مضمار الثقافة . وهذا ما يجب على الكثيرين من أدبائنا وشيوعيينا الشباب أن يحطوه جيدا فى رؤوسهم .

والآن ، ينبغى لنا ، فيما يخص جهاز الدولة ، أن نستخلص من تجربة الماضى هذا الاستنتاج ومفاده انه من الأفضل السير بسرعة أقل .

ان الأمور فى جهاز دولتنا لعلى درجة من السوء ، لكى لا نقول انها مقيتة ، بحيث انه ينبغى لنا بادىء بدء أن نفكر عن كثب فى كيفية مكافحة عيوبه التى — ولا ننسين هذا — تعود الى الماضى الذى ، رغم قلبه ، لم يقض عليه بعد ، لم يصبح بعد من ميدان ثقافة ولت منذ زمن بعيد . وانى أطرح هنا مسألة الثقافة على وجه الضبط ، لأنه يجب فى هذا الصدد ألا نعتبر من الأمور المحققة الا ما دخل فى الثقافة ، فى الحياة اليومية ، فى العادات . والحال ، ان ما هو صالح فى تنظيمنا الاجتماعى يؤخذ عندنا بعجلة ، وبأقل ما يكون من التأمل ، والفهم ، والاحساس ، والتثبت ، والامتحان ، والتأكيد بالتجربة ، والتوطيد ، الخ .. ويقينا انه لم يكن من الممكن أن تسير الأمور على غير هذا النحو فى عهد ثورى ، وفى تطور بمثل

هذه السرعة والقوة قادتانا ، فى خمس سنوات ، من القيصرية الى النظام السوفييتى .

ينبغى لنا أن نضع عقولنا فى رؤوسنا فى الوقت اللازم . ينبغى لنا أن نتشبع بحذر نافع من كل ركض الى أمام بدون روية ، من كل ضرب من التباهى ، الخ .. ينبغى الامعان فى التحقق من الاجراءات التى نعلنها فى كل ساعة والتى تتخذها فى كل دقيقة والتى نقدم البرهان بعد ذاك فى كل ثانية على ضعفها ، على وهنها وغموضها . والأضر هنا ، انما هو العجلة والأضر ، الاعتقاد اننا نعرف شيئا ما ، أو اننا نملك عددا كبيرا الى هذا الحد أو ذاك من العناصر لبناء جهاز جديد حقا ، ويستحق فعلا اسم جهاز اشتراكى ، سوفييتى ، الخ ..

كلا ، ان هذا الجهاز لا نملكه ، بل اننا نملك عددا قليلا مضحكا من عناصره . وعلينا ألا ننسى انه ينبغى لنا لانشائه ألا نبخل فى الوقت ، وان هذا سيطلب الكثير ، الكثير ، الكثير من السنين .

فأى عناصر نملك لانشاء هذا الجهاز ؟ عنصرين فقط . أولا ، العمال المندفعين فى غمرة النضال من أجل الاشتراكية . ان هؤلاء العمال ليسوا على درجة كافية من التعليم . وهم يودون حقا أن يعطونا جهازا أفضل ولكنهم لا يعرفون كيف يدبرون الأمر . وليس فى مستطاعهم أن يفعلوه . انهم لم يبلغوا بعد درجة كافية من التكوين ، ولم يبلغوا المستوى

الثقافى المطلوب . والحال ، لا بد لهذا الغرض من امتلاك الثقافة على وجه الضبط . وهنا لا يمكن حل المشكلة بقوة أو بهجوم مفاجىء ، بشجاعة أو بعزم أو ، على العمـــوم ، بصفة من خير الصفات الانســـانية ، أيا كانت . ثانيا ، المعـــرفة ، التعليم ، التحصيل ، وهى عناصر نملك منها قدرا قليلا مضحكا بالقياس الى جميع البلدان الأخرى .

ويجب ألا ننسى اننـــا لا نزال ميالين جـــدا الى الرغبة فى التعويض عن هذه المعرفة (أو الى التصور بأنه يمكن التعويض عنها) بالحمية ، بالعجلة المفرطة ، الخ ..

فلتجديد جهاز دولتنـــا ينبغى لنا مهما كلف الأمر أن نضع نصب عيوننا المهمة التالية : أولا ، أن نتعلم ؛ ثانيا ، أن نتعلم أيضا ؛ ثالثا ، أن نتعلم دائمـــا . ثم العنـــاية بأن لا يبقى العلم عندنا حرفا ميتا أو جملة شائعة على الموضة (وهذا ــ وليس لنا أن نخفيه ــ ما يحدث لنا فى أغلب الأحيان) ؛ بأن يدخل العلم حقا فى العادات ، ويصبح جزءا لا يتجزأ من حياتنا ، كليا وفعلا . وبالمختصر ، ينبغى لنـــا أن نتطلب لا ما تتطلبه أوروبا الغربية البرجوازية ، بل ما يجدر ويليق تطلبه بالنسبة لبلد يعتزم أن يصير بلدا اشتراكيا .

النتيجة : ينبغى لنا أن نجعل من هيئة التفتيش العمـــالى والفلاحى بصفتها اداة لتحسين جهاز دولتنا ، مؤسسة نموذجية حقا .

ولكى يمكنها بلوغ المستوى المنشود ، يجب التقيد بالقاعدة القائلة : قس سبع مرات ، وقص مرة واحدة .

ولهذا يجب استغلال خير ما فى نظامنا الاجتماعى حقا بأقصى الاحتراس والتفكير والمعـرفة ، من أجل انشاء مفوضية الشعب الجديدة هذه .

ولهذا يجب عـلى خيرة عناصر نظامنـا الاجتماعى ، أى : العمال المتقدمين ، أولا ، وثانيا ، العناصر المتعلمة حقا ، التى يمكن الضمان على أنها لن تصـدق شيئا استنادا الى الأقوال وانها لن تقول شيئا يخالف وجدانها ، — ألا تخشى من الاعتراف بأى صعوبة كانت ، وألا تتراجع عن خوض أى نضال فى سبيل بلوغ الهدف الذى وضعته نصب عيونها بصورة جدية .

منذ خمس سنوات ونحن نبذل جهدا لاتقان جهاز دولتنا . ولكن هذا الجهد لم يكن سوى جهد باطل بين لنا فقط ، فى بحر خمس سنوات ، انه كان عـديم الفعالية ، أو حتى عديم الجدوى ، بل ضارا . ان هذا الجهد الباطل كان يعطينـا مظهر العمل ؛ ولكنه كان فى الواقع يوسخ مؤسساتنا وأدمغتنا .

ينبغى أخيرا أن يتغير هذا .

ينبغى اتباع هـذه القاعـدة : من الأفضـل أقل من حيث الكمية ، شرط أن يكون أحسن من حيث الكيفية . ينبغى اتباع هذه القاعـدة : من الأفضل بعـد سنتين أو حتى بعـد ثلاث

سنوات ، هذا أفضل من تعجيل الأمور دون أى أمل فى تكوين مادة بشرية جيدة .

انى أعرف أنه سيكون من الصعب التقيد بهذه القاعدة وتطبيقها فى واقعنا . وأنا أعرف أن القاعدة المعاكسة ستشق لنفسها طريقا بألف لفة ودورة . وأنا أعرف أنه سيترتب ابداء مقاومة هائلة ، وانه سيتعين التحلى بمثابرة هائلة ؛ وان هذا العمل سيكون ، فى السنوات الأولى على الأقل ، سيىء المردود جدا . ومع ذلك فانى مقتنع باننا بهذا العمل وحده سنبلغ هدفنا وسنتمكن ، بعد بلوغ هذا الهدف ، من تكوين جمهورية جديرة فعلا باسم الجمهورية السوفييتية ، الاشتراكية ، الخ . ، الخ . ، الخ ..

ومن المحتمل أن يكون عدد عديد من القراء قد وجدوا الأرقام التى أوردتها على سبيل المثال فى مقالى الأول زهيدة جدا . وانى على يقين بأنه يمكن ايراد كثرة من الحسابات لتبيان النقص فى هذه الأرقام . ولكنى أعتقد أنه يجب علينا أن نضع فوق جميع هذه الحسابات وغيرها ، شيئا واحدا : مصلحتنا فى كيفية مثالية حقا .

انى أعتبر أنه آن بالضبط الأوان الذى يجب علينا فيه أن نهتم أخيرا بجهاز دولتنا كما ينبغى ، بكامل الجد ، والذى قد تتسبب فيه العجلة بأفدح الضرر لعملنا . ولذا أريد أن أحذر بالغ التحذير من تضخيم هذه الأرقام . بل انى أعتقد ، على

العكس ، أنه ينبغى لنا هنا أن نكون بخيلين جـدا بالأرقام . لنتكلم بصراحة . ان مفوضية الشعب للتفتيش العمالى والفلاحى لا تتمتع فى الوقت الحاضر بأى ظل من النفوذ . والجميـع يعرفـون أنه ليس ثمة مؤسسات أسـوأ تنظيما من مؤسسات تفتيشنا العمالى والفلاحى وانه لا يمـكن فى الظروف الراهنة مطالبة هذه المفوضية بشىء . ينبغى لنا أن نتذكر هذا جيدا اذا شئنا أن نتوصـل حقا خلال بضعة أعـوام الى انشاء مؤسسة تكون ، أولا ، مثالية ، ثانيا ، توحى للجميع بثقة مطلقة ، ثالثا . تبين للجميع ولكل فرد اننا برءنا فعلا عمل هذه المؤسسة العالية التى هى اللجنة المركزية للرقابة . ان مختلف القواعد العامة فيما يخص عدد العاملين فى دوائرها يجب ، برأيى ، ابطالها فورا وبلا مرد . وينبغى لنا أن نختار مستخدمى التفتيش العمالى والفلاحى بعناية خاصة ، وذلك بفرض أقسى الامتحانات عليهم ، لا بطريقة أخرى . وبالفعل ، أى جدوى من انشاء مفوضية للشعب يجرى فيها العمل بين بين ، دون أن يوحى بأقل ثقة ، كما فى السابق ، ولا يكون لكلماتها سـوى وزن زهيد جـدا ؟ انى أعتقد أن مهمتنا الرئيسية انما هى مهمة اجتناب هـذا لدن اعادة التنظيم التى نضع تصميمها فى الوقت الحاضر .

ان العمال الذين نختارهم أعضاء فى اللجنة المركزية للرقابة يجب أن يكونوا شيوعيين لا عيب فيهم ، وأعتقد أنه لابد من بذل جهـد طويل النفس لتعليمهم طرائق عملهم وأهدافه . وبعد

ذلك ، يجب أن يكون ثمة عدد محدد من الأمناء ، بصفة معاونين فى هذا العمل ، ينبغى اخضاعهم لتحقيق مثلث قبل قبولهم فى العمل . وأخيرا ، ينبغى لأولئك المستخدمين الذين نقدم على تعيينهم فورا ، على سبيل الاستثناء ، فى مناصب التفتيش العمالى والفلاحى ، أن يستجيبوا للشروط التالية :

أولا ، أن يوصى بهم عدة شيوعيين ؛

ثانيا ، أن يخضعوا لامتحان يثبت أنهم يعرفون جهاز دولتنا ؛

ثالثا ، أن يخضعوا لامتحان يثبت أنهم يعرفون أسس النظرية المتعلقة بجهاز دولتنا ، وأسس العلم الادارى ، وأصول تصريف الأمور الادارية ، الخ ؛

رابعا ، يجب أن يحققوا حسن التفاهم فى العمل مع أعضاء اللجنة المركزية للرقابة ومع أمانتهم بالذات ، بصورة تتمكن معها من أن نزعم بحسن عمل هذا الجهاز بكليته .

انى أعرف أن هذه المقتضيات تفترض شروطا قاسية الى ما لا قياس له ، وأخشى شديد الخوف أن تعلن أغلبية « عمليى » التفتيش العمالى والفلاحى أنها غير قابلة للتطبيق ، أو أن يستقبلوها بابتسامة الازدراء . ولكنى أسأل أيا من القادة الحاليين فى التفتيش العمالى والفلاحى أو من الأشخاص المرتبطين بهذه المفوضية : هل يستطيع أن يقول لى صراحة ما هى الفائدة العملية من مفوضية الشعب هذه التى هى التفتيش

العمالى والفلاحى ؟ انى أعتقد أن هذا السؤال سيتيح له ايجاد معنى الاعتدال . فأما انه لا يجدر اللجوء الى اعادة تنظيم هذه المؤسسة الميؤوس منها التى هى التفتيش العمالى والفلاحى — فلكم رأينا من أمثال اعادة التنظيم هذه — ؛ واما أنه ينبغى حقا أن نضع نصب عيوننا مهمة قوامها أن نخلق بطريق بطىء ، صعب ، غير مألوف ، وليس دون اللجوء الى التثبت مرارا وتكرارا ، شيئا ما مثاليا حقا ، من شأنه أن يوحى للجميع ولكل فرد بالاحترام ، وليس فقط لأن الرتب والدرجات تفرض ذلك .

فاذا لم نتسلح بالصبر ، واذا لم نكرس لهذه المهمة عدة سنوات فمن الأفضل ألا نشرع بها اطلاقا .

وأعتقد أنه بين المؤسسات التى سبق وأنشأنا كثرة منها . من معاهد عليا للعمل ، الخ . ، — يجب اختيار الحد الأدنى ، والتثبت مما اذا كانت منظمة بكل الجد المنشود ، ومواصلة العمل ، ولكن بشرط واحد ، شرط أن يكون فعلا فى مستوى العلم الحديث ، وأن يعطينا جميع ضماناته . واذ ذاك ، لن يكون من باب الطوبوية الأمل فى الحصول خلال عدة سنوات على مؤسسة يكون فى مقدورها اداء مهمتها ، أى العمل لاتقان جهاز دولتنا بدأب وانتظام ، دون أى وهن أو كلل ، متمتعة بثقة الطبقة العاملة والحزب الشيوعى الروسى وجميع سكان جمهوريتنا .

ومن الممكن أن يبدأ العمل التحضيرى منذ الآن . واذا وافقت مفوضية التفتيش العمالى والفلاحى على خطة هذا الاصلاح ، أمكنها الشروع فورا بالتحضيرات والعمل بدأب وانتظام حتى ايصال هذه التحضيرات الى غايتها ، دون الاستعجال ودون الامتناع عن اعادة ما تم فعله مرة .

ومن شأن أنصاف التدابير هنا أن تؤول الى الحد الأقصى من الضرر . وجميع الاعتبارات الأخرى التى يمكن الادلاء بها بصدد عدد أعضاء التفتيش العمالى والفلاحى ستكون فى الواقع مبنية على المبادىء البيروقراطية القديمة ، على الأوهام القديمة ، على كل ما سبق وشجب ويثير ضحك الجميع ، الخ ..

وفى الحقيقة ، توضع المسألة هنا كما يلى :

اما أن نبين منذ الآن اننا اكتسبنا بعض المعارف الجدية فى مضمار بناء الدولة (ليس من المحرم تعلم شىء ما فى بحر خمس سنوات) ، واما اننا لا نزال بعد غير ناضجين لهذا الغرض ، واذ ذاك لا يجدر التعهد به .

انى أعتقد اننا لن نتخطى حدود التواضع اذا افترضنا ، نظرا للمادة البشرية المتوافرة لنا ، اننا نملك قدرا كافيا من المعارف نستطيع به أن نبنى من جديد ، وبدأب وانتظام ، مفوضية للشعب واحدة على الأقل . صحيح أنه يترتب على هذه المفوضية الواحدة أن تكون نموذجا لجهاز دولتنا بمجمله .

يجب الاعلان فورا عن مباراة لاعـداد كتابين دراسيين أو أكثر ، تبحث فى تنظيم العمل على العموم وفى العمل الادارى على الخصوص . ويمكن اتخاذ كتاب يرمانسكى الموجود عندنا أساسا ، مع العلم ، ونقول هذا بين هلالين ، ان هذا المؤلف يعطف بشكل واضح على المنشـفية ولا يمـكن الاعتماد عليه لوضع كتاب دراسى يمـكنه أن يلائم سلطة السوفييتات . ثم يمكن اتخاذ كتاب كرجنتسيف الذى صـدر مؤخرا ، أساسا ؛ وأخيرا ، قد يفيد أيضا بعض الـكتب الدراسية الأخرى التى تبحث فى مختلف وجوه المسألة .

ينبغى ارسال بضعة أشخاص ذوى اطلاع ووجدان وذمة الى المانيا أو الى بريطانيا لجمـع المعلومات والمسـتندات ودراسة المسألة . لقد ذكرت بريطانيا فيما اذا استحال السفر الى أميركا أو الى كندا .

ينبغى تعيين لجنة يعهـد اليها بوضـع البرنامج التمهيدى للامتحانات التى يجب أن يخضع لها الراغبون فى ترشيح أنفسهم للاستخدام فى التفتيش العمالى والفـلاحى ، والأمر نفسه فيما يخص الراغبين فى ترشيح أنفسـهم لمنـاصب أعضـاء اللجنة المركزية للرقابة .

ان هذه الأعمال والأعمال المماثلة الأخـرى لن تعيق بالطبع لا مفوض الشعب ، ولا أعضاء هيئة التفتيش العمالى والفلاحى الادارية ، ولا هيئة رئاسة اللجنة المركزية للرقابة .

والى جانب هذا ، يجب تعيين لجنة تحضيرية يعهد اليها بايجاد المرشحين لمناصب أعضاء اللجنة المركزية للرقابة . وآمل أن يتوافر لنا اليوم من أجل هذه المناصب عدد من المرشحين أكثر مما يكفى ، سواء أبين موظفى مختلف الدوائر ذوى الخبرة أم بين طلاب مدارسنا السوفييتية . ومن المشكوك فيه أن يكون من الصواب استبعاد هذه الفئة أو تلك مسبقا . ومن المحتمل أن يترتب علينا اختيار ذاتية متنوعة فى هذه المؤسسة حيث يجب علينا أن نبحث عن ائتلاف بين الصفات العديدة ، بين الكفاءات المتباينة . وهكذا سيتعين بذل جهد كبير هنا لوضع لائحة المرشحين . ومثلا ، سيكون من غير المرغوب فيه قبل كل شىء أن نؤلف هذه المفوضية الجديدة حسب نموذج واحد ، مثلا ، من الناس من طراز الموظف ، أو بأن نقصى منها الناس من طراز المحرض ، أو الناس الذين سمتهم المميزة روح العشرة أو القدرة على الدخول فى أوساط غير اليفة على هذا النوع من الشغيلة ، الخ ..

* * *

يبدو لى أنى أعبر على نحو أفضل عن فكرتى اذا قارنت خطتى بالمؤسسات من الطراز الأكاديمى . يجب على أعضاء اللجنة المركزية للرقابة أن ينكبوا ، تحت ادارة هيئة رئاستهم ، على دراسة جميع ملفات ووثائق المكتب السياسى دراسة دائبة منهاجية . ويجب عليهم ، من جهة أخرى ، أن يوزعوا وقتهم

بصورة عقلانية بين مختلف أعمال التثبت من تصريف الأمور فى مؤسساتنا ، ابتـــداء من أصـــغر المؤسسات الخاصة حتى أعلى مؤسسات الدولة . وأخيرا ، يجب عليهـــم أيضا أن يدرســـوا النظرية ، أى نظرية تنظيم العمل الذى يعتزمون الانصراف اليه كليا ؛ ويجب عليهم كذلك أن يقوموا بأعمال تطبيقية اما باشراف رفاق قدامى واما باشراف أســـاتذة من المعـــاهد العليـــا لتنظيم العمل .

ولكنى أعتقد أنه لن تسنح لهم الفرصة لحصر نشاطهم فى هذه الأعمال الأكاديمية الصرف . انما يجب عليهم أن يستعدوا ؛ فضلا عن ذلك ، لأعمال لا استحى اذا أسميتها بأعمال التحضير للصيد ، ولا أقول لصيد المحتالين ، بل لصيد شيء ما من هذا القبيل ، وبأعمـــال اختراع الحيـــل المعـــدة لاخفاء حمـــلاتهم وهجماتهم ، الخ ..

ان اقتراحات كهـــذه من شـــأنها ، فى مؤســـســـات أوروبا الغربية ، أن تثير غضبا لا سابق له ، أن تبعث شعورا بالسخط الأخلاقى ، الخ . ولكنى آمل اننا لم نبلغ بعـــد هذه الدرجة من البيروقراطية . فالسياسة الاقتصادية الجديدة لم تكتسب بعد عندنا قدرا من المهابة بحيث يترتب علينـــا أن نستاء من فكرة الرغبة فى القبض على أحدهم . ان جمهوريتنا السوفييتية قد بنيت منذ وقت قصير جدا ، واننا لنرى عليها من النوافل أكواما وأكواما ، بحيث أن أحدا لن يفـــكر فى الاستياء من فكرة انه

من المحتمل اجـراء التنقيبات فى هـذه الأكوام بواسطة بعض الحيل وبعض محاولات السبر التى تقصد أحيانا مصادر بعيدة نسبيا ، أو تجرى بسبل ملتوية نسبيا . وحتى اذا ما فكر أحدهم فى الاستياء من هـذه الفـكرة ، ففى المستطاع التأكيـد اننا سنضحك عليه جميعا بكل طيبة قلب .

ان تفتيشنا العمالى والفلاحى الجديد ، كما نأمل ، سيترك بعيدا عنه وراءه هذه الصفة التى يسميها الفرنسيون pruderie والتى يمكننا أن نسميها التكلف المضحك أو التزمت المضحك ، والتى تخـدم بكل روعة مآرب كل بيروقراطيتنا ، سواء أفى مؤسساتنا السوفييتية أم فى مؤسسات الحزب ، لأن البيروقراطية ، ونقول هذا بين هـلالين ، موجـودة عندنا لا فى المؤسسات السوفييتية وحسب ، بل أيضا فى مؤسسات الحزب .

واذا كنت قد كتبت أعلاه أنه ينبغى لنا أن نتعلم وأن نتعلم فى المعاهد للتنظيم العالى للعمل ، الخ . ، فهذا لا يعنى أبدا أنى أفهم هذا « التعليم » فهما مدرسيا الى حد ما ، أو أنى أقتصر على فكرة التعليم على النحو المدرسى . وآمل ألا يظن أى ثورى حقيقى بأنى تخليت هنا عن فهم « التعليم » على أنه ملحة نصف داعبة ، حيلة ، أحبولة أو شىء ما من هذا القبيل . وأنا أعرف أن هذه الفـكرة من شـأنها أن تثير الرعب حقا فى دولة جدية ومفرطة فى مراعاة الترتيب من دول أوروبا الغـربية ، وأن أى موظف يحترم نفسه لن يوافق حتى على مجرد مناقشاتها . ولكنى

آمل اننا لم نبلغ بعد هـــده الدرجة من البيروقراطية وآمل ألا تثير مناقشة هذه الفكرة عندنا الا المزاج الطيب .

وبالفعل ، لماذا لا نجمع بين اللذيذ والنافع ؟ لماذا لا نستفيد من ملحة داعبة أو نصف داعبة لكى نكتشف شيئا ما مضحكا ، شيئا ما ضارا ، نصف مضحك ، نصف ضار ، الخ . ؟

ويبدو لى أن تفتيشنا العمالى والفلاحى سيكسب كثيرا اذا ما راعى هذه الاعتبارات ، وأن لائحة الحالات الغريبة المضحكة التى أحرزت بواســطتها لجنتنا المركــزية للرقابة أو زملاؤها فى التفتيش العمالى والفلاحى بعضا من أبهر انتصاراتهم ، ستغتنى بمآثر كثيرة جــديدة يحققهــا « مفتشــونا » و «مــراقبونا » المقبلون ، فى أماكن لا يليق أبدا ذكرها فى كتب دراسية رزينة ورصينة .

* * *

كيف يمكن الجمع بين مؤسسات حزبية وادارات سوفييتية ؟ أليس فى هذا شىء غير مقبول ؟

انى لا أطرح هذا السؤال باسمى ، بل باسم أولئك الذين الحت اليهم أعــلاه ، حين قلت ان عنــدنا بيروقراطيين لا فى دوائرنا السوفييتية وحسب ، بل أيضا فى مؤسسات الحزب .

وبالفعل ، لماذا لا نجمع بين هذه وتلك حين تقضى المصلحة بذلك ؟ أو لم يلاحظ أحد يوما أن جمعا كهذا لعلى درجة قصوى

من الفائدة فى مفوضية للشعب كمفوضية الشؤون الخارجية ، مثـــلا ، وأنه مطبق فيها منـــذ تأســـيسها ؟ أولا يبحث المكتب السياسى ، من وجهة نظر الحـــزب ، جملة من المسائل الكبيرة والصغيرة المتعلقة « بالمناورات المعاكسة » التى نلجأ اليها للرد على « مناورات » الدول الأجنبية ، وذلك لكى ندرأ ، مثـــلا ، حيلة ما من جانبها ، وتعبيرنا هنا من قبيل التهذيب ؟ أليس هذا الجمـــع المرن بين العنصر الســـوفييتى الادارى وعنصر الحزب ينبوع قوة فوق العادة لسياستنا ؟ انى أعتقد أن ما برر وجوده ، ما رسخ فى سياستنا الخارجية ، وما دخل فى العادات الى حد أنه لم يعد يثير أى شك فى الموضـــوع ، ســـيكون على الأقل مناسبا بالقـــدر نفسه (وأعتقد أنه ســـيكون مناسبا حتى بقدر أكبر بكثير) فيما يتعلق بمجمل جهاز دولتنا . والحال ، يجب على التفتيش العمالى والفلاحى أن ينصرف عـــلى وجه الضبط الى تحسين جهاز دولتنا بكليته ، ويجب أن يتناول نشاطه جميع مؤسسات الدولة دون أى استثناء ، المحليـــة منها والمركزية ، والتجـــارية ، والدواوينية الصرف ، والمـــدرسية ، والمسرحية ، والأرشيف ، الخ . ، أى بكلمـــة ، جميـــع المؤسسات دون أى استثناء .

فلماذا اذن بالنسبة لمؤسسة تعمل عـــلى نطاق واسع كهذا وتتطلب فضـــلا عن ذلك مرونة فـــوق العادة من حيث أشكال نشاطها ، — لماذا اذن لا يصار بالنسبة لها الى القبـــول بدمج

خاص بين هيئة الرقابة الحزبية وهيئة الرقابة السوفييتية الادارية ؟

أنا ، فيما يخصنى ، لا أرى أى مانع . وفضلا عن ذلك ، أعتقد أن هذا الدمج هو الضمانة الوحيدة لنشاط مثمر . وأعتقد أن جميع الشكوك فى هذا الصدد تنبثق من أكثر زوايا جهاز دولتنا غبارا وقذارة ، وانها لا تستحق سوى شىء واحد ، هو السخر منها .

* * *

شك آخر : هل من الملائم الجمع بين النشاط المدرسى وممارسة وظيفة من الوظائف ؟ يبدو لى أن هذا ليس ملائما وحسب ، بل ضرورى أيضا . فعلى العموم ، ورغم كل موقفنا الثورى من أنظمة الدولة فى أوروبا الغربية ، لقحتنا هذه الأنظمة بجملة من أشد الأوهام ضررا وحماقة . وهذه العدوى تأتينا الى حد ما كذلك من بيروقراطيينا الطيبين الذين نقلوها الينا قصدا وعمدا ، بأمل أن يتمكنوا غير مرة من الصيد فى ماء هذه الأوهام العكر . وقد اصطادوا فى هذا الماء العكر الى حد أن العميان حقا بيننا لم يلحظوا ، هم وحدهم ، على أى نطاق واسع يجرى هذا الصيد .

نحن ثوريون بشكل « رهيب » فى كامل ميدان العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ولكن « ثوريتنا » فيما

يخص احترام المراتب ، والتقيد بالأشكال والعادات فى الأصول الادارية ، تخلى المكان على الدوام لروح النمطية الأشد تعفنا . وفى الامكان هنا ملاحظة واقع على اعظم جانب من الأهمية ، وهو ان اروع قفزة الى الأمام فى الحياة الاجتماعية غالبا ما يصحبها تردد فاضح حيال أقل التغيرات .

وهذا مفهوم ، لأن اجرأ الخطوات الى الأمام قد تمت فى ميدان كان منذ زمن بعيد مجالا للنظرية ، فى ميدان معنى به بصورة رئيسية ، وحتى بوجه الحصر تقريبا ، من الناحية النظرية . فان الروسى ، الذى تقززت نفسه من الواقع البيروقراطى الكريه ، كان يفرج عن قلبه فى بيته بتشييد المناهج النظرية الفائقة الجرأة ؛ ولهذا كانت هذه المناهج النظرية الفائقة الجرأة ترتدى عندنا طابعا وحيد الجانب للغاية . وعندنا كانت الجرأة النظرية فى الانشاءات ذات الطابع العام تتعايش مع جبانة مدهشة امام أتفه الاصلاحات الادارية . كانت فكرة أعظم ثورة زراعية عالمية تصاغ بجرأة غير معروفة فى البلدان الأخرى ، والى جانب هذا كان ثمة نقص فى الخيال لتحقيق اصلاح ادارى من الدرجة العاشرة ؛ كان ثمة نقص فى الخيال أو فى الصبر لتطبيق المبادىء العامة نفسها على هذا الاصلاح ، هذه المبادىء التى كانت ، عند تطبيقها على القضايا العامة ، تؤول الى نتائج « باهرة » جدا .

ولهذا تجمع حياتنا الراهنة فى ذاتها بصورة مدهشة سمات من الجرأة والاقدام وسمات من الجبانة الفكرية أمام أتفه التغيرات .

انى اعتقد ان الحال لم يكن قط على نحو آخر فى جميع الثورات الكبيرة حقا لأن الثورات الكبيرة حقا تولد من التناقضات بين ما هو قديم ويرمى الى اعادة تكوين القديم ، وبين الميل الأكثر تجريدا الى ما هو جديد ، جديد الى حد انه لا يعود يتسع لأى حبة من الماضى القديم .

وكلما ازدادت هذه الثورة حزما وعزما ، دامت هذه الجملة من التناقضات زمنا أطول .

* * *

ان الميزة العامة التى تصف حياتنا الحالية هى التالية : لقد حطمنا الصناعة الرأسمالية ، وسعينا قصارى جهدنا لهدم مؤسسات القرون الوسطى من جذورها ، لهدم الملكية العقارية الاقطاعية ، وانشأنا على هذا الأساس طبقة الفلاحين الصغار والصغار جدا ، الذين يسيرون وراء البروليتاريا ، بدافع من الثقة بنتائج عملها الثورى . ولكنه لن يكون من السهل علينا ان نصمد ، بهذه الثقة وحدها ، حتى انتصار الثورة الاشتراكية فى البلدان التى هى أكثر تقدما ، لأن الفلاحين الصغار والفلاحين الصغار جدا ، ولا سيما فى عهد السياسة الاقتصادية الجديدة ،

يظلون ، بحكم الضرورة الاقتصادية ، فى مستوى منخفض جدا من حيث انتاجية العمل . هذا مع العلم ان الوضع الدولى قد قذف بروسيا اليوم الى الوراء ، وجعل انتاجية عمل الشعب فى بلادنا اليوم أقل بوجه عام وبصورة محسوسة مما كانت عليه قبل الحرب . وقد بذلت الدول الرأسمالية الاوروبية الغربية ، عن قصد وبدون قصد ، كل ما فى وسعها لكى تقذف بنا الى الوراء ، لكى تستغل عناصر الحرب الأهلية فى روسيا ، بغية اشاعة الحد الأقصى من الخراب فى البلاد . يقينا ان هذه النهاية للحرب الامبريالية هى التى كانت تبدو ، على وجه الدقة ، النهاية التى تنطوى على افضليات محسوسة : اذا لم ندك النظام الثورى فى روسيا ، عرقلنا على الأقل تطوره نحو الاشتراكية ، ــ هكذا على وجه التقريب كانت تحلل وتفكر هذه الدول ولم يكن بوسعها ، من وجهة نظرها ، ان تحلل وتفكر على نحو آخر . ولم تنجز ، فى نهاية الأمر ، الا نصف مهمتها . فانها لم تدك النظام الجديد الذى انشأته الثورة ، غير انها لم تسمح له كذلك بأن يخطو فورا خطوة الى امام تبرر تنبؤات الاشتراكيين ، وتمكنهم من تطوير القوى المنتجة بوتيرة سريعة جدا ؛ كما انها لم تسمح له بتطوير جميع الامكانيات التى كان من الممكن أن يشكل مجموعها الاشتراكية ؛ ولم تسمح له بأن يظهر امام الجميع وامام كل فرد بوضوح ، بكل جلاء ، ان الاشتراكية تنطوى على قوى هائلة وان الانسانية

قد انتقلت الآن الى مرحلة جديدة من التطور تتضمن امكانيات فى اقصى الروعة .

وان نظام العلاقات الدولية هو الآن على نحو بحيث ان الدول الغالبة تستعبد احدى الدول فى أوروبا ، وهى ألمانيا . ثم ان جملة من الدول ، ومن أعرقها فى الغرب ، قد وجدت نفسها ، عقب الانتصار ، فى اوضاع تمكنها من استخدام هذا الانتصار لاجراء بعض التنازلات التافهة فى صالح الطبقات التى تضطهدها ، وهى تنازلات ، رغم تفاهتها ، تؤخر الحركة الثورية فى هذه البلدان وتخلق ما يشبه بعض الشىء « سلاما اجتماعيا » .

وفى الوقت نفسه ، ومن جراء الحرب الامبريالية الأخيرة على وجه الدقة ، نرى عددا كبيرا من البلدان ــ الشرق ، الهند ، الصين ، الخ . ، ــ قد قذف به خارج طريقه بصورة نهائية . فقد سلكت هذه البلدان نهائيا سبيل الرأسمالية الاوروبية العام . والغليان الذى يخض كل اوروبا أخذ يشمل هذه البلدان . وواضح الآن بنظر العالم بأسره انها سارت فى سبيل من التطور لا بد له ان يؤدى الى نشوب أزمة فى مجمل الرأسمالية العالمية .

ولذا نواجه الآن السؤال التالى : أترانا نستطيع الصمود باتتاجنا الفلاحى الصغير والصغير جدا ، وبما نحن فيه من تلف وخراب ، حتى تستكمل البلدان الرأسمالية فى اوروبا

الغربية تطورها نحو الاشتراكية ؟ ولكنها تستكمل تطورها هذا على غير ما توقعناه فيما مضى . انها لا تستكمله عن طريق « نضوج » الاشتراكية فيها بانتظام ، بل عن طريق استثمار بعض الدول بعضها الآخر ، عن طريق استثمار الدولة الأولى المغلوبة فى الحرب الامبريالية بالاضافة الى استثمار الشرق كله . ومن جهة أخرى ، ومن جراء هذه الحرب الامبريالية الأولى على وجه الدقة ، دخل الشرق نهائيا فى الحركة الثورية واجتذب نهائيا الى مجمل الحركة الثورية العالمية .

فأى تاكتيك يفرضه هذا الوضع على بلادنا ؟ بكل تأكيد ، التاكتيك التالى : ينبغى لنا ان نبدى أقصى الحذر والاحتراس لكى نحافظ على سلطتنا العمالية ، لكى نبقى ، تحت نفوذها وقيادتها ، الفلاحين الصغار والصغار جدا فى بلادنا . واننا لنتمتع بأفضلية ان العالم بأسره ينتقل الآن الى حركة لا بد ان تؤدى الى الثورة الاشتراكية العالمية . ولكن ثمة عائق يعوقنا وهو ان الامبرياليين قد نجحوا فى شق العالم كله الى معسكرين ؛ وهذا الانشقاق يزداد تعقدا لكون المانيا ، لكون هذا البلد حيث الثقافة الرأسمالية راقية فعلا ، لا يستطيع النهوض اليوم الا ببالغ الصعوبة . فان جميع الدول الرأسمالية فى ما يسمونه الغرب تنقرها تنقيرا وتمنع نهوضها . ومن جهة أخرى ، نرى أن الشرق بأسره ، مع مئات الملايين من الشغيلة المستثمرين ، الذين يعانون اقصى الضنك والاعياء ، يواجه اوضاعا لا تستطيع

معها قواه الجسدية والمادية ان تصمد ابدا للمقارنة مع القوى الجسدية والمادية والعسكرية فى أى بلد من بلدان أوروبا الغربية ، مهما كان صغيرا .

أترانا نستطيع تلافى الاصطدام المقبل مع هذه البلدان الامبريالية ؟ أترانا نستطيع الأمل بان تدع لنا التناقضات والنزاعات الداخلية بين البلدان الامبريالية المزدهرة فى الغرب والبلدان الامبريالية المزدهرة فى الشرق ، مهلة للمرة الثانية كما جرى للمرة الأولى ، حين أخفقت الصليبية التى شنتها الثورة المضادة فى أوروبا الغربية لأجل مساعدة الثورة المضادة فى روسيا ، من جراء التناقضات فى معسكر اعداء الثورة الغربيين والشرقيين ، فى معسكر المستثمرين الشرقيين والمستثمرين الغربيين ، فى معسكر اليابان واميركا ؟

يبدو لى انه ينبغى الجواب عن هذا السؤال بمعنى ان الحل يتوقف هنا على عدد كبير جدا من العوامل ، بمعنى ان ما يتيح بوجه عام التنبؤ بمآل النضال ، انما هو مجرد كون الأغلبية الساحقة من سكان الكرة الأرضية تعلمهم الرأسمالية بنفسها وتربيهم من أجل النضال .

ومآل النضال يتوقف فى آخر المطاف على كون روسيا والهند والصين ، الخ . ، تضم الأغلبية الساحقة من سكان الكرة الأرضية . وهذه الأغلبية هى التى تنجذب منذ بضع سنوات ، وبسرعة لا تصدق ، الى النضال فى سبيل تحررها .

وبهذا الشأن ، لا يمكن ان يكون ثمة أى شك فيما يتعلق بنهاية النضال العالمى . وبهذا الشأن ، كان انتصار الاشتراكية النهائى أمرا مضمونا بصورة مطلقة كاملة .

ولكن ما نحن بصدده ، ليس هذا الانتصار النهائى المحتوم للاشتراكية . ان ما نحن بصدده ، انما هو التاكتيك الواجب علينا اتباعه ، نحن الحزب الشيوعى الروسى ، نحن السلطة السوفييتية الروسية ، لكى نمنع الدول الاوروبية الغربية المعادية للثورة من سحقنا . فلكى تتمكن من البقاء حتى النزاع العسكرى المقبل بين الغرب الامبريالى المعادى للثورة وبين الشرق الثورى والقومى ، بين أكثر دول العالم مدنية وحضارة وبين البلدان المتأخرة كبلدان الشرق ، والتى تؤلف مع ذلك الأكثرية ، — ينبغى ان يتوافر الوقت لهذه الأكثرية لكى تتمدن وتتحضر . فنحن أيضا نشكو نقصا فى المدنية والحضارة ، فلا نتمكن من الانتقال مباشرة الى الاشتراكية ، مع اننا نملك المقدمات السياسية لهذا الغرض . ينبغى لنا ان نتبع هذا التاكتيك أو أن ننتهج السياسة التالية من أجل خلاصنا .

ينبغى لنا ان نسعى جهدنا لبناء دولة يستمر العمال فيها على تولى قيادة الفلاحين ويحتفظون فيها بثقة الفلاحين ، دولة يقضى فيها العمال ، عن طريق توفير صارم ، حتى على أقل مظاهر الافراط والتبديد فى ميدان علاقاتهم الاجتماعية .

ينبغى لنا تحقيق الحد الأقصى من التوفير فى جهاز دولتنا . ينبغى ان نقضى فيه على جميع آثار الافراط التى خلفت روسيا القيصرية وجهازها الرأسمالى البيروقراطى عددا كبيرا منها .

فهل لن يكون ذلك ملكوت الضيق الفلاحى ؟

كلا . فاذا استمرت الطبقة العاملة فى تولى قيادة الفلاحين ، استطعنا ، عن طريق أشد ما يكون من الصرامة فى التوفير فى ادارة اقتصاد دولتنا ، ان نستخدم أقل مبلغ موفر من أجل تطوير صناعتنا الآلية الكبيرة ، من أجل تطوير الكهربة واستخراج الفحم النباتى بواسطة الماء ، من أجل انجاز بناء محطة فولخوف الكهرمائية (٣٢) ، الخ ..

هنا ، وهنا فقط يكمن املنا . وحينذاك فقط نستطيع ، حسب تعبير مجازى ، ان نستعيض عن حصان بحصان آخر ، أى عن الحصان الهزيل لدى الفلاح ، حصان التوفيرات المقررة لبلد فلاحى خرب ، بحصان تبحث عنه البروليتاريا ولا يمكنها ألا تبحث عنه من أجل صالحها بحصان الصناعة الآلية الكبيرة ، بحصان الكهربة ، بحصان محطة فولخوف الكهرمائية ، الخ ..

هكذا اربط فى فكرى الخطة الاجمالية لعملنا وسياستنا وتاكتيكنا واستراتيجيتنا بمهمات التفتيش العمالى والفلاحى المعاد تنظيمه . وهذا ما يبرر بنظرى الاهتمام الاستثنائى والعناية الفائقة العادة اللذين يجب ان نبديهما ازاء التفتيش العمالى

والفلاحى ، فنضعه على علو استثنائى ونخول قادته حقوق اللجنة المركزية ، الخ . ، الخ ..

اما هذا التبرير ، فقوامه اننا لا نستطيع الصمود بكل تأكيد الا اذا طهرنا جهازنا الى الحد الأقصى ، وخفضنا فيه الى الحد الأقصى كل ما ليس ضروريا ضرورة قصوى . هذا ، وسنستطيع الصمود لا فى مستوى بلد ذى زراعة فلاحية صغيرة لا فى مستوى هذا الضيق الشامل ، بل فى مستوى يرتفع أكثر فأكثر نحو الصناعة الآلية الكبيرة .

هذه هى المهام الكبيرة التى احلم بها لتفتيشنا العمالى والفلاحى ولهذا اقترح له الدمج بين هيئة حزبية عليا كبيرة النفوذ ومفوضية « عادية » .

٢ آذار (مارس) ١٩٢٣ .

« البرافدا » ، العدد ٤٩ ، ٤ آذار (مارس) ١٩٢٣

ملاحظات

١ ـ المقصود هنا الحروب التى خاضتها فرنسا الثورية ضد ائتلاف الدول الرجعية الاوروبية الرامى الى تصفية مكتسبات الثورة البرجوازية الفرنسية لأعوام ١٧٨٩ ـ ١٧٩٤ . ـ ص ١٦ .

٢ ـ المقصود هنا أفكار المثقفين الفرنسيين الكبار فى القرن الثامن عشر كفولتير ، وروسو ، وديدرو ، وهلفيسيوس وهولباخ وغيرهم . ـ ص ٣٩ .

٣ ـ **لاسال فرديناند** (١٨٢٥ ـ ١٨٦٤) ـ اشتراكى وسياسى المانى ، أحد مؤسسى اتحاد العمال الألمان العام . وقد انتقد ماركس وانجلس موضوعاته النظرية والتاكتيكية الخاطئة . ـ ص ٤٣ .

٤ ـ **لويس فيليب** ـ ملك فرنسا (١٨٣٠ ـ ١٨٤٨) .

لويس نابوليون ـ امبراطور فرنسا (١٨٥٢ ـ ١٨٧٠) . ـ ص ٥٥ .

٥ ـ « **الدولة الشعبية الحرة** » كانت فى السبعينيات من القرن الماضى ضمن متطلبات الاشتراكيين ـ الديموقراطيين الألمان . انتقد ماركس هذا الشعار فى مؤلفه « نقد برنامج غوتا » . ـ ص ٦١ .

٦ ـ المقصود هنا الاشتراكيون الطوبويون من القرن التاسع عشر وهم شارل فوريه وهنرى سان ـ سيمون وروبرت أوين الذين انتقدوا النظام الرأسمالى وعالجوا مشاريع التنظيم الاشتراكى للمجتمع ولكنهم لم يفهموا قط ما هو جوهر الرأسمالية وما هى قوانين تطورها وما هى القوة الاجتماعية القادرة على انشاء المجتمع الاشتراكى . ـ ص ٦٨ .

٧ ـ **دوهرينغ اوجين** (١٨٣٣ ـ ١٩٢١) استاذ ألمانى ، فيلسوف اختيارى واقتصادى مبتذل ، ممثل الاشتراكية البرجوازية الصغيرة الرجعية . ص ٦٩ .

٨ ـ **بيسمارك أوتو** (١٨١٥ ـ ١٨٩٠) ـ رجل دولة رجعى المانى . وزير ـ رئيس بروسيا (١٨٦٢ ـ ١٨٧١) ، مستشار الامبراطورية الالمانية (١٨٧١ ـ ١٨٩٠) .

فى خطاب ألقاه فى ٢٠ آذار (مارس) سنة ١٨٥٢ فى اللاندتاغ (البرلمان المحلى) البروسى ، اقترح بيسمارك الذى كان يمقت المدن الكبيرة بمثابة مراكز للحركة الثورية اكتساح هذه المدن من على وجه الأرض فى حال حدوث نهضة ثورية جديدة . ـ ص ٧٦ .

٩ ـ **داروين تشارلز** (١٨٠٩ ـ ١٨٨٢) ـ بحاثة انجليزى كبير فى الطبيعة ، مؤسس البيولوجيا العلمية ، واضع النظرية التطورية . ـ ص ٨٠ .

١٠ ـ المقصود هنا البرنامج الزراعى للاشتراكيين الفرنسيين المتخذ فى مؤتمر مرسيليا عام ١٨٩٢ والمضاف اليه فى مؤتمر نانت عام ١٨٩٤ . ـ ص ٨٢ .

١١ ـ **لافارغ بول** (١٨٤١ ـ ١٩١١) أحد مؤسسى وقادة حزب العمال فى فرنسا ، فيلسوف ، اقتصادى ، مروج موهوب للماركسية . ـ ص ٨٧ .

١٢ ـ **القانون الاستثنائى ضد الاشتراكيين** وضع موضع التنفيذ فى المانيا من قبل حكومة بيسمارك فى سنة ١٨٧٨ . وقد منع هذا القانون الحزب الاشتراكى ـ الديموقراطى وجميع المنظمات العمالية الجماهيرية وصحافة العمال . أما خيرة الاشتراكية ـ الديموقراطية الملتفة حول بيبل وليبكنخت فقامت بعمل كبير فى الظروف السرية . ولم ينخفض تأثير الحزب فى جماهير العمال بل على العكس ؛ فقد ازداد أكثر . نال الاشتراكيون ـ الديموقراطيون أثناء انتخابات مجلس الريخستاغ عام ١٨٩٠ مليونا ونصف مليون صوت تقريبا . وفى عام ١٨٩٠ نفسه اضطرت الحكومة الى الغاء القانون الاستثنائى . ـ ص ٩٩ .

١٣ ـ **« الاكتوبريون »** (أو « اتحاد ١٧ أكتوبر ») ـ حزب البرجوازية الصناعية الكبيرة وكبار الملاكين العقاريين الذين يديرون استثماراتهم بالطريقة الرأسمالية حزب معاد للثورة ، تشكل بعد نشر البيان القيصرى فى ١٧ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٠٥ . الذى وعد فيه القيصر الخائف من الثورة بمنح الشعب « الحريات المدنية » والدستور . دعم الاكتوبريون كليا سياسة الحكومة القيصرية الداخلية والخارجية . وكان بين زعماء الاكتوبريين الصناعى الكبير غوتشكوف وصاحب العقارات الواسعة رودزيانكو . ـ ص ١١٠ .

١٤ ـ **غليوم الثانى** (١٨٥٩ ـ ١٨٩٤) ـ امبراطور المانيا وملك بروسيا (١٨٨٨ ـ ١٩١٨) . ـ ص ١١٠ .

١٥ ـ **« الاقتصادى »** ـ نصير « الاقتصادية » ، وهى تيار انتهازى فى الاشتراكية ـ الديموقراطية الروسية فى أواخر القرن التاسع عشر ـ أوائل القرن العشرين . اعتقد « الاقتصاديون » أن النضال السياسى ضد القيصرية يجب أن تقوم به ، على الاغلب ، البرجوازية الليبيرالية ، اما العمال فيجب أن يكتفوا بالنضال

الاقتصادى من أجل تحسين ظروف العمل ورفع الأجور والخ . . اكد « الاقتصاديون » ، ناكرين دور الحزب القيادى وأهمية النظرية الثورية فى الحركة العمالية ، ان حركة العمال يجب ان تتطور بطريق عفوية صرف . انتقد لينين « الاقتصادية » نقدا ماضيا فى مؤلفه « ما العمل ؟ » ـ ص ١١١ .

١٦ ـ **استقلال الثقافة القومية الذاتى** ، هو برنامج انتهازى فى المسألة القومية تقدم به فى العقد العاشر من القرن الماضى الاشتراكيان ـ الديموقراطيان النمساويان باور ورينر . وهذا البرنامج يتلخص فى جوهره فيما يلى : ان أبناء القومية الواحدة الذين يعيشون فى بلاد معينة يؤلفون ، بصرف النظر عن الناحية التى يعيشون فيها ، اتحادا قوميا ذاتيا تضع الدولة بصورة تامة ضمن صلاحياته شؤون المدارس (مدارس منفردة لابناء كل قومية من القوميات) وغيرها من فروع التعليم والثقافة . وهذا البرنامج يؤدى ، فيما لو تحقق ، الى زيادة نفوذ رجال الدين والعقلية القومية الرجعية فى كل جماعة قومية وتقيم الصعوبات فى وجه قضية تنظيم الطبقة العاملة ، اذ يعمق انقسام العمال على الاساس القومى . وقد انتقد لينين شعار استقلال الثقافة القومية الذاتى أشد الانتقاد فى عدد من المقالات . ـ ص ١١٤ .

١٧ ـ **شيلوك** ـ شخصية من مسرحية شكسبير ، « تاجر البندقية » ، مراب قاس لا يرحم ، طالب بلا هوادة ، حسب شروط سندات الدين ، بقص رطل من لحم مدينه العاجز عن تسديد الدين . ـ ص ١٣٧ .

١٨ ـ **الأخوة المترهبون** ، تلامذة المدارس الداخلية الدينية التى كانت تتميز بقساوة نظامها وخشونة الاخلاق السائدة فيها . وقد كتب عن حياتهم المؤلف الروسى بوميالوفسكى فى روايته « الاخوة المترهبون » . ـ ص ١٣٨ .

١٩ ـ **تسيريتيلى** (١٨٨٢ ـ ١٩٥٩) ـ زعيم المناشفة ، أيد سياسة الحكومة الموقتة البرجوازية فى عام ١٩١٧ .

تشيرنوف (١٨٧٦ ـ ١٩٥٢) ـ زعيم حزب الاشتراكيين ـ الثوريين ، أيد فى عام ١٩١٧ سياسة الحكومة الموقتة البرجوازية . ـ ص ١٣٩ .

٢٠ ـ **« نوفايا جيزن »** (« الحياة الجديدة ») ـ وهى صحيفة لفريق من الاشتراكيين ـ الديموقراطيين المدعوين « بالأمميين » ، جمعت المناشفة اليساريين والمثقفين المتفردين من اتجاه شبه منشفى . صدرت فى بيتروغراد فى عامى ١٩١٧ ـ ١٩١٨ . حتى تشرين الأول (اكتوبر) ١٩١٧ ، انتهجت الجريدة خطة معارضة الحكومة معارضة متذبذبة ، واقفة تارة ضد الحكومة الموقتة وطورا ضد البلاشفة . بعد ثورة أكتوبر اتخذت موقفا معاديا لسلطة السوفييت . ـ ص ١٥٤ .

٢١ ـ **بيلينسكى** (١٨١١ـ١٨٤٨) ـ ديموقراطى ثورى روسى ، ناقد أدبى وكاتب سياسى ، عدو لدود لنظام القنانة القائم فى روسيا حتى عام ١٨٦١ . ـ ص ١٥٥ .

٢٢ ـ كلمات ميفيستوفيل من مسرحية « فاوست » ، للكاتب الألمانى الكبير غوته . ـ ص ١٦٣ .

٢٣ ـ المقصود **كومونة باريس** عام ١٨٧١ ، وهى أول تجربة فى التاريخ لانشاء ديكتاتورية البروليتاريا . دامت كومونة باريس من ١٨ آذار (مارس) الى ٢٨ أيار (مايو) عام ١٨٧١ . فصلت كومونة باريس الكنيسة عن الدولة والمدرسة عن الكنيسة ، واستعاضت عن الجيش الدائم بالتسليح العام للشعب ، وأدخلت مبدأ انتخاب القضاة والموظفين من قبل الشعب ، وأقرت أنه ينبغى ألا تزيد اجور الموظفين على أجور العمال ، وطبقت جملة من التدابير لأجل تحسين الوضع الاقتصادى للعمال وفقراء المدن ، الخ .. فى ٢١

أيار (مايو) عام ١٨٧١ ، اقتحمت قوات حكومة تيير المعادية للثورة باريس ونكلت بعمالها بقساوة ووحشية : فقد تم قتل زهاء ٣٠ ألف شخص واعتقال ٥٠ ألفا ، وارسال الكثيرين الى الاشغال الشاقة . ـ ص ١٦٣ .

٢٤ ـ المقصود هنا سوفييتات نواب العمال والجنود والفلاحين التى أصبحت بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧ هيئات لسلطة الدولة . ـ ص ١٦٣ .

٢٥ ـ « **الرجل المعلب** » ـ شخصية من قصة تشيخوف بالعنوان نفسه . ونمط المتعيش الضيق الافق والخائف من أى جدة ومبادرة . ـ ص ١٧٥ .

٢٦ ـ فى ١٩ شباط (فبراير) ١٨٦١ الغى نظام القنانة فى روسيا . ـ ص ١٧٦ .

٢٧ ـ واطلق لينين اسم **أممية برن ، أو الأممية الصفراء** ، على الأممية الثانية التى دام وجودها حتى عام ١٩١٤ ، عندما نشبت الحرب الامبريالية العالمية . أعيد تشكيلها فى شباط (فبراير) ١٩١٩ فى المجلس العام للاحزاب الاشتراكية ـ الشوفينية والوسطية المنعقد فى برن . ـ ص ١٨٢ .

٢٨ ـ **كاوتسكى كارل** (١٨٥٤ ـ ١٩٣٨) ـ أحد زعماء ونظريى الاشتراكية ـ الديموقراطية والأممية الثانية . مفكر الوسطية ، منذ بداية الحرب العالمية الأولى مرتد عن الماركسية .

المناشفة ـ تيار انتهازى فى الاشتراكية ـ الديموقراطية الروسية ، أحد اتجاهات الانتهازية العالمية . تشكل فى المؤتمر الثانى لحزب العمال الاشتراكى ـ الديموقراطى الروسى (١٩٠٣) من أعداء جريدة « الايسكرا » اللينينية . وقد نال أنصار لينين فى المؤتمر ، أثناء انتخابات الهيئات المركزية ، اغلبية الأصوات

وسموا بالبلاشفة (من الكلمة الروسية « بولشنستفو » ومعناها ـ الأغلبية) . أما الانتهازيون فنالوا الاقلية ولقبوهم بالمناشفة (من الكلمة الروسية « منشنستفو » ومعناها ـ الاقلية) .

فى عام ١٩١٧ اشترك ممثلو المناشفة فى الحكومة الموقتة البرجوازية . بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، خاضوا ، سوية مع الاحزاب الاخرى المعادية للثورة ، نضالا ضد السلطة السوفييتية .

الاشتراكيون ـ الثوريون ـ حزب برجوازيين صغار انبثق فى روسيا فى أواخر سنة ١٩٠١ ـ أوائل سنة ١٩٠٢ بنتيجة توحيد مختلف الجماعات والحلقات الشعبية . بعد ثورة شباط (فبراير) البرجوازية الديموقراطية فى سنة ١٩١٧ اشترك الاشتراكيون ـ الثوريون ، حالهم حال المناشفة ، فى الحكومة الموقتة البرجوازية وأيدوا سياستها الامبريالية . بعد انتصار الثورة الاشتراكية اشترك الاشتراكيون ـ الثوريون فى النضال المسلح الذى قامت به الثورة المضادة ضد الشعب السوفييتى . ـ ص ١٨٩ .

٢٩ ـ **السياسة الاقتصادية الجديدة (« النيب »)** ـ السياسة الاقتصادية للدولة البروليتارية فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة ، أصبحت العلاقات البضاعية النقدية الشكل الاساسى للصلة بين الصناعة الاشتراكية والاقتصاد الفلاحى الصغير . وفى ظل هذه السياسة دفع الفلاحون الضريبة العينية للدولة ، وتوافرت للفلاحين امكانية التصرف الحر بفوائض منتوجاتهم وبيعها وشراء البضائع الصناعية بالنقود المحصلة .

ان السياسة الاقتصادية الجديدة التى أجازت وجود العناصر الرأسمالية لمدة معينة وفى نطاق محدود ، مع ابقاء المواقع الاقتصادية

الاساسية فى يد الدولة البروليتارية ، كانت تستهدف تطوير قوى البلد المنتجة ، وانهاض الزراعة وانشاء التراكمات اللازمة لبنـاء الصناعة الاشتراكية . ـ ص ٢١٣ .

٣٠ ـ **الشيوعيون اليساريون** ، فرقة من الشيوعيين الروس ، وقفت فى عام ١٩١٨ ضد عقد معاهدة صلح بريست مع ألمانيا وضد سياسة الحـزب الاقتصادية فى داخل البلاد . لم يلق مـوقف الشيوعيين اليساريين مسـاندة فى أوسـاط الحزب الواسعة . انحلت الفرقة فى نهاية عام ١٩١٨ . ـ ص ٢٢٠ .

٣١ ـ **أوين روبرت** (١٧٧١ ـ ١٨٥٨) ـ اشـتراكى ـ طوبوى انجليزى . ـ ص ٢٢٢ .

٣٢ ـ المقصود هنا بناء أول محطة من المحطـات الكهرمائيـة الكبيرة فى الاتحاد السوفييتى ، على نهر فولخوف . بدأ البناء عام ١٩١٨ ، ولـكنه لم يجر على قدم وساق الا فى عام ١٩٢١ بعـد انتهاء الحرب الأهلية . فى عام ١٩٢٦ ، دخلت محطة فولخوف الكهرمائية مجال العمل . ـ ص ٢٥٠ .

محتـــويات

كارل ماركس ؛ فريدريك انجلس ... ٥

ماركس وانجلس . العائلة المقدسة (مقتطف) ... ٧

انجلس . خطابان فى البرفلد (مقتطف) ٩

انجلس . مبادىء الشيوعية (مقتطفان) ٢١

ماركس وانجلس . بيان الحزب الشيوعى (مقتطف) ٢٧

ماركس . نقد برنامج غوتا (مقتطفان) ... ٤٣

انجلس . ضد دوهرينغ (مقتطفان) ٥٨

انجلس . ديالكتيك الطبيعة (مقتطف) ٧٩

انجلس . مسألة الفلاحين فى فرنسا والمانيا (مقتطف) ٨٢

من رسالة كارل ماركس الى يوسف فيديماير .
٥ آذار (مارس) ١٨٥٢ ... ... ٩٢

من رسالة فريدريك انجلس الى كارل كاوتسكى .
١ شباط (فبراير) ١٨٨١ ... ... ٩٤

من رسالة فريدريك انجلس الى فيليب فان باتن .
١٨ نيسان (ابريل) ١٨٨٣ ... ... ٩٧

من رسالة فريدريك انجلس الى اوتو بونيفك .
٢١ اب (اغسطس) ١٨٩٠ ... ... ٩٨

فلاديمـــير لينين ١٠١

كارل ماركس (مقتطف) ١٠٣

خلاصة المناقشة حول حق الامم فى تقرير مصيرها (مقتطف) ١٠٩

الدولة والثورة (مقتطف) ١١٧

الماركسية والدولة (مقتطف) ١٤٨

كيف ننظم المباراة ؟ ١٥١

خطاب ألقى فى المؤتمـــر الاول لمجالس الاقتصـــاد الوطنى لعامة روسيا . ٢٦ آيار (مايو) ١٩١٨ ... ... ١٦٧

المبادرة الكبرى (مقتطفان) ١٨٠

الاقتصاد والسياســة فى عهـــد ديكتاتورية البروليتاريا (مقتطف) ١٩٥

تقرير عن السبوت الشيوعية فى المجلس العام لعامة مدينة موسكو للحزب الشـــيوعى (البلشفى) الروسى . ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٩ (مقتطف) ١٩٩

من تدمير النمط المزمن الى ابداع النمط الجديد ... ٢٠٤

من السبت الشيوعى الاول على سكة حديد موسكو ــ كازان الى السبت الشيوعى لعامة روسيا ــ سبت آيار ... ٢٠٩

حـــول التعـــاون ٢١٣

من الافضل أقل ، شرط أن يكون أحسن ٢٢٦

مـــلاحظات ٢٥٢

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وابديتم لهـــا ملاحظاتكم حول ترجمة الكتاب ، وشكل عرضه ، وطباعته ، واعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكى بولفار ، ٢١

موسكو ــ الاتحاد السوفييتى

مطابع شركة الاعلانات الشرقية

مطابع شركة الاعلانات الشرقية